التمييز ضد المرأة في المجتمع السوري (2/1): إدراك حقوق المرأة وحرياتها

آب/أغسطس 2017

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي©

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، السياسات الاجتماعية.

اليوم التالي – إسطنبول – تركيا

Address: Cihangir, Palaska Sk NO: 5 D:3/ 34250 Beyoğlu-İstanbul, Turkey

Tel: +90 (212) 252 3812

Email: info@tda-sy.org

www.tda-sy.org

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي 1
مقدمة 5
مصطلحات وتعريفات إجرائية 7
المنهج والعينة 8
الفصل الأول: اللامساواة بين النساء والرجال 11
إدراك اللامساواة 11
اللامساواة في العمل 14
اللامساواة في التعليم 19
خلاصة الفصل الأول 24
الفصل الثاني: تصورات عن التفاوت في الإمكانات والقدرات بين الرجال والنساء 25
الاعتقاد بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة 25
التصورات المسبقة عن المهن التي لا تقدر النساء على شغلها 29
خلاصة الفصل الثاني 31
الفصل الثالث: المرأة القيادية 32
انتخاب امرأة لمنصب قيادي 32
العوامل المؤثرة في عملية الانتخاب 40
خلاصة الفصل الثالث 41
الفصل الرابع: الحقوق والحريات في التشريع 43
المساواة أمام القانون 44
تحديد سن الزواج 48
دعم الجمعيات النسائية 53
تقسيم الإرث 56
حرية اللباس 62
خلاصة الفصل الرابع 67
خاتمة وتوصيات 69
الاستبيان 72

ملخص تنفيذي

بهدف التعرف على إدراك حقوق المرأة وحرياتها في المجتمع السوري، قامت "اليوم التالي" بإجراء مسح شمل ست محافظات سورية في مناطق سيطرة كل من المعارضة والنظام بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين في تركيا. اعتمد المسح على عينة طبقية متعددة المراحل بالاعتماد على التخصيص النسبي (رجال/نساء) وبلغ عدد المستجيبين 2091 شخصاً: 1120 رجلاً و971 امرأة. تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان ومن خلال مقابلات وجهاً لوجه قام بإجرائها باحثو "اليوم التالي" المدربون. يعرض هذا التقرير نتائج تحليل البيانات.

بدأ البحث بمحاولة التعرف على مدى إدراك المستجيبين للاماساواة بين أحوال الرجال والنساء في المجتمع السوري، فجاءت النتائج جد متقاربة بين الرجال والنساء. حيث بلغت حوالي 60% عندهم، ولم يُظهر تحليل النتائج أي ارتباط بين إدراك اللامساواة والعمر أو الدخل أو الحالة المدنية أو المهنة، لكنه وجده في حالة متغيرات أخرى مثل المنطقة والإثنية، بالإضافة إلى الإيديولوجيا في حالة الرجال والنساء، وعلاقة ضعيفة مع التعليم في حالة الرجال. لكن بعد الخوض في التفاصيل عن جوانب محددة من اللامساواة (التعليم والعمل)، كشفت الدراسة عن أن معظم الرجال راضون عن هذه اللامساواة في مجال العمل. فقد قال حوالي ثلاثة أرباعهم إنهم يرفضون أو يضعون شروطاً على عمل المرأة، في حين انقسمت النساء على أنفسهن. أما في مجال التعليم فأغلبية الرجال تقول إن المرأة يجب أن تواصل تعليمها حتى المستوى الذي تشاء (69.8%)، وتكاد تُجمع النساء على ذلك أيضاً (87.5%). بعد ذلك تمكّنت الدراسة من تحديد الفئات الاجتماعية والديموغرافية التي يزداد فيها رفض تعليم المرأة أو عملها، أو فرض شروط عليهما.

سعت الدراسة في الفصل الثاني إلى تتبع التصورات عن التفاوت في الإمكانات والقدرات بين الرجال والنساء، حيث حددت توزع انتشار الاعتقاد بندرة النساء القادرات على شغل مناصب مهمة وفقاً لبعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية. يبدو أن المهن التي ارتبطت تاريخياً بالنساء والتي تُعنى بالتربية والرعاية هي المهن التي تستطيع المرأة أن تشغلها بكفاءة برأيهم (سؤالنا كان عن مديرة مدرسة تحديداً)، ولكن تبدأ الإجابات بالاختلاف مع التدرج في المناصب القيادية التي تتطلب قرارات مهمة. حيث وجدت الدراسة أن أكثرية الرجال (63.7%) تشكك بقدرات النساء على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة، ولم يرفض المقولة التي تشكك بقدراتهن إلا 19.5% منهم. بينما انخفضت نسبة تأييد هذه المقولة إلى حدود النصف عند النساء، لكنها تبقى النسبة الأكبر عندهن (49.1%) مقابل (35.9%) رفضنها. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة عن أن أكثرية الرجال والنساء المشككين بقدرات النساء يعتقدون أن المرأة غير قادرة على شغل منصب قيادي مثل رئاسة مجلس محلي، ويظهر أنهم مجمعون على أنها غير قادرة على أن تتدبر منصباً عالياً مثل رئاسة البلاد.

تناول الفصل الثالث بالتفصيل موضوع المرأة القيادية، فبينت النتائج كيف أن نصف المجتمع السوري (النساء) مستعد لقبول التحدي ودعم امرأة قيادية بمنصب مثل رئاسة المجلس المحلي، بينما النصف الآخر (الرجال) لا يزال غير مستعد لذلك، حيث تطابق موقفهم الشخصي مع توقعاتهم عن تجاوب مجتمعاتهم مع ترشح امرأة لمنصب كهذا: قال 37.5% من الرجال إنه من الممكن أن تنجح امرأة في حال ترشّحت لانتخابات المجلس المحلي في منطقتهم، وقال 36.7% إنه من الممكن أن ينتخبوها. بينما اختلفت النسبة عند النساء، حيث 58.1% يعتقدن أنه من الممكن أن تنجح، لكن عندما يصبح السؤال عن الموقف الشخصي ترتفع النسبة لتصل إلى 68.2%. ومن خلال الخوض في العوامل المؤثرة في عملية انتخاب امرأة مرشحة

لمنصب رئاسة مجلس محلي تبين أن الأكثر أهمية بالنسبة للمستجيبين رجالاً ونساءً هو كفاءتها العلمية أو خبرتها الإدارية، وتأتي في المرتبة الثانية مواقفها السياسية والإيديولوجية، وفي المرتبة الثالثة لباسها ومظهرها الخارجي، وفي الرابعة طائفتها الدينية، بينما كونها امرأة يأتي في آخر أولويات الناخبين.

أما الفصل الرابع فقد ركز على التعرّف على مواقف المستجيبين من بعض الإجراءات المتعلقة بمحاربة التمييز ضد المرأة، مثل المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، ووضع حد لسن الزواج لمحاربة زواج القاصرات، والتقسيم المتساوي للإرث، ودعم الجمعيات النسائية، وحرية المرأة الشخصية في ارتداء الزي الذي تشاء. وكشفت النتائج عن تأييد كبير جداً بين المستجيبين لمقترح دعم الجمعيات النسائية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة (71.6% من الرجال مقابل 95.7% من النساء في عينتنا)، وبينت النتائج وجود شبه إجماع بين النساء (83.4%) على ضرورة ضمان المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، بينما أيدت النسبة الأكبر من الرجال ضماناً كهذا. إلا أن نسبة مهمة منهم عارضته (31.0%). وكشفت أيضاً عن وجود شبه إجماع عند النساء على دعم إجراءات مكافحة زواج القاصرات (79.2%) وتراجعت نسبة التأييد إلى حوالي النصف عند الرجال، ورفضها 30.0% منهم. أما بالنسبة للتوزيع المتساوي للإرث وضمان الحرية الشخصية (لباس المرأة هنا) فتتراوح معارضة هذا الإجراء عند النساء بحدود النصف بينما يعارضها أكثرية الرجال (بحدود 67%).

وختم البحث بجملة من الملاحظات والتوصيات للمنظمات والمانحين والسياسيين والباحثين والمثقفين والسلطات المحلية والحكومية للاعتماد على نتائج البحث. فهي قادرة على مساعدتهم في وضع الخطط والبرامج لمكافحة التمييز ضد المرأة، فهذه النتائج ضرورية لتحديد سلّم الأولويات، وبالتالي لتنظيم العمل وتوجيهه وإدارته، فهي تُظهِر الفئات أو المواقع التي يزداد فيها انتشار آراء وتصورات رافضة لحقوق المرأة وحرياتها، والتي يجب التعامل معها قبل غيرها بشكل يجعل من الإجراءات والقرارات المتخذة أكثر فعالية وكفاءة. وفيما يلي ملخص لأبرز النتائج التي تُظهر توزّع هذه الآراء والتصورات:

عمل المرأة

- يبلغ رفض عمل المرأة أو الاشتراط عليه، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند ربات المنزل والأقل تعليماً والإسلاميات والأكبر سناً وذوات الدخل المنخفض والعربيات والمتزوجات والأرامل وفي مخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق غير المحاصرة منها.
- يبلغ رفض عمل المرأة أو الاشتراط عليه، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند الأقل تعليماً، وعند الإسلاميين، وعند المسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأشخاص. كما يزداد الرفض أو الاشتراط عند ذوي الدخل الأقل من 75 ألف ليرة بالمقارنة مع ذوي الدخل الأعلى، وعند العرب بالمقارنة مع الكرد، وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق غير المحاصرة منها، وفي إدلب وحمص وحلب.

تعليم المرأة

- تبلغ نسبة المعارضة أو وضع حدود لتعليم المرأة، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند الأقل تعليماً وربات المنزل والأرامل والمتزوجات والإسلاميات وذوات الدخل المنخفض وفي محافظة دمشق ومناطق سيطرة النظام والمعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة المعارضة أو وضع حدود لتعليم المرأة، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند الأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين وفي محافظة دمشق ومناطق سيطرة النظام وفي المناطق غير المحاصرة والعرب والعازبين.

قدرات النساء لشغل مناصب مهمة

- تبلغ القناعة بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن رعاية عدد كبير من الأفراد وربات المنزل والعاطلات عن العمل والإسلاميات وذوات الدخل المنخفض وفي ريف دمشق ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة.
- تبلغ القناعة بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والمتزوجين والأقل تعليماً والإسلاميين والشباب (أقل من 25 عام) وذوي الدخل المنخفض وفي ريف دمشق ومخيمات تركيا وإدلب وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة منها.

المرأة القيادية

- يبلغ رفض وجود امرأة في موقع قيادي كرئاسة مجلس محلي، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند الأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد وربات المنزل وفي أقصى الإسلام السياسي والأكبر من 46 عاماً وعند ذوات الدخل المنخفض والعالي والأرامل والمتزوجات والعربيات وفي ريف دمشق وإدلب ومخيمات تركيا وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- يبلغ رفض وجود امرأة في موقع قيادي كرئاسة مجلس محلي، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند العرب، والأقل دخلاً وتعليماً، والمسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد والعاطلين عن العمل والإسلاميين وعند الشباب ومن هم أكبر من 56 عاماً وفي ريف دمشق وإدلب وحمص وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة.

العوامل المؤثرة في انتخاب امرأة مرشحة لمنصب رئاسة مجلس محلي

- النساء يُعرن اهتماماً أكبر من الرجال للجندر في الانتخابات، حيث قال حوالي 69.0% منهن إن كون المرشحة امرأة مسألة مهمة أو مهمة جداً، مقابل 53.0% من الرجال. الملفت للانتباه هو النسبة الكبيرة من النساء التي تعتبرها مهمة جداً، والتي بلغت حوالي الثلث بينما لم تصل عند الرجال لأكثر من 12.8%. كما أن النساء أكثر اهتماماً بطائفة المرشحة الدينية وكذلك بلباسها ومظهرها الخارجي من الرجل.

الموقف من المساواة أمام القانون

- رغم أنها تبقى نسب صغيرة، لكن تبلغ نسبة الرافضات للمساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد وربات المنزل وفي أقصى الإسلام السياسي وفي مخيمات اللاجئين وإدلب وريف دمشق وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.
- تبلغ نسبة الرافضين للمساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والأقل تعليماً والإسلاميين والأكبر من 56 عاماً والشباب والأقل دخلاً وفي ريف دمشق وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة.

الموقف من دعم الجمعيات النسائية

- تبلغ نسبة المعارضة لدعم الجمعيات النسائية، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند اللواتي تجاوزن 56 عاماً (11.8%) وريف دمشق (5.7%)، على الرغم من أنها تبقى معارضة ضعيفة جداً كما هو واضح من النسب المذكورة.
- تبلغ نسبة المعارضة لدعم الجمعيات النسائية، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي محافظة دمشق وفي مناطق المعارضة والنظام على السواء وفي المناطق المحاصرة.

الموقف من حرية اللباس

- تبلغ نسبة الرافضات لحرية اللباس، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وفي مخيمات تركيا وإدلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضين لحرية اللباس، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي مخيمات تركيا وإدلب وحلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة.

الموقف من زواج القاصرات

- تبلغ نسبة الرافضات لسن قوانين تمنع زواج القاصرات، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات وربات المنزل والعاطلات عن العمل والإسلاميات وعند اللواتي تجاوزن 46 عاماً والأقل دخلاً وفي محافظة دمشق وفي مناطق سيطرة النظام وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضين لسَّن قوانين تمنع زواج القاصرات، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أقل من الأفراد والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي محافظة دمشق ومناطق سيطرة النظام والمناطق المحاصرة.

الموقف من التقسيم المتساوي للإرث

- تبلغ نسبة الرافضات للتوزيع المتساوي للإرث، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وذوات الدخل المنخفض وفي مخيمات تركيا، وفي حلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضين للتوزيع المتساوي للإرث، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والشباب والأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين والأقل دخلاً وفي مخيمات اللاجئين في تركيا وإدلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة.

مقدمة

ليس من الصعب العثور على دراسات تناولت قضية المرأة السورية. فعلى العكس من مسألة الطائفية أو الفيدرالية واللامركزية، التي كانت مواضيعاً لمسوحات "اليوم التالي" السابقة؛ كانت قضية المرأة في سوريا متاحة للبحث فهي لا تصطدم بمصالح السلطة الحاكمة بشكل مباشر، بل إنها كانت إحدى المواضيع الرئيسية التي وظّفها النظام السياسي، الذي كان قائماً قبل 2011، بشكل يخدم ترسيخ سلطته كنظام يدّعي العلمانية والحرص على الأقليات، من دون أن يعني ذلك تأليب رجال الدين المحافظين. ففي الوقت الذي كان يوقّع فيه على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2003) ويعلن عن دعمه لجمعيات نسوية سورية تدافع عن المساواة الجندرية، كان يحارب أية محاولات جدية أو مساعي عملية قد تفضي إلى تعديل قوانين الأحوال الشخصية التي تضطهد المرأة وتشكل أساس كل تمييز يمارس ضدها[1]، ويدعم حركات دعوية دينية تسعى لترسيخ تصورات عن المرأة تتعارض تماماً مع هذه الأطروحات[2].

بشكل عام، كانت معظم الدراسات عن المرأة قبل الثورة السورية (آذار/مارس 2011) تقارب الموضوع من منظور حقوقي يناضل من أجل تعديل التشريعات القانونية التي تميز بين الرجال والنساء. ولا يغيب هذا الهاجس عن الدراسات اللاحقة التي حدثت بعد الثورة، إلا أنه يأتي مترافقاً مع اهتمامين رئيسيين جديدين: الأول متعلق بالانتهاكات التي حدثت، ولا تزال، ضد المرأة خلال الحرب السورية[3]، والثاني يحاول تسليط الضوء على دورها في رعاية العائلة خلال الحرب والمشاركة السياسية وبناء السلام[4].

لا شك أن جميع هذه المسائل ملحة وضرورية وتحتاج إلى بحث ودراسة أكثر، لكن ما يغيب بشكل عام عن هذه الدراسات، سواء قبل الثورة أو بعدها، هو دراسة إدراك حقوق المرأة وحرياتها في المجتمع السوري والتصورات المنتشرة فيه عنها. خصوصاً

---

[1]– عند توقيعه على الاتفاقية الدولية المذكورة (2003)، تحفظ النظام على فقرات في المواد 2 و9 و15 و16 و29 أي كل ما من شأنه المساس بقانون الأحوال الشخصية، هذا يعني أنه في الوقت الذي كان يستعرض نفسه كمدافع عن حقوق المرأة في المحافل الدولية، من خلال التوقيع على هذه الاتفاقية، كان يتحفظ على المواد التي ترسخ التمييز ضدها مثل حق المرأة المتزوجة من أجنبي بمنح الجنسية لأبنائها. في العام نفسه (2003) ظهرت "الهيئة السورية لشؤون الأسرة" المدعومة حكومياً وأجرت العديد من البحوث والدراسات، و"مؤسسة مورد" التي أنشئت بدعم مباشر من أسماء الأسد، وفي أقل من عام تم منح الترخيص لـ "جمعية المبادرة الاجتماعية"، لكن إثارتها لمسألة قوانين الأحوال الشخصية من خلال إجراء استطلاع رأي (منع نشره) حول ضرورة تغيير القوانين المجحفة بحق المرأة كان سبباً كافياً لحظرها وإلغاء ترخيصها.

[2]– لقد كان على علاقة وطيدة بالقبيسيات، وإن لم تظهر هذه العلاقة إلى العلن إلا في 2006، وهي جماعة دعوية نسائية أخذت اسمها من مؤسستها منيرة القبيسي، وانتشرت في سوريا بين الأوساط الدمشقية الميسورة الحال. تشير التقديرات إلى أن عددها أكثر من 75 ألف امرأة داخل سوريا وخارجها، وأضحت ذات نفوذ وحضور بارز في المدارس الحكومية السورية في دمشق وتدير حوالي 40% من المدارس الخاصة في هذه المدينة وتشرف على العديد من المشاريع الخيرية فيها (إسماعيل، سلام، جماعة الأخوات القبيسيات، مركز برق للأبحاث والدراسات، 2015).

[3]– انظر مثلاً احتجاز النساء في سوريا: سلاح حرب ورعب، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، 2015. العنف ضد المرأة السورية: الجرح النازف في الصراع الدائر، الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الإنسان، 2013. أريد مكاناً آمناً: اللاجئات من سوريا، مشردات بلا حماية في لبنان، منظمة العفو الدولية، 2016. الجسيم، محمد والسلمان، جمانة. فتيات ولكن، مركز المجتمع المدني والديمقراطية، 2016.

[4]– انظر بناء السلام يرسم مستقبلنا الآن: دراسة حول حراك النساء في بناء السلام في سوريا، مؤسسة بدائل، 2015. وأيضاً، مازلنا هنا: سيدات على جبهات النزاع السوري، هيومن رايتس ووتش، 2014. وكذلك دراسة منظمة كير إنترناشيونال عن دور المرأة في رعاية العائلة خلال الحرب أو النزوح.

Buecher, B. and Rwampigi Aniyamuzaala, J., Women, Work & War: Syrian women and the struggle to survive five years of conflict, CARE International, 21 March 2016.

أن هذه القضية تشكل خطوة لا غنى عنها. حيث أن معرفة هذا الإدراك وتوزع التصورات الرافضة لهذه الحقوق وكيفية انتشارها بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية في سوريا أمر لا بد منه لرسم سياسات وبرامج تدخل فعالة سواء من قبل السلطات السورية المحلية الحالية أو الحكومة المقبلة أو منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة. بالإضافة إلى ذلك، تُمَكّن هذه الدراسة الباحثين من البناء على معطيات ميدانية وليس على مقاربات ترتكز على المقارنة مع أوضاع المرأة في الغرب، سواء تلك القراءة الاستشراقية التي تحيل مشكلات المرأة السورية إلى ثوابت ثقافية عربية- إسلامية تضطهدها أو تلك التي تنفي وجود المشكلة بالأساس بذريعة أن حال المرأة في الغرب ليس بأفضل من حالها في بلادنا. إن دراسة إدراك السوريين لحقوق المرأة وحرياتها من خلال البحوث الميدانية سواء الكمية أو النوعية في مختلف المناطق السورية يمكن أن يساعد على تحرير مقارباتنا لقضايا المرأة من هاتين القراءتين، وبالتالي من شأنها أن تساهم في بناء معرفة نظرية أفضل بأحوالنا وبقضايا مجتمعاتنا وهمومها.

باختصار، السؤال الرئيسي الذي يوجه بحثنا هذا هو كيف يفكر السوريون بخصوص حقوق المرأة وحرياتها؟ لفهم ذلك لن نكتفي بمقارنة النتائج على أساس الجندر (رجال/ نساء)؛ وإنما سنبحث في مواقف كل من النساء والرجال على حدة. مثلاً هل تختلف مواقف النساء العاملات عن غير العاملات؟ الكرديات عن العربيات؟ الأكثر تعليماً عن الأقل؟ من هن تلك النساء اللواتي يرفض عمل المرأة أو يضعن شروطاً عليه؟ وأسئلة غيرها. إذا، سنحلل البيانات بطريقة تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات ديموغرافية واجتماعية بالإضافة إلى الجندر[5].

تنقسم هذ الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول يبحث إدراك اللامساواة بين أحوال النساء والرجال.

الفصل الثاني يعرض التصورات عن الاختلاف في القدرات بين الرجال والنساء لشغل مناصب مهمة.

الفصل الثالث مخصص للتعرف إلى الموقف من المرأة القيادية، وانتخابها والعوامل المؤثرة في الانتخاب.

الفصل الرابع يدرس مدى الموافقة أو القبول لإجراءات من شأنها مكافحة التمييز ضد المرأة.

[5]- إن بعض التصنيفات المرتبطة بالهوية (في حالتنا هذه الجندر أو الطائفة أو الإثنية) قد تستخدم لإقصاء جماعة معينة. هذا التوظيف نجده مثلاً بوفرة في خطابات اليمين الأوربي عن المرأة المسلمة. فالمساواة (الجندرية)، والتي تحضر بكثرة في هذه الخطابات، تُوظّف بغرض إقصاء المختلفين دينياً أو إثنياً كالمهاجرين، بما فيهم النساء المهاجرات أنفسهن. هذه الإشكالية كانت قد دفعت ببعض الباحثين للحديث عن الحاجة إلى نظرة متقاطعة (intersectionality) عند دراسة قضايا تتعلق بالهوية، والدعوة إلى الابتعاد عن تأسيس منظمات على أساس الانتماء إلى فئة محددة وإنما على أساس عابر فيما بينها يجمع ما بين أكثر من تصنيف (نساء ضد التطرف مثلاً). انظر:

- Christensen, A. D. (2009). Belonging and unbelonging from an intersectional perspective. *Gender, Technology and Development*, 13(1), 21-41.

مصطلحات وتعريفات إجرائية

لا تشمل عينتنا أية مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا، لكنها شملت المناطق الآتية والتي وجدنا من الضروري توضيحها:

- مناطق سيطرة الإدارة الذاتية: المناطق التي تسيطر عليها القوات التابعة لما يُعرف بالإدارة الذاتية الديمقراطية. طُرح المشروع بداية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي برئاسة صالح مسلم، ليصار إلى الإعلان عن "الإدارة الذاتية الديمقراطية" في 2014 كحكم ذاتي يقوم على مبدأ اللامركزية. بعد الدعم الذي تلقته الوحدات الكردية وما يعرف بمجلس سوريا الديمقراطية من قبل التحالف الدولي وجمهورية روسيا الاتحادية؛ توسّعت الإدارة بشكل كبير وهي تتألف حالياً من ثلاث مقاطعات وهي الجزيرة (الحسكة) وعفرين وكوباني.
- مناطق سيطرة النظام: المناطق التي يسيطر عليها النظام أو إحدى قواته الرديفة من القوى الأجنبية.
- مناطق سيطرة المعارضة: تشمل كافة المناطق التي تسيطر عليها إحدى قوى المعارضة السورية.
- مناطق محاصرة: في عينتنا هي مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة ومحاصرة من قبل قوات النظام أو حلفائه.

المنهج والعينة

قامت "اليوم التالي" خلال الفترة الممتدة بين 17 أيلول/سبتمبر و22 تشرين الثاني/نوفمبر بإجراء مسح ميداني يهدف إلى التعرف على إدراك حقوق المرأة وحرياتها في المجتمع السوري. حيث قام باحثون ميدانيون مدربون، باستخدام الاستبيان، بإجراء 2091 مقابلة وجهاً لوجه شملت 1120 رجلاً و971 امرأة في مختلف المحافظات السورية.

رغم كافة المصاعب التي تواجه مرحلة جمع البيانات من خلال عمل ميداني في ظروف كالتي تعيشها سوريا حالياً، حرب دائرة وتهجير مستمر للسكان، تمكنّا من سحب عينة طبقية متعددة المراحل باعتماد التخصيص النسبي (رجال/نساء). أما بالنسبة لتحليل البيانات فتم إجراء تحليل احصائي: لرفض أو قبول فروض العدم Ho (عدم وجود علاقة أو فرق ذو دلالة إحصائية بين متغيرين او أكثر)، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مقياس مربع كاي الإحصائي (Chi-square) بمستويات معنوية أقل من/أو تساوي 0.05. بالإضافة إلى ذلك قمنا بإجراء أحد أنواع التحليل متعدد المتغيرات وهو التحليل التجميعي (Cluster Analysis).

مراحل سحب العينة*

المرحلة الأولى:

إجمالي عدد السكان في سوريا: 18 215 868

مستوى الثقة: 95 %

هامش الخطأ: 2.2 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب:1985

المرحلة الثانية:

إجمالي عدد الذكور في سوريا: 9 214 866

مستوى الثقة: 95%

هامش الخطأ: 3 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 1067

إجمالي عدد النساء في سوريا: 9 001 002

مستوى الثقة: 95%

هامش الخطأ: 3.2 %

عدم التجانس الأقصى: p=q

حجم العينة المطلوب: 938

المرحلة الثالثة:

تم فيها اعتماد عينة عنقودية عشوائية حسب المناطق والمحافظات وراعينا كذلك التوزع الديني والإثني. كما هو موضح ***في الجدول (1) والخريطة التاليين****. لا تتضمن العينة أي مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" كما أن صعوبة العمل في مناطق سيطرة النظام ومخاطره أثرت على حجم وطبيعة العينات فيه. يجدر التنويه أننا في هذه المرحلة نتعامل مع عينات إرشادية تساعدنا على فهم أفضل لموضوع بحثنا من خلال المقارنة بين مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية ولكن لا يجب تعميم النتائج على هذه المناطق أو الفئات الدينية أو الإثنية.*

* هذه أرقام تقديرية للسكان في 2015 فلا يوجد إحصاءات دقيقة (انظر http://countrymeters.info/en/Syria).

جدول 1. توزّع العينة

المحافظة *	رجال	نساء	المجموع
الحسكة(مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية)	222	141	363
حلب (حي المشهد في مدينة حلب، اعزاز)	84	88	172
إدلب (جبل الزاوية، كفرومة، معرة النعمان)	236	231	467
حمص (حي الوعر في مدينة حمص، الرستن، أحياء في مناطق سيطرة النظام)	255	68	323
دمشق (أحياء في مناطق سيطرة النظام)	77	43	120
ريف دمشق (يلدا، ببيلا، بيت سحم، دوما، التل، بلدات في مناطق سيطرة النظام)	172	106	278
مخيمات تركيا(مخيم الإصلاحية، مخيم كلس)	74	294	368
المجموع	1120	971	2091
المنطقة			
مناطق سيطرة النظام	225	84	309
مناطق سيطرة المعارضة	676	739	1415
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	219	148	367
المجموع	1120	971	2091
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	282	132	414
غير محاصرة	394	607	1001
المجموع	676	739	1415
القومية – الإثنية			
عربي	921	828	1749
كردي	160	109	269
تركماني	4	8	12
أفضل عدم الإجابة	31	25	56
غير ذلك	4	1	5
المجموع	1120	971	2091
الديانة – الطائفة**			
سنة	868	833	1701
علويون	28	3	31
شيعة	31	2	33
مسيحيون	5	10	15
أفضل عدم الإجابة	180	118	298
غير ذلك	8	5	13
المجموع	1120	971	2091

*نمتنع عن ذكر التفاصيل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية و النظام حرصاً عل سلامة الباحثين الميدانيين.

**لا يعني انخفاض العدد أو غياب بعض الطوائف من الجدول أنها غير حاضرة، فنسبة كبيرة منهم على الأرجح موجودة بين أولئك الذين فضلوا عدم الإجابة على هذا السؤال. كانت دراستنا السابقة (المسألة الطائفية في سوريا، اليوم التالي، شباط 2016) قد بينت كيف أن النسبة الأكبر لرافضي الإجابة عن سؤال الانتماء إلى طائفة بعينها كانت تأتي في المناطق التي يفترض أن فيها حضور بارز لأقلية ما (السويداء مثلاً) أو ذات تعدد ديني أو إثني مثل (الحسكة وحمص). مع ذلك حافظنا على الأعداد القليلة فهي مفيدة للمقارنة، وفي الحالات التي كان فيها عدد العينة أقل من 30 ذكرنا الأرقام بالعدد وليس بالنسبة المئوية تجنباً لأي سوء فهم قد ينتج عن العينات الصغيرة.

خريطة تُظهر توزّع العينة داخل الأراضي السورية وفي مخيمات اللجوء التركية

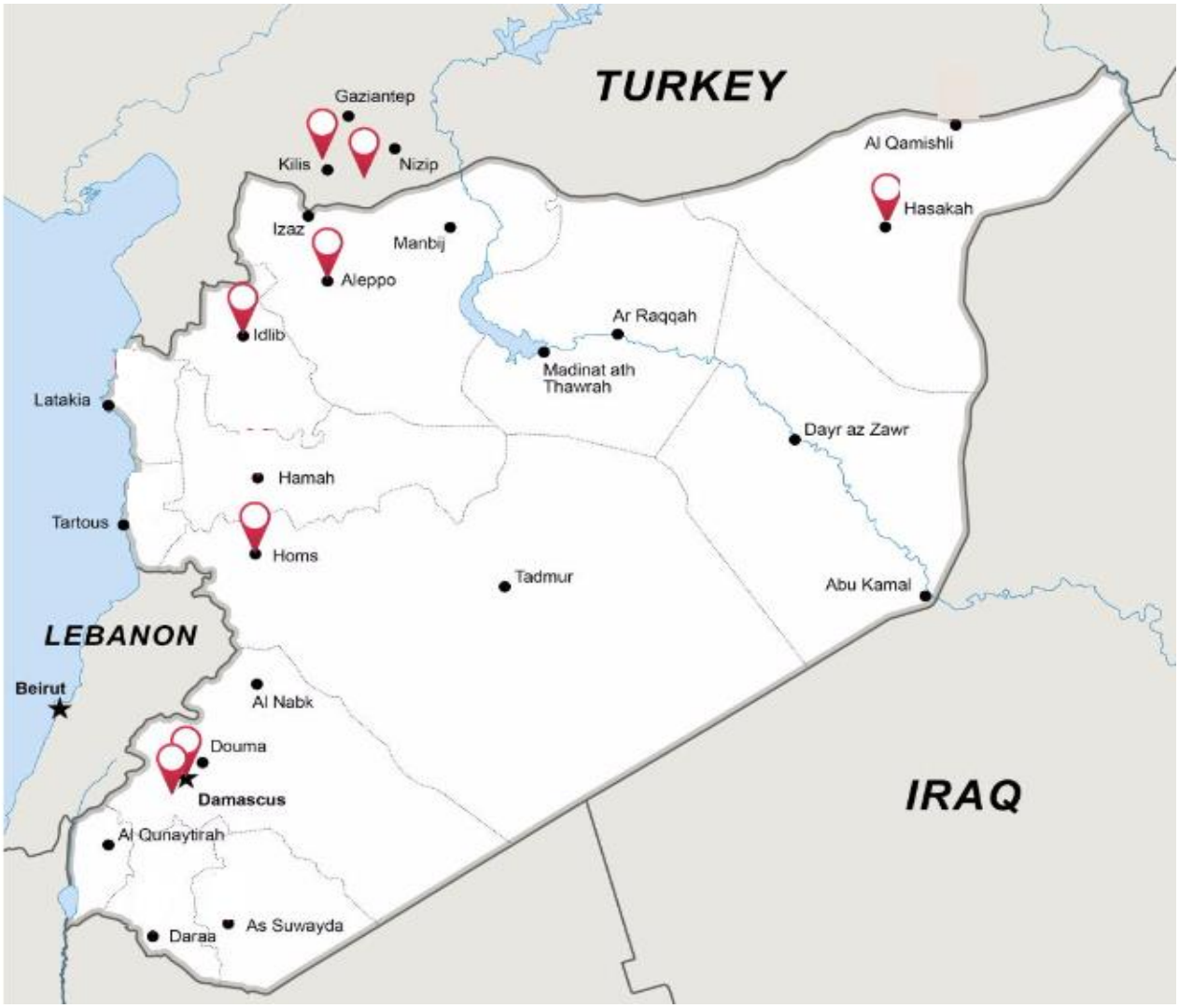

الفصل الأول: اللامساواة بين النساء والرجال

إدراك اللامساواة

أكثرية المستجيبين تدرك واقع اللامساواة بين أحوال الرجال والنساء في المجتمع السوري وتكاد النسب تتطابق بين الرجال والنساء، فقد قال حوالي 60% إن ثمة فروقات لا بأس بها أو كبيرة جداً (شكل 1). سنحاول التعرف على الخلفيات الديمغرافية والاجتماعية لأولئك الذين لا يرون فروقات مهمة، أو يرون أنها غير موجودة أصلاً والذين وصلت نسبتهم إلى حوالي 40% عند كلٍّ من الرجال والنساء.

شكل1 . كيف ترى الفروقات بين أوضاع النساء والرجال في سوريا حالياً؟

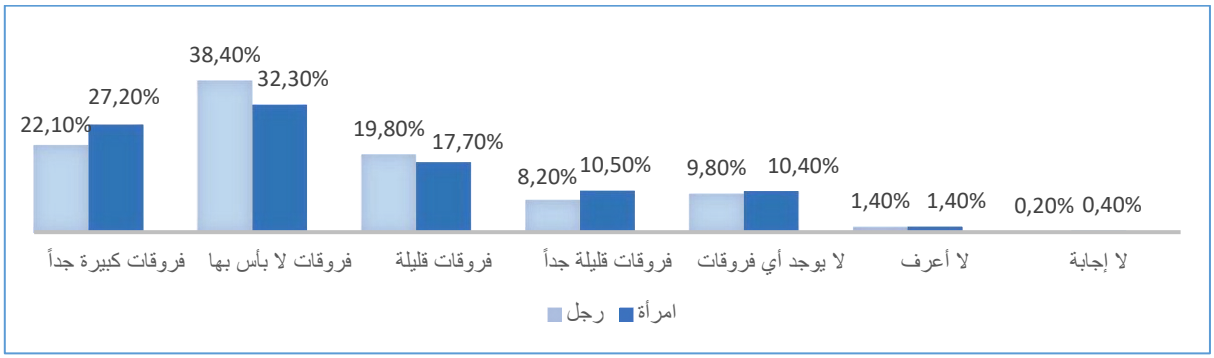

عينة النساء

يظهر تحليل النتائج غياب أية علاقة بين إدراك اللامساواة من جهة والعمر أو المستوى التعليمي أو الدخل أو الحالة المدنية أو المهنة من جهة أخرى. فقد جاءت المتغيرات المتعلقة بإدراك اللامساواة على الشكل الآتي (جدول2):

القومية–الإثنية: ثمة فرق كبير في إجابات النساء الكرديات والعربيات. فعلى الرغم من أن أكثرية العربيات يدركن وجود اللامساواة (56.3%)؛ فإن نسبة اللواتي قلن إنه لا توجد أية فروقات أو إنها فروقات غير مهمة بلغت 41.7% في حين كانت 18.3% فقط عند الكرديات.

الإيديولوجيا: تزداد نسبة النساء اللواتي ينكرن وجود فروقات أو يعتبرنها غير مهمة عند الإسلاميات (حوالي النصف) بالمقارنة مع العلمانيات (حوالي الربع).

المحافظة، المنطقة: نسبة النساء اللواتي ينكرن وجود فروقات أو يعتبرنها غير مهمة وصلت إلى أدنى مستوياتها في الحسكة، وارتفعت لتصل إلى ربع عدد المستجيبين في حمص، وحوالي الثلث في إدلب ودمشق، وإلى 43.4 % في ريف دمشق وحوالي النصف في مخيمات تركيا وبلغت ذروتها في حلب (59.1 %).

ثمة شبه إجماع بين النساء في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية على أن هناك فروقات مهمة في أحوال الرجال والنساء في سوريا، فلم تصل نسبة اللواتي يعتقدن بعكس ذلك في هذه المناطق لأكثر من 16.9%، بينما ارتفعت هذه النسبة عند النساء

في مناطق النظام إلى 32.1% وإلى 43.7% في مناطق سيطرة المعارضة. في هذه المناطق الأخيرة، تنخفض هذه النسبة عند النساء في المناطق المحاصرة بالمقارنة مع مناطق المعارضة الأخرى.

جدول2 . إدراك اللامساواة (بين الرجال والنساء) عند النساء وحسب بعض المتغيرات الديموغرافية – الاجتماعية

	فروقات مهمة	فروقات غير مهمة	لا أعرف/لا إجابة	العدد
القومية – الإثنية				
تركمانيات (بالعدد)	5	3	0	8
كرديات	80,7%	18,3%	0,9%	109
عربيات	56,3%	41,7%	2,1%	828
الإيديولوجيا *				
أقصى العلمانية	78,8%	20,2%	1,0%	99
علمانيات	72,5%	26,7%	0,8%	120
وسط	62,5%	35,2%	2,3%	304
إسلاميات	49,7%	48,0%	2,2%	356
أقصى الإسلام السياسي	50,0%	48,9%	1,1%	92
المنطقة				
نساء في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية	82,4%	16,9%	0,7%	148
نساء في مناطق سيطرة النظام	65,5%	32,1%	2,4%	84
نساء في مناطق سيطرة المعارضة	54,3%	43,7%	2,0%	739
ضمن مناطق المعارضة				
مناطق محاصرة	59,1%	37,1%	3,8%	132
مناطق معارضة غير محاصرة	53,3%	45,2%	1,5%	606
المحافظة				
الحسكة	83,0%	16,3%	0,7%	141
حمص	72,1%	25,0%	2,9%	68
إدلب	68,4%	31,2%	0,4%	231
دمشق	65,1%	32,6%	2,3%	43
ريف دمشق	52,8%	43,4%	3,8%	106
مخيمات تركيا	45,9%	51,4%	2,7%	294
حلب	39,8%	59,1%	1,1%	88

* لمعرفة الإيديولوجيا اعتمدنا على التقييم الذاتي للمستجيبين حيث قمنا بعرض سلم تقييم من 0–10 حيث صفر أقصى العلمانية وعشرة أقصى الإسلام السياسي وطلبنا من المستجيبين تحديد الموضع الأقرب لتوجهاتهم بهذا الخصوص. بعد ذلك قمنا بإعادة ترميز البيانات بالشكل التالي: 0 أقصى العلمانية، 1و2و3 علمانية، 4و5و6 وسط، 7و8و9 إسلامي، 10 أقصى الإسلام السياسي.

عينة الرجال

كما هو الحال عند النساء، لا يُظهر تحليل النتائج أية علاقة بين إدراك اللامساواة والعمر أو الدخل او الحالة المدنية أو المهنة، لكن الاختلاف الوحيد عن حالة النساء يظهر في التعليم. فنسبة الرجال الذين قالوا إن الفروقات قليلة أو غير موجودة انخفضت من 46.5% عند الحاصلين على الابتدائية إلى حدود الثلث في المراحل التعليمية التالية. لكن لدى فحص طبيعة هذه العلاقة تبين أنها علاقة ضعيفة. أما بالنسبة لباقي المتغيرات فكانت النتائج على الشكل الآتي (جدول 3):

القومية – الإثنية: قال أكثرية الرجال العرب (64.2%) إن ثمة فروقات مهمة بين أحوال النساء والرجال، بينما تراجعت النسبة إلى 45.6% عند الكرد.

الإيديولوجيا: تكاد النسب تتطابق بين الرجال علمانيين وإسلاميين في إدراك اللامساواة بين الرجال والنساء في المجتمع السوري حيث تقول الأكثرية (أكثر من 60%) إنها فروقات مهمة. الخلاف الوحيد يظهر عند النظر إلى أولئك في أقصى العلمانية، حيث جاءت إجاباتهم جد مختلفة عن البقية، فقط حوالي ثلثهم قال إنها مهمة.

المحافظة، المنطقة: بشكل عام، إذا ما نظرنا إلى النتائج حسب المحافظة، نجد انقسام الرجال على أنفسهم بين من يقول بوجود فروقات مهمة بين أحوال الرجال والنساء وبين من يقول إنها فروقات غير مهمة أو معدومة. الاختلاف الكبير نجده في إدلب وحمص حيث قالت الأغلبية الساحقة من الرجال أن ثمة فروقات مهمة.

هذا الانقسام في إجابات الرجال نجده حاضراً في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية إذا نظرنا إلى النتائج على أساس المناطق الخاضعة لسيطرة القوى المسلحة. ونجد أن أكثرية الرجال في مناطق سيطرة المعارضة والنظام (أكثر من 60%) يقولون إن ثمة فروقات مهمة في أحوال الرجال والنساء في سوريا.

لا شكّ أن إدراك اللامساواة لا يعني رفضها أو قبولها. وللتعرف على الموقف منها توجهنا بأسئلة تتعلق بالتمييز ضد المرأة في مجالين محددين هما التعليم والعمل، وهذا هو محور السطور التالية.

جدول3 . إدراك اللامساواة (بين الرجال والنساء) عند الرجال وحسب بعض المتغيرات الديموغرافية–الاجتماعية

	فروقات مهمة	فروقات غير مهمة	لا أعرف/لا إجابة	العدد
المستوى التعليمي				
أميّ (بالعدد)	10	10	0	20
ابتدائية	48,0%	46,5%	5,5%	127
إعدادية	65,7%	33,6%	0,7%	280
ثانوية	61,4%	36,9%	1,7%	363
جامعية وما فوق	60,6%	38,5%	0,9%	330
القومية – الإثنية				
العرب	64,2%	34,1%	1,7%	921
الكرد	45,6%	53,1%	1,3%	160
الحالة المدنية				
رجال في مناطق الإدارة الديمقراطية	45,2%	53,9%	0,9%	219
رجال في مناطق سيطرة النظام	65,3%	34,2%	0,4%	225

رجال في مناطق سيطرة المعارضة	63,9%	33,9%	2,2%	676
المحافظة				
إدلب	80,1%	19,1%	0,8%	236
حمص	73,7%	25,9%	0,4%	255
دمشق	53,2%	46,8%	0,0%	77
ريف دمشق	47,7%	48,8%	3,5%	172
حلب	47,6%	45,2%	7,1%	84
مخيمات تركيا	47,3%	51,4%	1,4%	74
الحسكة	46,4%	52,7%	0,9%	222
الإيديولوجيا				
أقصى العلمانية	35,0%	64,2%	0,8%	123
علماني	62,8%	35,9%	1,3%	223
وسط	63,8%	34,6%	1,6%	312
إسلامي	63,2%	34,8%	2,0%	348
أقصى الإسلام السياسي	66,7%	31,6%	1,8%	114

اللامساواة في العمل

الرجال والنساء

عارض 3.4% من النساء في عينتنا عمل المرأة، ونصفهن تقريباً قلن إن للمرأة الحق في أن "تقرر بنفسها متى وكيف وأين تعمل"، بينما انخفضت نسبة الرجال الذي أفادوا بهذه الإجابة الأخيرة إلى حوالي الربع (شكل 2).

هنا تتضح مواقف كل من الرجال والنساء من اللامساواة بشكل أكبر. لاحظنا في الفصل السابق أن نسبة الذين قالوا إن ثمة فروقات مهمة في أحوال الرجال والنساء كانت متشابهة (حوالي 60%)، لكن نجد هنا كيف أن الأغلبية الساحقة من الرجال تضع شروطاً على عمل المرأة أو ترفضه (ثلاثة أرباعهم تقريباً)، أما النساء فمنقسمات على أنفسهن. ويمكننا القول إن أكثرية الرجال تدرك اللامساواة وأغلبيتهم الساحقة لا ترفضها في مجال العمل.

شكل 2. مارأيك بعمل المرأة؟

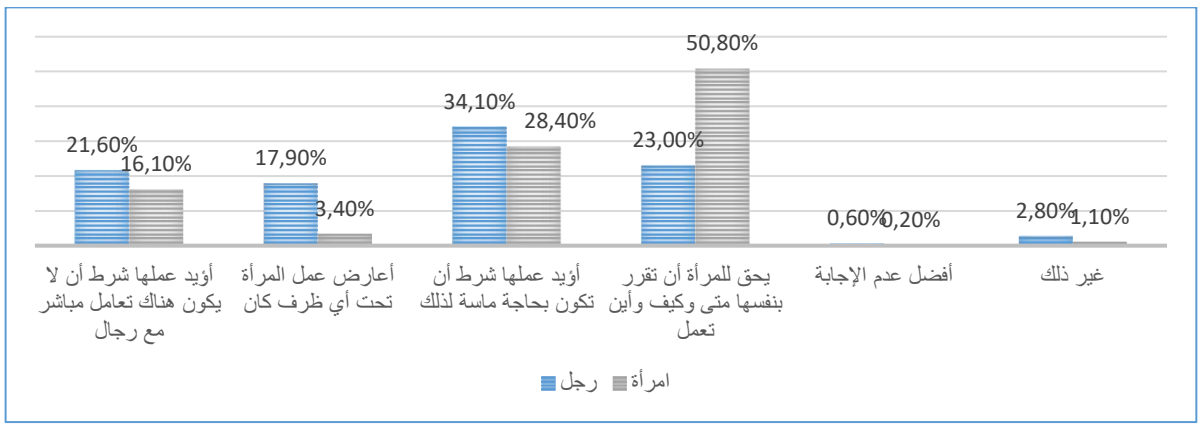

عينة النساء

يُظهر تحليل النتائج لعينة النساء وجود علاقة بين الموقف من عمل المرأة وكل من المتغيرات الآتية (جدول 4):

المهنة: أكثرية ربات المنزل يرفضن عمل المرأة أو يضعن شروطاً عليه (63.2%)، وتتراجع هذه النسبة لتصل إلى حوالي نصف النساء العاطلات عن العمل، وإلى حوالي ثلث الطالبات والنساء العاملات.

المستوى التعليمي: تنخفض نسبة النساء اللواتي يرفضن عمل المرأة أو يضعن شروطاً عليه من أكثر من 70% عند الحاصلات على الشهادة الابتدائية إلى حوالي الثلث عند النساء الحاصلات على تعليم جامعي وما فوق.

الإيديولوجيا: تزداد نسبة الرافضات لعمل المرأة أو اللواتي يضعن شروطاً عليه عند الإسلاميات بالمقارنة مع العلمانيات، حيث ارتفعت هذه النسبة من 24.2% عند أقصى العلمانية إلى 68.5% عند أقصى الإسلام السياسي.

العمر: تزداد نسبة الرفض أو الاشتراط على عمل المرأة مع التقدم في العمر، وإن كانت الفروقات في النسب ليست كبيرة عند الفئات العمرية من النساء دون الـ 45 عام.

الدخل الشهري: يزداد الرفض أو تقييد عمل المرأة عند ذوات الدخل المنخفض (52.1%) بالمقارنة مع المتوسط والعالي (حوالي 40%).

القومية–الإثنية: بلغت نسبة اللواتي رفضن أو وضعن شروطاً على عمل المرأة حوالي نصف المستجيبات العربيات في حين تراجعت هذه النسبة إلى الثلث عند الكرديات.

الديانة–الطائفة: حوالي نصف النساء السنة يضعن شروطاً على عمل المرأة أو يرفضنه. بينما كان ثمة شبه اجماع على تأييد حريتها في اتخاذ قرار العمل في عينة النساء المسيحيات، لكن يجب الانتباه إلى أن هذه العينة الأخيرة صغيرة جداً.

الحالة المدنية: العازبات هن الأكثر تأييداً لاستقلالية المرأة بخصوص عملها، حيث تزداد نسبة الرافضات له أو اللواتي يضعن قيوداً على ممارسته من حوالي الثلث عند العازبات إلى حوالي النصف عند المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل.

المحافظة: اختلفت نسبة الرفض أو الاشتراط حسب المحافظة، فكانت حوالي ثلث المستجيبات في الحسكة وحمص، وحوالي النصف في ريف دمشق وحلب وإدلب ودمشق ومخيمات تركيا.

حوالي ثلث النساء في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية ومناطق النظام يرفضن عمل المرأة أو يضعن قيوداً عليه، ووصلت هذه النسبة إلى النصف في مناطق سيطرة المعارضة. في هذه المناطق الأخيرة، تزداد النسبة عند النساء في المناطق غير المحاصرة بالمقارنة مع المحاصرة. على الرغم من أن نسبة الذين قالوا إن القرار يعود للمرأة تبقى نفسها تقريباً.

جدول 4. الموقف من عمل المرأة في عينة النساء

	رافض لعمل المرأة أو يضع شروطاً لذلك	يعتبر أن المرأة هي صاحبة القرار	لا موقف واضح	العدد
المهنة				
طالبة	33,8%	63,9%	2,3%	133
تمارس عملاً ما	35,5%	63,6%	0,9%	341
عاطلة عن العمل	49,1%	47,2%	3,7%	108
ربة منزل	63,2%	36,0%	0,8%	389

المستوى التعليمي				
أمية	80,6%	19,4%	0,0%	36
ابتدائية	72,4%	27,0%	0,7%	152
اعدادية	61,6%	37,8%	0,6%	172
ثانوية	47,3%	50,0%	2,7%	222
جامعية وما فوق	35,8%	62,4%	1,8%	595
الإيديولوجيا				
أقصى العلمانية	24,2%	75,8%	0,0%	99
علمانية	34,2%	65,0%	0,8%	120
وسط	47,4%	49,3%	3,3%	304
إسلامية	54,2%	45,5%	0,3%	356
أقصى الإسلام السياسي	68,5%	30,4%	1,1%	92
العمر				
حتى 25 عاماً	43,9%	54,1%	2,0%	303
بين 26–35 عاماً	45,9%	53,2%	0,9%	344
بين 36–45 عاماً	47,4%	51,3%	1,3%	232
بين 46–55 عاماً	70,7%	28,0%	1,3%	75
56 عاماً وما فوق (بالعدد)	11	6	0	17
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
أقل من 25 ألفاً	52,1%	45,4%	2,5%	280
بين 25 – 75 ألفاً	41,2%	58,4%	0,4%	255
أكثر من 75 ألفاً	40,6%	59,4%	0,0%	96
القومية – الإثنية				
نساء كرديات	31,2%	67,0%	1,8%	109
نساء عربيات	51,0%	47,7%	1,3%	828
نساء تركمانيات (بالعدد)	5	3	0	8
الديانة – الطائفة				
سنة	51,6%	46,9%	1,4%	833
مسيحيات (بالعدد)	2	8	0	10
الحالة المدنية				
عازبة	34,1%	64,1%	1,8%	217
متزوجة	52,2%	47,4%	0,5%	646
أرملة	52,9%	43,5%	3,5%	85
مطلقة (بالعدد)	9	11	3	23
المنطقة				
نساء في مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الديمقراطية	31,1%	68,2%	0,7%	148
نساء في مناطق خاضعة لسيطرة النظام	36,9%	63,1%	0,0%	84
نساء في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة	52,5%	45,9%	1,6%	739
ضمن مناطق المعارضة				
مناطق محاصرة	46,2%	45,5%	8,3%	132
مناطق معارضة غير محاصرة	53,8%	46,0%	0,2%	606

المحافظة				
حمص	30,9%	69,1%	0,0%	68
الحسكة	31,9%	67,4%	0,7%	141
ريف دمشق	47,2%	43,4%	9,4%	106
حلب	50,0%	50,0%	0,0%	88
إدلب	50,6%	48,9%	0,4%	231
دمشق	51,2%	46,5%	2,3%	43
مخيمات تركيا	56,5%	43,5%	0,0%	294

عينة الرجال

يُظهر تحليل النتائج لعينة الرجال وجود ارتباط بين الموقف من عمل المرأة وكل من المتغيرات الآتية (جدول 5):

المستوى التعليمي: تزداد نسبة الرجال الذين قالوا إن المرأة هي صاحبة القرار مع ازدياد المستوى التعليمي. لقد أجمع معظم الحاصلين على الشهادة الابتدائية والإعدادية على رفض عمل المرأة أو وضعوا شروطاً عليه، بينما تراجعت النسبة عند خريجي الجامعات. مع ذلك، أكثرية من الجامعيين في عينتنا (57.3%) ترفض عمل المرأة أو تضع شروطاً عليه.

الإيديولوجيا: يجمع الإسلاميون على رفض عمل المرأة أو يضعون قيوداً عليه، وتتفق معهم أكثرية العلمانيين. لقد قال أكثر من ثلث العلمانيين إن المرأة هي صاحبة القرار، بينما كانت هذه النسبة عند الإسلاميين بحدود الـ 10%.

العمر: يلاحظ أن الشباب في عينتنا (أقل من 25) هم الأقل ميلاً لاعتبار أن المرأة هي وحدها صاحبة القرار فيما يخص عملها. قال 18.5% منهم إنها "صاحبة القرار" بينما ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي الربع عند باقي الفئات العمرية.

الدخل: الرجال الأكثر دخلاً هم أكثر ميلاً من غيرهم لاعتبار أن المرأة هي صاحبة القرار فيما يخص عملها. حيث ارتفعت هذه النسبة من 16.2% عند ذوي الدخل المنخفض، لتصل إلى 19.8% عند ذوي الدخل المتوسط، لتبلغ ذروتها عند ذوي الدخل العالي 40.1%.

القومية – الإثنية: الرجال الكرد أكثر ميلاً من الرجال العرب لاعتبار أن المرأة هي صاحبة القرار فيما يخص عملها. مع ذلك، الأغلبية الساحقة من الرجال العرب (76,2%) وأكثرية الكرد (63,1%) ترفض عملها أو تضع شروطاً عليه.

الديانة – الطائفة: الأغلبية الساحقة عند الرجال (سنة وشيعة) متفقة على رفض عمل المرأة أو وضع شروط عليه، بينما قالت النسبة الأكبر من الرجال العلويين إن المرأة هي صاحبة القرار فيما يخص عملها.

المحافظة، المنطقة: الرجال في مناطق سيطرة المعارضة هم الأقل ميلاً لاعتبار المرأة صاحبة القرار فيما يخص عملها بالمقارنة مع الرجال في مناطق النظام أو مناطق الإدارة الذاتية، فقد ارتفعت هذه النسبة من 17.0% إلى 28.0% إلى 36.5% على التوالي. وتتراجع نسبة رفض عمل المرأة أو وضع شروط عليه عند الرجال المتواجدين في مناطق المعارضة المحاصرة (72.0%) بالمقارنة مع المناطق غير المحاصرة (81.4%).

ثمة نوع من الإجماع عند الرجال في إدلب (87.7%) على رفض عمل المرأة أو تقييده، وكذلك الأمر عند الأغلبية الساحقة في حمص وحلب (ثلاثة أرباع المستجيبين)، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى حوالي ثلثي المستجيبين في كل من الحسكة ومخيمات تركيا ودمشق وريفها.

الإعالة: الأشخاص المسؤولون عن إعالة عدد أكبر من الأفراد هم الأكثر رفضاً لعمل المرأة أو وضع شروط عليه. فقد ارتفعت النسبة من 65.8% عند المسؤولين عن إعالة شخصين على الأكثر، لتصل إلى 81.4% عند المسؤولين عن إعالة ستة أشخاص أو أكثر.

جدول5 . الموقف من عمل المرأة في عينة الرجال

	رافض لعمل المرأة أو يضع شروطاً لذلك	يعتبر أن المرأة هي صاحبة القرار	لا موقف واضح	العدد
المستوى التعليمي				
أميّ (بالعدد)	15	5	0	20
ابتدائية	84,3%	10,2%	5,5%	127
إعدادية	86,1%	11,4%	2,5%	280
ثانوية	74,9%	21,2%	3,9%	363
جامعية وما فوق	57,3%	39,7%	3,0%	330
الإيديولوجيا				
أقصى العلمانية	63,4%	35,8%	0,8%	123
علماني	58,7%	40,8%	0,4%	223
وسط	71,8%	23,7%	4,5%	312
إسلامي	85,9%	10,9%	3,2%	348
أقصى الإسلام السياسي	80,7%	9,6%	9,6%	114
العمر				
حتى 25 عاماً	75,2%	18,5%	6,3%	254
بين 26–35 عاماً	69,7%	26,2%	4,1%	370
بين 36–45 عاماً	74,0%	24,0%	2,0%	246
بين 46–55 عاماً	77,0%	21,8%	1,1%	174
56 عاماً وما فوق	77,6%	22,4%	0,0%	76
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
أقل من 25 ألفاً	76,0%	16,2%	7,9%	229
بين 25–75 ألفاً	76,8%	19,8%	3,4%	414
أكثر من 75 ألفاً	58,7%	40,1%	1,2%	247
القومية – الإثنية				
عربي	76,2%	19,8%	4,0%	921
كردي	63,1%	36,3%	0,6%	160
الديانة – الطائفة				
سنة	76,6%	19,0%	4,4%	868
شيعة	87,1%	12,9%	0,0%	31
علويون (بالعدد)	12	16	0	28
المنطقة				
رجال في مناطق سيطرة النظام	72,0%	28,0%	0,0%	225
رجال في مناطق سيطرة المعارضة	77,4%	17,0%	5,6%	676

رجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	63,5%	36,5%	0,0%	219
ضمن مناطق المعارضة				
مناطق محاصرة	72,0%	17,7%	10,3%	282
غير محاصرة	81,4%	16,2%	2,4%	382
المحافظة				
الحسكة	63,5%	36,5%	0,0%	222
مخيمات تركيا	66,2%	33,8%	0,0%	74
ريف دمشق	66,9%	16,3%	16,9%	172
دمشق	68,8%	31,2%	0,0%	77
حلب	75,0%	22,6%	2,4%	84
حمص	76,9%	23,1%	0,0%	255
إدلب	87,7%	9,3%	3,0%	236
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم				
حتى شخصين	65,8%	28,9%	5,3%	266
من 3-5 أشخاص	72,8%	23,5%	3,7%	536
ست أشخاص وما فوق	81,4%	17,3%	1,3%	318

يبدو أن التمييز ضد المرأة في العمل يقع بشكل أساسي في مجال الترقية لمراتب إدارية أعلى، حيث أكدت ذلك أكثرية النساء والرجال (أكثر من 60%)، ثم جاءت فرصة الحصول على عمل حيث قال بذلك حوالي 40% من الرجال والنساء (جدول 6).

جدول6 . التمييز ضد المرأة في العمل

	أفضل من الرجال		الوضع نفسه		أسوأ من الرجال		لا أعرف/لا إجابة	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
فرصة الحصول على عمل	18,9%	23,0%	37,3%	34,5%	42,8%	40,3%	1,1%	2,2%
الدخل	7,1%	8,8%	52,6%	45,2%	35,6%	42,3%	4,7%	3,7%
فرصة الوصول إلى مناصب إدارية عليا في العمل	7,0%	10,3%	25,2%	19,3%	61,8%	63,6%	6,0%	6,7%
فرصة الحصول على عمل يتناسب مع شهادتها الجامعية	15,2%	17,6%	50,2%	33,5%	30,3%	41,1%	4,3%	7,9%

اللامساواة في التعليم

كما يظهر في الشكل (3) ثمة نوع من الإجماع عند النساء على أن المرأة هي المعنية باتخاذ القرار بخصوص تعليمها، فمن حقها أن تكمل المستوى الذي تشاء، حيث أفاد بهذه الإجابة 87.5% من النساء وتراجعت إلى 69.8% عند الرجال.

وقال حوالي ربع الرجال والنساء إن فرص الحصول على شهادة جامعية بالنسبة للمرأة أسوأ من الرجال في سوريا (شكل 4).

شكل 3. الموقف من تعليم المرأة

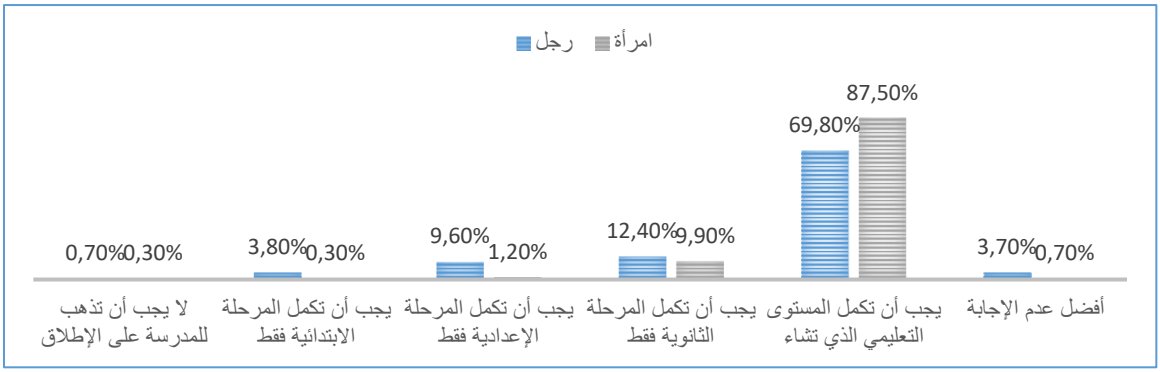

شكل 4. فرصة الحصول على شهادة جامعية

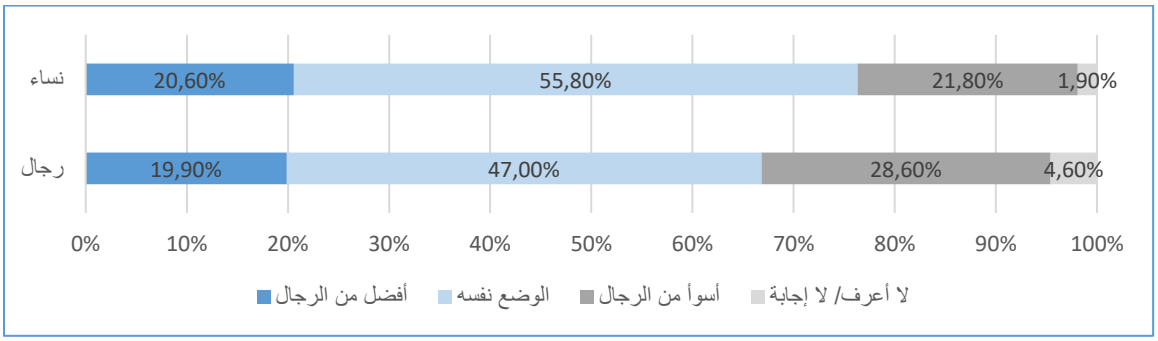

عينة النساء

المتغيرات التي ترتبط بموقف النساء من تعليم المرأة (يلخصها الجدول 7) هي:

التعليم: تتراجع نسبة المعارضة أو وضع حدود لتعليم المرأة مع التقدم في المستوى التعليمي.

المهنة: تزداد نسبة المعارضة أو وضع حدود لتعليم المرأة عند ربات المنزل بشكل ملحوظ بالمقارنة مع النساء اللواتي يمارسن عملاً ما أو الطالبات أو العاطلات عن العمل.

الإيديولوجيا: تزداد المعارضة أو الاشتراط عند النساء الإسلاميات بالمقارنة مع العلمانيات.

الدخل: تتراجع المعارضة أو الاشتراط بشكل ملحوظ مع زيادة الدخل.

المحافظة، المنطقة: تأتي دمشق في المرتبة الأولى في معارضة تعليم المرأة أو وضع حدود له (أكثر من ربع النساء فيها)، وتأتي بعدها ريف دمشق وإدلب ومخيمات تركيا، وتنخفض النسبة إلى أقل من 5% في حمص والحسكة.

تتقارب هذه النسبة بين النساء في مناطق سيطرة النظام والمعارضة (بحدود الـ 13%) وتنخفض إلى 3.4% عند النساء في مناطق الإدارة الذاتية.

النساء المحاصرات هن الأكثر رفضاً أو اشتراطاً لتعليم المرأة بالمقارنة مع النساء في مناطق المعارضة غير المحاصرة (15.2% عند المحاصرات مقابل 12.7% عند غير المحاصرات).

الحالة المدنية: النساء الأرامل هن الأكثر رفضاً أو تقييداً لتعليم المرأة حيث وصلت النسبة إلى 21.2% وتراجعت إلى 12.4% عند المتزوجات وإلى 6.0% عند العازبات.

جدول7 . الموقف من تعليم المرأة في عينة النساء

	يرفض تعليم المرأة أو يضع حدوداً له	القرار للمرأة	لا موقف واضح
التعليم			
أمية (بالعدد)	19,4%	80,6%	0,0%
ابتدائية	19,1%	79,6%	1,3%
إعدادية	16,3%	83,1%	0,6%
ثانوية	13,1%	85,1%	1,8%
جامعية وما فوق	5,4%	94,6%	0,0%
المهنة			
تمارس عملاً ما	8,5%	91,5%	0,0%
طالبة	7,5%	90,2%	2,3%
عاطلة عن العمل	8,3%	89,8%	1,9%
ربة منزل	17,0%	82,5%	0,5%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	3,0%	96,0%	1,0%
علمانية	5,0%	94,2%	0,8%
وسط	12,2%	86,2%	1,6%
إسلامية	14,6%	85,4%	0,0%
أقصى الإسلام السياسي	17,4%	82,6%	0,0%
الدخل (بالليرة السورية شهرياً)			
أقل من 25 ألفاً	16,8%	82,5%	0,7%
بين 25–75 ألفاً	10,6%	88,2%	1,2%
أكثر من 75 ألفاً	5,2%	94,8%	0,0%
المحافظة			
دمشق	27,9%	72,1%	0,0%
ريف دمشق	17,0%	78,3%	4,7%
إدلب	15,6%	84,4%	0,0%
مخيمات تركيا	12,6%	87,4%	0,0%
حلب	4,5%	95,5%	0,0%
حمص	2,9%	95,6%	1,5%
الحسكة	3,5%	95,7%	0,7%
المنطقة			
نساء في مناطق سيطرة النظام	14,3%	84,5%	1,2%
نساء في مناطق سيطرة المعارضة	13,1%	86,2%	0,7%
نساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية	3,4%	95,9%	0,7%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	15,2%	81,1%	3,8%
غير محاصرة	12,7%	87,3%	0,0%
الحالة المدنية			
عازبات	6,0%	94,0%	0,0%
متزوجات	12,4%	86,8%	0,8%

أرامل	21,2%	76,5%	2,4%
مطلقات (بالعدد)	3	20	0

عينة الرجال

كل من المتغيرات التالية يرتبط بموقف الرجال من تعليم المرأة (جدول 8):

التعليم: تتراجع نسبة رفض تعليم المرأة أو رسم حدود له مع التقدم في المستوى التعليمي. حيث اختلفت النسب بشكل ملحوظ من انقسام عند الحاصلين على المرحلة الابتدائية فقط إلى نوع من الإجماع عند الجامعيين (87.9%).

المهنة: الرجال العاطلين عن العمل هم الأكثر معارضة أو تقييداً لعمل المرأة، حيث وصلت النسبة عندهم إلى أكثر من الثلث وتراجعت عند الرجال العاملين إلى حدود الربع، ووصلت إلى 12.7% عند الطلاب.

الإيديولوجيا: تزداد نسبة الرافضين أو المقيدين لتعليم المرأة عند الإسلاميين بالمقارنة مع العلمانيين.

المحافظة، المنطقة: أكثرية المستجيبين الرجال في العاصمة دمشق يرفضون تعليم المرأة أو يضعون حدوداً له (64.9%)، وتتراجع النسبة إلى حوالي الثلث في إدلب، وإلى الربع في حلب وريف دمشق، وإلى حدود الـ 19% في الحسكة ومخيمات اللاجئين في تركيا وحمص.

الرجال في مناطق سيطرة النظام هم الأكثر رفضاً أو تقييداً لتعليم المرأة (32.6%) بالمقارنة مع الرجال في مناطق سيطرة المعارضة (26.6%) ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية (20.5%).

الرجال في المناطق غير المحاصرة هم أكثر رفضاً أو تقييداً لتعليم المرأة بالمقارنة مع الرجال في المناطق المحاصرة، حيث تتراجع النسبة من 29.3% إلى 23.8%.

الطائفة، الإثنية: تزداد نسبة رافضي تعليم المرأة أو مقيديه عند الرجال العرب (29.2%) بالمقارنة مع الكرد (15.0%).

أكثر من ربع الشيعة رفضوا إبداء موقف واضح بهذا الخصوص بينما قال 30.0% من السنة إنهم يرفضون تعليم المرأة أو يضعون حدوداً له.

الحالة المدنية: الرجال العازبين أكثر رفضاً أو اشتراطاً لتعليم المرأة (30.4%) من المتزوجين (24.7%).

جدول8 . الموقف من تعليم المرأة في عينة الرجال

	يرفض أو يضع شروطاً	القرار للمرأة	لا موقف واضح
التعليم			
أميّ (بالعدد)	7	12	1
ابتدائية	46,5%	47,2%	6,3%
إعدادية	41,4%	55,0%	3,6%
ثانوية	21,8%	73,3%	5,0%
جامعية وما فوق	10,9%	87,9%	1,2%
المهنة			
يمارس عملاً ما	26,7%	69,2%	4,1%
طالب	12,7%	85,7%	1,6%

عاطل عن العمل	34,8%	65,2%	0,0%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	16,3%	79,7%	4,1%
علماني	9,4%	88,3%	2,2%
وسط	20,8%	75,3%	3,8%
إسلامي	44,8%	53,2%	2,0%
أقصى الإسلام السياسي	30,7%	58,8%	10,5%
المحافظة			
حمص	17,6%	76,5%	5,9%
مخيمات تركيا	18,9%	81,1%	0,0%
الحسكة	20,7%	77,0%	2,3%
حلب	23,8%	75,0%	1,2%
ريف دمشق	24,4%	73,8%	1,7%
إدلب	33,9%	58,9%	7,2%
دمشق	64,9%	35,1%	0,0%
المنطقة			
الرجال في مناطق سيطرة النظام	32,0%	61,8%	6,2%
الرجال في مناطق سيطرة المعارضة	26,6%	70,1%	3,3%
الرجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية	20,5%	77,2%	2,3%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	23,8%	74,8%	1,4%
غير محاصرة	29,3%	66,0%	4,7%
القومية – الإثنية			
عربي	29,2%	66,8%	4,0%
كردي	15,0%	82,5%	2,5%
الديانة – الطائفة			
سنة	30,0%	67,1%	3,0%
شيعة	22,6%	51,6%	25,8%
علويون (بالعدد)	3	25	0
الحالة المدنية			
عازب	30,4%	65,9%	3,6%
متزوج	24,7%	71,8%	3,5%
أرمل (بالعدد)	1	6	2
مطلق (بالعدد)	9	4	0

خلاصة الفصل الأول

- حوالي 60% من الرجال والنسبة نفسها من النساء قالوا إن ثمة فروقات مهمة بين أحوال الرجل والنساء في سوريا.
- النساء الأكثر إدراكاً لظاهرة اللامساواة، بين الرجال والنساء، هن الكرديات والعلمانيات والمقيمات في الحسكة وحمص وفي مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية.
- الرجال الأكثر إدراكاً لهذه اللامساواة هم العرب، والمقيمون في إدلب وحمص، لكن يبدو أن موقف الرجال من هذه اللامساواة يختلف عن النساء، حيث قال ثلاثة أرباع الرجال إنهم يرفضون عمل المرأة أو وضعوا شروطاً عليه. بينما انقسمت النساء على أنفسهن.
- يبلغ رفض عمل المرأة أو الاشتراط عليه، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند ربات المنزل والأقل تعليماً والإسلاميات والأكبر سناً وذوات الدخل المنخفض والعربيات والمتزوجات والأرامل وفي مخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق غير المحاصرة منها.
- يبلغ رفض عمل المرأة أو الاشتراط عليه، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند الأقل تعليماً، وعند الإسلاميين، وعند المسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأشخاص. كما يزداد الرفض أو الاشتراط عند ذوي الدخل الأقل من 75 ألف ليرة بالمقارنة مع ذوي الدخل الأعلى، وعند العرب بالمقارنة مع الكرد، وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق غير المحاصرة منها، وفي إدلب وحمص وحلب.
- تُجمع النساء على أن المرأة يجب أن تكمل المستوى التعليمي الذي تشاء (87.5%) والأغلبية الساحقة من الرجال تتبنى الموقف نفسه (69.8%).
- تبلغ نسبة المعارضة أو وضع حدود لتعليم المرأة، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند الأقل تعليماً وربات المنزل والأرامل والمتزوجات والإسلاميات وذوات الدخل المنخفض وفي محافظة دمشق ومناطق سيطرة النظام والمعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة المعارضة أو وضع حدود لتعليم المرأة، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند الأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين وفي محافظة دمشق ومناطق سيطرة النظام وفي المناطق غير المحاصرة والعرب والعازبين.
- يبدو أن التمييز ضد المرأة في العمل يقع بشكل أساسي في مجال الترقية لمراتب إدارية أعلى، حيث أكدت ذلك أكثرية النساء والرجال (أكثر من 60%)، ثم جاءت فرصة الحصول على عمل، حيث قال بذلك حوالي 40% من الرجال والنساء.

الفصل الثاني: تصورات عن التفاوت في الإمكانات والقدرات بين الرجال والنساء

الاعتقاد بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة

سنحاول هنا التعرف على التصورات عن الفروقات في القدرات والإمكانات، لهذا الغرض قمنا أولاً بطرح المقولة التالية: "نادرات هن النساء القادرات على العمل بكفاءة في مناصب إدارية أو سياسية مهمة". أيدها أكثر من نصف المستجيبين (56.4 %) ولم يعارضها إلا 27.8 % (شكل 5). لكن بالنظر إلى النتائج على أساس الجندر تظهر فروقات مهمة: لقيت هذه المقولة تأييد 63.7% من الرجال، ومعارضة 19.5% منهم، وتأييد 49.1% من النساء ومعارضة 35.9% منهن (شكل 6). إذا، تعتقد أغلبية الرجال وحوالي نصف النساء بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية وسياسية مهمة. بعد ذلك حاولنا التعرف على طبيعة المناصب التي تقدر/لا تقدر المرأة على شغلها برأي المشككين في قدرات النساء. وهذا ما تعرضه بالتفصيل الفقرة التالية.

شكل 5. مقولة " نادرات هن النساء القادرات على العمل بكفاءة في مناصب إدارية أو سياسية مهمة"

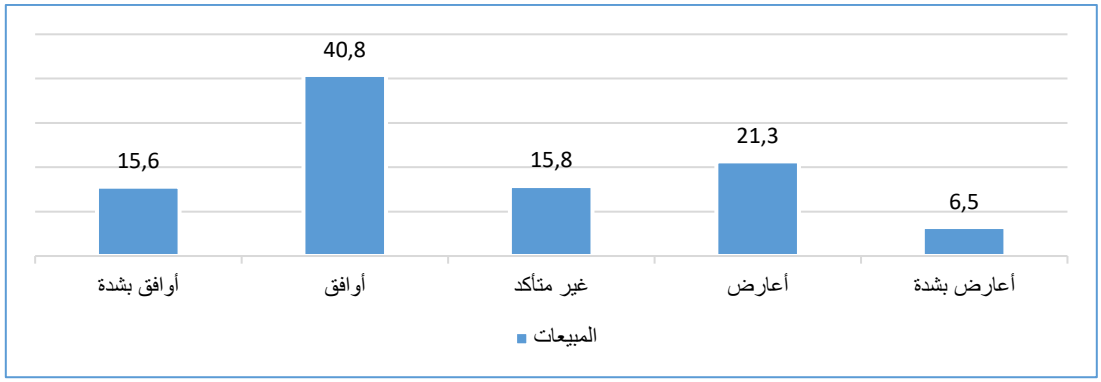

شكل 6. مقولة " نادرات هن النساء القادرات على العمل بكفاءة في مناصب إدارية أو سياسية مهمة" حسب الجندر

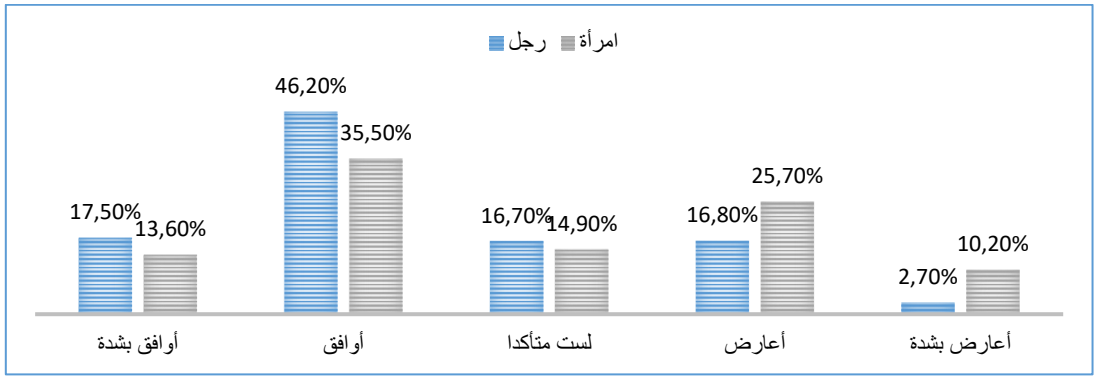

عينة النساء

يُظهر تحليل نتائج عينة النساء بخصوص مقولة "نادرات هن النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة" وجود علاقة بين تأييد/رفض هذه المقولة مع كل من المتغيرات الآتية (جدول 9):

التعليم: تتراجع نسبة مؤيدي هذه المقولة مع التقدم في التعليم، حيث تراجعت من 74.3 % عند الأميات إلى 39.6 %. فعلى عكس النساء الحاصلات على تعليم غير جامعي، النسبة الأكبر من الجامعيات رفضن هذه المقولة (47.2 %).

الإعالة: تزداد نسبة المعارضة لهذه المقولة عند تراجع عدد الأفراد الذين تتحمل المستجيبة مسؤولية إعالتهم: ازدادت من حوالي الربع (25.6 %) في حالة ستة أشخاص وما فوق إلى 42.4 % في حالة المسؤولية عن إعالة شخصين على الأكثر.

المهنة: تنقسم النساء العاملات على انفسهن بين مؤيدات ومعارضات لهذه المقولة، وتميل الطالبات إلى رفضها (47.3 %)، بينما تؤيدها حوالي نصف النساء العاطلات عن العمل (47.6 %) و أكثرية ربات المنزل (59.4 %).

الإيديولوجيا: العلمانيات أكثر رفضاً لهذه المقولة من الإسلاميات: حوالي النصف مقابل حوالي الربع.

الدخل: النساء الأكثر دخلاً هم الأكثر رفضاً لهذه المقولة.

المحافظة: فقط أقل من ربع النساء في ريف دمشق ومخيمات تركيا عارضن هذه المقولة، بينما عارضتها أكثرية النساء في حمص وحوالي نصفهن في الحسكة ودمشق.

المنطقة: أيد أكثر من نصف النساء في مناطق المعارضة هذه المقولة (54.1 %)، بينما تراجعت النسبة إلى حوالي الثلث في مناطق الإدارة الذاتية (38.8 %) وحوالي الربع في مناطق سيطرة النظام (23.1 %).

القومية – الاثنية: النساء الكرديات أكثر رفضاً لهذه المقولة من العربيات: 39.4 % مقابل 33.4 %.

الديانة – الطائفة: لم توافق على هذه المقولة أي امرأة مسيحية في العينة الصغيرة، بينما وافق عليها أكثر من نصف النساء السنة.

الحالة المدنية: رفضتها النسبة الأكبر من النساء العازبات (حوالي نصفهن)، بينما تراجعت هذه النسبة إلى حوالي الثلث عند المتزوجات والأرامل.

جدول9 . نادرات هن النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة في عينة النساء

المستوى التعليمي	أوافق	غير متأكد	أعارض
أمية	74,3%	20,0%	5,7%
ابتدائية	63,4%	14,8%	21,8%
اعدادية	56,4%	18,8%	24,8%
ثانوية	47,0%	14,4%	38,6%
جامعية وما فوق	39,6%	13,1%	47,2%
عدد الأفراد المسؤولة عن إعالتهم			
حتى شخصين	47,0%	10,6%	42,4%
من 3–5 أشخاص	48,8%	19,0%	32,2%
ستة أشخاص وما فوق	57,1%	17,3%	25,6%
المهنة			
تمارس عملاً ما	43,0%	12,4%	44,5%
طالبة	36,6%	16,0%	47,3%
عاطلة عن العمل	47,6%	15,2%	37,1%
ربة منزل	59,4%	16,7%	23,9%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	32,3%	12,1%	55,6%

علمانية	28,4%	17,2%	54,3%
وسط	48,1%	12,6%	39,2%
إسلامية	55,1%	19,1%	25,8%
أقصى الإسلام السياسي	76,5%	5,9%	17,6%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألف	53,2%	11,2%	35,6%
بين 25–75 ألف	47,1%	14,0%	38,8%
أكثر من 75 ألف	45,7%	10,6%	43,6%
المحافظة			
ريف دمشق	59,6%	20,2%	20,2%
مخيمات تركيا	66,3%	11,3%	22,3%
إدلب	40,4%	21,5%	38,1%
حلب	51,1%	4,5%	44,3%
الحسكة	36,9%	14,9%	48,2%
دمشق	41,0%	7,7%	51,3%
حمص	18,2%	18,2%	63,6%
المنطقة			
نساء في مناطق سيطرة النظام	23,1%	16,7%	60,3%
نساء في مناطق سيطرة المعارضة	54,1%	14,9%	31,0%
نساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية	38,8%	14,3%	46,9%
القومية –الاثنية			
عربيات	50,6%	15,6%	33,8%
كرديات	47,7%	12,8%	39,4%
تركمانيات (بالعدد)	5	0	3
الديانة –الطائفة			
سنة	53,6%	14,3%	32,0%
مسيحيين (بالعدد)	0	2	8
الحالة المدنية			
عازبة	39,8%	11,4%	48,8%
متزوجة	52,7%	16,0%	31,3%
أرملة	50,0%	17,1%	32,9%
مطلقة (بالعدد)	7	2	12

عينة الرجال

يُظهر تحليل نتائج عينة الرجال بخصوص هذه المقولة وجود علاقة بين تأييدها/رفضها مع كل من المتغيرات الآتية (جدول 10):

التعليم: تتراجع نسبة تأييد هذه المقولة عند الجامعيين بالمقارنة مع غيرهم، حيث تراجعت من 74.4 % عند الحاصلين على الشهادة الابتدائية إلى حدود النصف عند الجامعيين (55.0 %).

الإيديولوجيا: نسبة رافضي هذه المقولة لم يتجاوز الـ 9 % عند الإسلاميين بينما وصل إلى حدود الثلث عند العلمانيين.

العمر: الشباب (أقل من 25 عام) هم الأكثر تأييداً لهذه المقولة.

الدخل: بلغت نسبة رافضي المقولة ذروتها عند أصحاب الدخل العالي (أكثر من 75 ألف) حيث كانت أكثر من الثلث، وتراجعت هذه النسبة إلى 7.5 % عند ذوي الدخل الأقل من 25 ألف.

المحافظة: هناك شبه إجماع على تأييد هذه المقولة في ريف دمشق ومخيمات تركيا وكذلك تفعل أغلبية الرجال في إدلب، وأكثر من نصفهم في باقي المناطق.

المنطقة: أغلبية الرجال في مناطق سيطرة المعارضة أيدت هذه المقولة (76.0 %) بينما تراجعت هذه النسبة إلى حوالي النصف في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية (54.1 %) وحوالي الثلث في مناطق سيطرة النظام (36.7 %).

القومية – الاثنية: العرب أكثر تأييداً من الكرد لهذه المقولة: 65.9 % مقابل 58.2 %.

الديانة–الطائفة: أغلبية الرجال السنة وافقوا على هذه المقولة بالمقابلة عارضتها النسبة الأكبر من الرجال في عينة العلويين الصغيرة.

الحالة المدنية: العازبون أكثر رفضاً من المتزوجين لهذه المقولة.

جدول10 . نادرات هن النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة في عينة الرجال

المستوى التعليمي	أوافق	غير متأكد	أعارض
أميّ (بالعدد)	10	4	1
ابتدائي	74,4%	15,1%	10,5%
إعدادي	67,1%	21,4%	11,4%
ثانوي	66,9%	15,9%	17,2%
جامعي وما فوق	55,0%	14,3%	30,6%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	50,9%	17,6%	31,5%
علماني	32,0%	31,4%	36,6%
وسط	70,8%	11,9%	17,3%
إسلامي	78,6%	12,5%	8,9%
أقصى الإسلام السياسي	83,1%	10,4%	6,5%
العمر			
حتى 25 عام	70,8%	15,3%	13,9%
بين 26–35 عام	66,5%	12,1%	21,4%
بين 36–45 عام	59,5%	20,0%	20,5%
بين 46–55 عام	53,0%	23,9%	23,1%
من 56 عام ما فوق	63,2%	19,3%	17,5%
الدخل			
حتى 25 ألف	85,6%	7,0%	7,5%

بين 25–75 ألف	63,9%	19,4%	16,7%
أكثر من 75 ألف	47,2%	17,1%	35,6%
المحافظة			
إدلب	69,4%	20,6%	10,0%
ريف دمشق	84,1%	5,8%	10,1%
مخيمات تركيا	82,1%	1,5%	16,4%
حمص	54,4%	29,1%	16,5%
حلب	53,6%	23,2%	23,2%
الحسكة	55,1%	15,7%	29,3%
دمشق	51,6%	1,6%	46,8%
المنطقة			
رجال في مناطق سيطرة النظام	36,7%	32,8%	30,6%
رجال في مناطق سيطرة المعارضة	76,0%	11,7%	12,3%
رجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	54,1%	16,0%	29,9%
مناطق المعارضة			
مناطق محاصرة	86,5%	4,3%	9,1%
غير محاصرة	68,2%	17,0%	14,8%
القومية–الاثنية			
عرب	65,9%	17,8%	16,4%
كرد	58,2%	14,4%	27,4%
الديانة–الطائفة			
سنة	71,6%	12,6%	15,8%
شيعة (بالعدد)	8	11	2
علويين (بالعدد)	4	11	12
الحالة المدنية			
عازب	62,1%	16,7%	21,1%
متزوج	64,8%	16,8%	18,3%
مطلق (بالعدد)	4	0	6

التصورات المسبقة عن المهن التي لا تقدر النساء على شغلها

كان هذا السؤال موجهاً فقط لأولئك الذين يعتقدون أن النساء أقل قدرة من الرجال على شغل بعض المناصب. ونحاول هنا التعرف عن قرب على تصوراتهم.

على الأرجح، المهن التي ارتبطت تاريخياً بالنساء والتي تُعنى بالتربية والرعاية هي التي تحظى بتأييد المشككين بقدرات النساء، حيث نجد نوع من الإجماع على أن المرأة قادرة على شغل منصب مديرة مدرسة مثلها مثل الرجال[6]. لكن تبدأ الإجابات بالاختلاف بالتدرج مع المناصب القيادية والتي تتطلب قرارات مهمة (شكل 7).

الملاحظ هنا هو كم الاختلافات بين إجابات الرجال والنساء، فالنسبة الأكبر من النساء المشككات بقدرة المرأة، تقول إنها قادرة على أن تكون قاضية أو وزيرة بينما تقول النسبة الأكبر من الرجال المشككين بقدرات المرأة إنها غير قادرة على شغل مناصب كهذه (شكل 7).

يعود الاتفاق ليظهر مجدداً فيما يخص مناصب الرئاسة، مجلس محلي أو رئاسة البلاد، ويبدو أن أكثرية الرجال والنساء المشككين بقدرات النساء يعتقدون أن المرأة غير قادرة على شغل منصب رئاسة مجلس محلي، وهم مجمعون على أنها غير قادرة على أن تكون رئيسة للبلاد (شكل 7).

شكل 7. المهن التي لا تقدر على شغلها النساء بكفاءة مثل الرجل

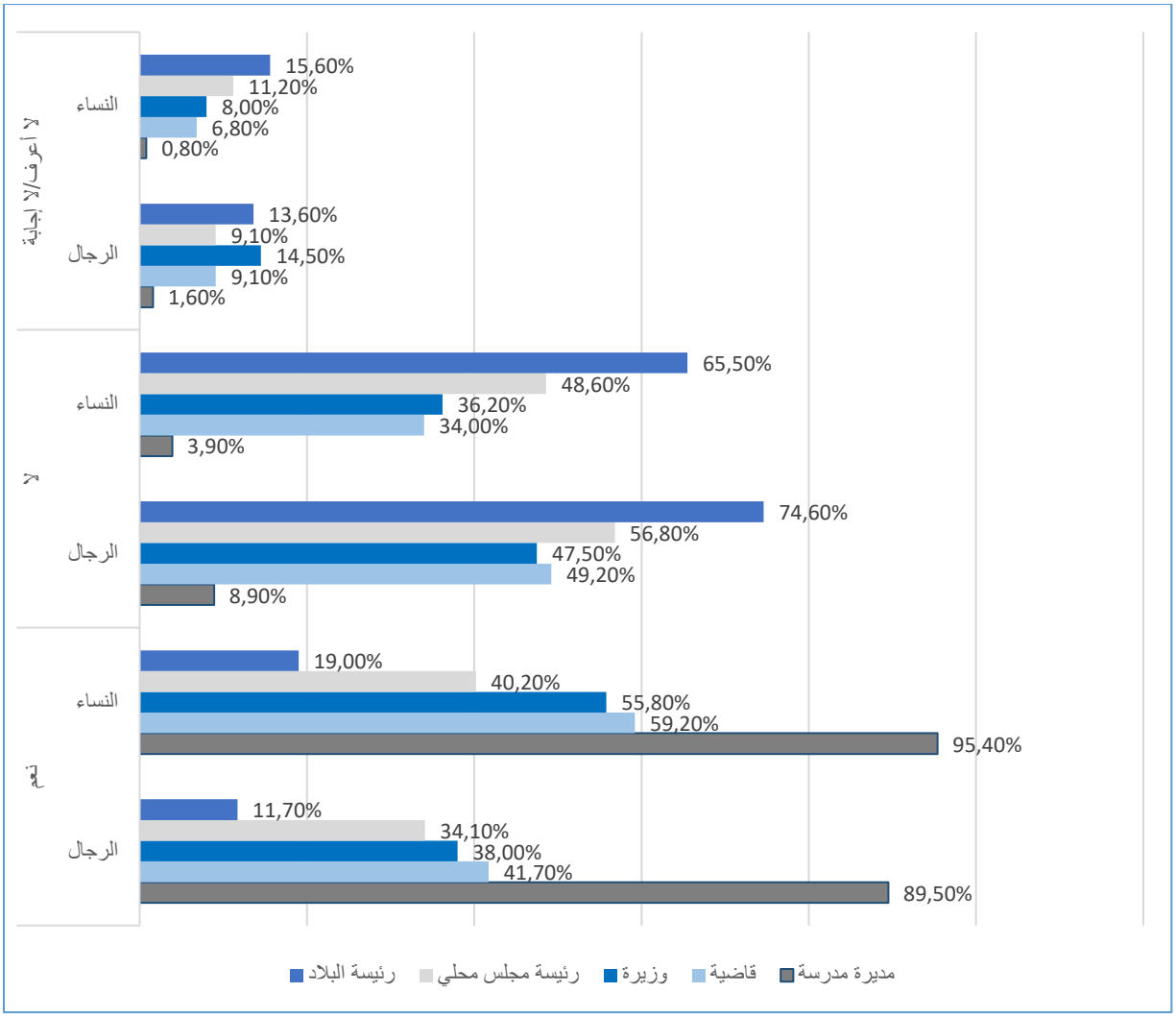

[6] المقصود هنا التربية أو رعاية الآخرين كمهن ارتبطت بالنساء مثل التدريس أو التمريض أو رعاية الأطفال أو العجزة...الخ.

خلاصة الفصل الثاني

- وافق على مقولة "نادرات هن النساء القادرات على العمل بكفاءة في مناصب إدارية أو سياسية مهمة" 63.7% من الرجال، وعارضها أو عارضها بشدة 19.5%، بينما أيدتها 49.1% من النساء وعارضتها أو عارضتها بشدة 35.9%.
- تبلغ القناعة بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن رعاية عدد كبير من الأفراد وربات المنزل والعاطلات عن العمل والإسلاميات وذوات الدخل المنخفض وفي ريف دمشق ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة.
- تبلغ القناعة بندرة النساء القادرات على شغل مناصب إدارية أو سياسية مهمة، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والمتزوجين والأقل تعليماً والإسلاميين والشباب (أقل من 25 عام) وذوي الدخل المنخفض وفي ريف دمشق ومخيمات تركيا وإدلب وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة منها.
- أكثرية الرجال والنساء المشككين بقدرات النساء يعتقدون أن المرأة غير قادرة على شغل منصب رئاسة مجلس محلي، ويظهر أنهم مجمعون على أنها غير قادرة على أن تكون رئيسة للبلاد. يبدو أن الثقة بقدرة المرأة تكمن في المهن التي ارتبطت تاريخياً بالنساء والتي تُعنى بالتربية والرعاية (مديرة مدرسة في بحثنا هذا)، ولكن الإجابات تبدأ بالاختلاف بالتدريج مع المناصب القيادية والتي تتطلب قرارات مهمة.

الفصل الثالث: المرأة القيادية

انتخاب امرأة لمنصب قيادي

لفهم أعمق للموقف من المرأة القيادية، توجهنا بسؤال افتراضي حول إمكانية ترشّح امرأة لمنصب رئاسة المجلس المحلي في منطقة المستجيب، وكررنا السؤال مرتين. في الأولى سألنا عن الموقف المحتمل للآخرين "المجتمع"، وفي الثانية سألنا عن الموقف الشخصي: "وماذا عنك... هل من الممكن أن تنتخبها؟". بهذه الطريقة سنتمكن من فهم مدى الانصياع للتصورات السائدة في المجتمع أو رفضها (كما يتخيلها المستجيبون أنفسهم)، فالسلوك غير محكوم بما يعتقد الفرد فقط؛ وإنما بتصوراته عن المرغوب وغير المرغوب به في مجتمعه أو الجماعة التي ينتمي إليها أيضاً.

يمكن بسهولة ملاحظة كيف يكاد يتطابق الـ "أنا" مع المجتمع في إجابات الرجال، حيث يقول 37.5% إنه من الممكن أن تنجح امرأة في حال ترشحت لانتخابات المجلس المحلي في منطقتهم، ويقول 36.7% إنه من الممكن أن ينتخبوها. بينما تختلف النسبة عند النساء. 58.1% يعتقدن أنها من الممكن أن تنجح، ولكن عندما يصبح السؤال عن الموقف الشخصي ترتفع النسبة لتصل إلى 68.2% (جدول 11).

إذاً، يمكن أن نقول إن الرجال أكثر انصياعاً للتصورات السائدة في مجتمعاتهم بخصوص الموقف من المرأة القيادية، بينما تتمرد النساء على الصورة السلبية للمرأة. بلغة أخرى، يبدو أن نصف المجتمع السوري (النساء) مستعد لقبول امرأة قيادية بمنصب مثل رئاسة المجلس المحلي ودعمها، بينما النصف الآخر (الرجال) لا يزال غير مستعد لذلك.

جدول 11. إمكانية نجاح امرأة في انتخابات رئاسة المجلس المحلي

	نعم، ممكن		لا، من غير الممكن		لا أعرف/لا إجابة	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
هل من الممكن أن تنجح في منطقتك؟	37,5	58,1	51,4	32,6	11,1	9,3
وماذا عنك... هل من الممكن أن تنتخبها؟	36,7	68,2	44,4	19,3	18,9	12,6

ما سنقوم به في السطور التالية هو محاولة التعرّف على الخلفية الاجتماعية والديمغرافية لأولئك الذين يرفضون انتخاب امرأة في حال ترشحت لمنصب رئاسة المجلس المحلي.

عينة النساء

تعرض الأشكالُ من 8 إلى 18 المتغيرات التي وجدنا أنها على ارتباط بالموقف من وصول امرأة لمنصب قيادي كرئاسة المجلس المحلي، وهي كالآتي:

التعليم: الأقل تعليماً أكثر رفضاً لفكرة وجود امرأة في منصب قيادي كرئاسة المجلس المحلي.

الإعالة: يزداد الرفض عند النساء المسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد بالمقارنة مع المسؤولات عن إعالة عدد أقل.

المهنة: ربات المنزل هن الأكثر رفضاً، بينما نجد أن العاطلات عن العمل هن الأكثر استعداداً للترحيب بامرأة في منصب رئاسة المجلس المحلي.

الإيديولوجيا: الإسلاميات أكثر رفضاً للفكرة من العلمانيات، لكن يجب الانتباه إلى أن الفرق الكبير يظهر في إجابات أقصى الإسلام السياسي، أما بشكل عام عند مقارنة النتائج بين الإسلاميات والعلمانيات فالفارق يصبح أقل من 8%.

العمر: النساء الشابات (أقل من 25 عاماً) أكثر ترحيباً بفكرة وصول امرأة لرئاسة المجلس المحلي من النساء الأكبر سناً، حيث تزداد نسبة الرافضات للفكرة بشكل تدريجي من 17.2% عند الشابات لتصل إلى 24.0% عند الفئة العمرية 46–55 عاماً.

الدخل: ذوات الدخل المتوسط (بين 25–75 ألفاً في عينتنا) هن الأكثر ترحيباً بالفكرة بالمقارنة مع ذوات الدخل المنخفض والعالي، حيث ارتفعت النسبة من 17.6% إلى حدود الربع (24.0%).

الحالة المدنية: النساء العازبات هن الأكثر تأييداً للفكرة بالمقارنة مع الأرامل والمتزوجات، حيث ارتفعت نسبة الرفض من 7.8% إلى 21.4% عند المتزوجات، وإلى 34.1% عند الأرامل.

القومية–الإثنية: النساء الكرديات أكثر استعداداً لقبول امرأة في منصب رئاسة المجلس المحلي من العربيات، حيث تزداد نسبة الرفض من 3.7% عند الكرديات إلى 22.0% عند العربيات.

المحافظة، المنطقة: النساء الأكثر رفضاً للفكرة كنّ في ريف دمشق بنسبة تجاوزت الثلث، وانخفضت إلى حدود الربع في إدلب ومخيمات اللاجئين في تركيا، وأتت بعد ذلك دمشق (16.3%)، ثم حلب (12.5%)، ثم حمص (8.8%)، وجاءت الحسكة في آخر قائمة الرافضين للفكرة بنسبة أقل من 3%. النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية هن الأقل رفضاً لاحتمال وجود امرأة في منصب رئاسة المجلس المحلي بنسبة 4.1%، تأتي بعدهن النساء في مناطق سيطرة النظام بنسبة (9.5%) وترتفع النسبة إلى حدود الربع (23.4%) في مناطق سيطرة المعارضة. كما أن النساء في المناطق المحاصرة (33.3%) أكثر رفضاً للفكرة من النساء في باقي مناطق المعارضة (21.3%).

شكل 8. التعليم وانتخاب امرأة في عينة النساء

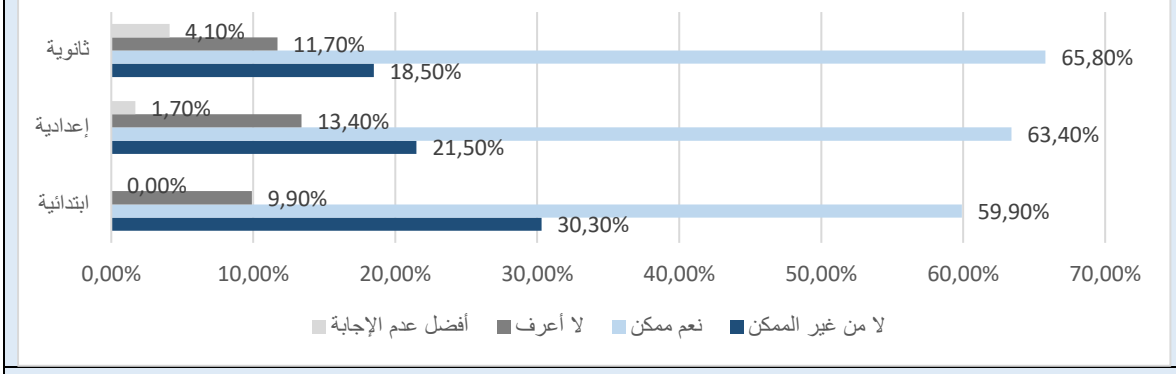

شكل 9. الإعالة وانتخاب امرأة في عينة النساء

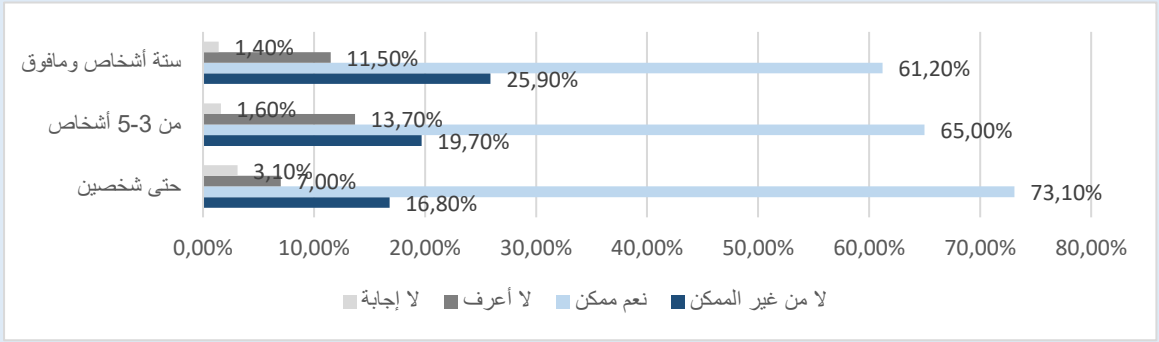

شكل 10. المهنة وانتخاب امرأة في عينة النساء

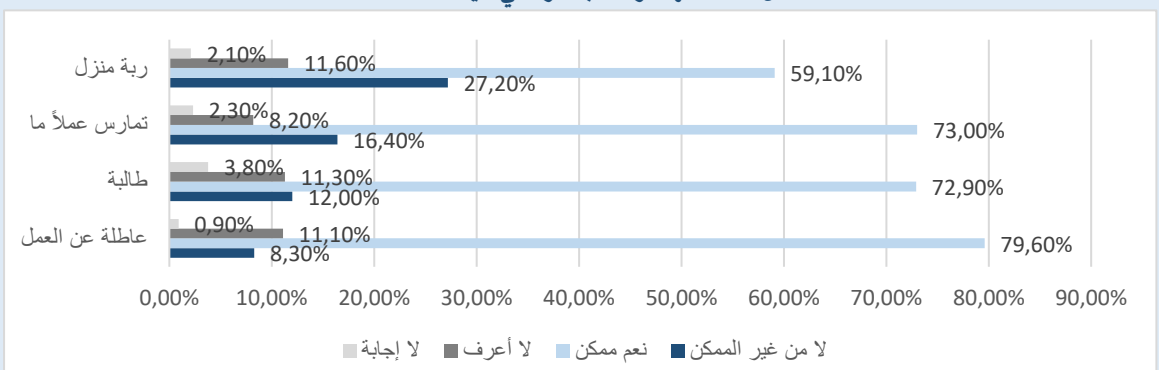

شكل 11. الإيديولوجيا وانتخاب امرأة في عينة النساء

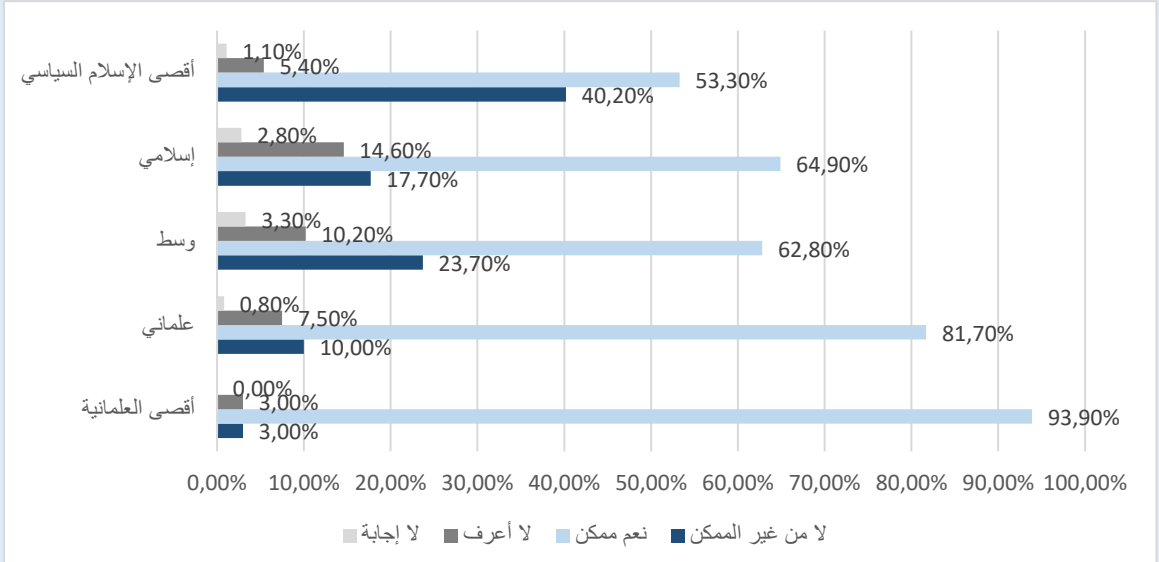

شكل 12. العمر وانتخاب امرأة في عينة النساء

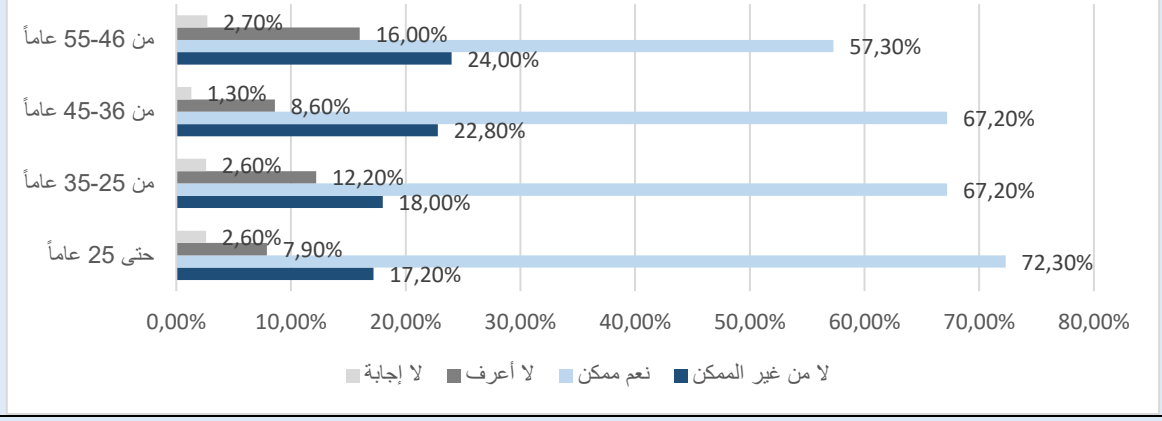

شكل 13. الدخل وانتخاب امرأة في عينة النساء

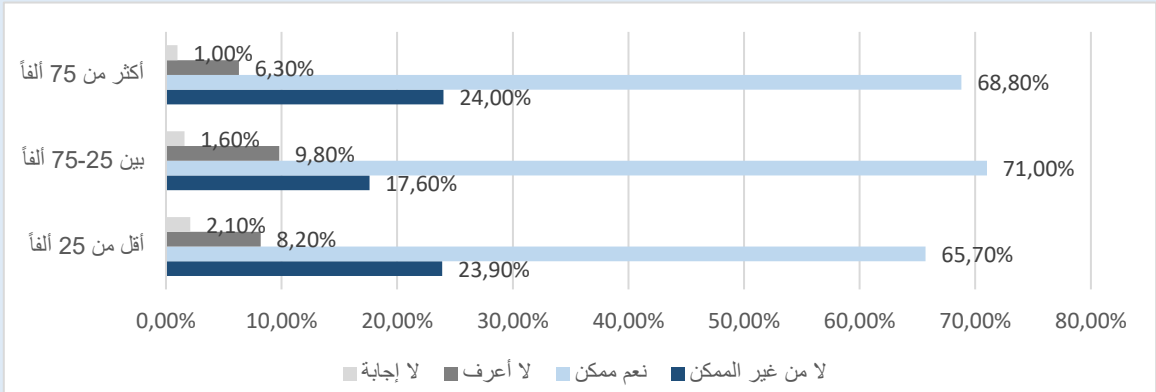

شكل 14. الحالة المدنية وانتخاب امرأة في عينة النساء

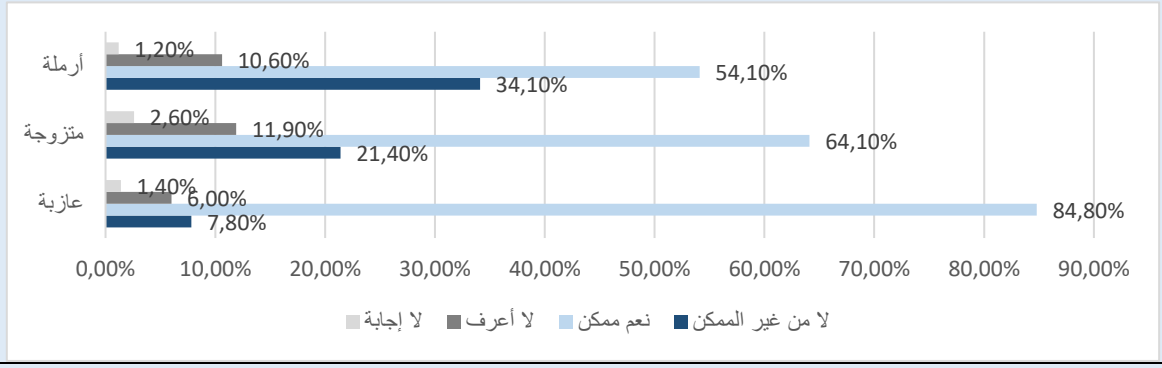

شكل 15. القومية–الإثنية وانتخاب امرأة في عينة النساء

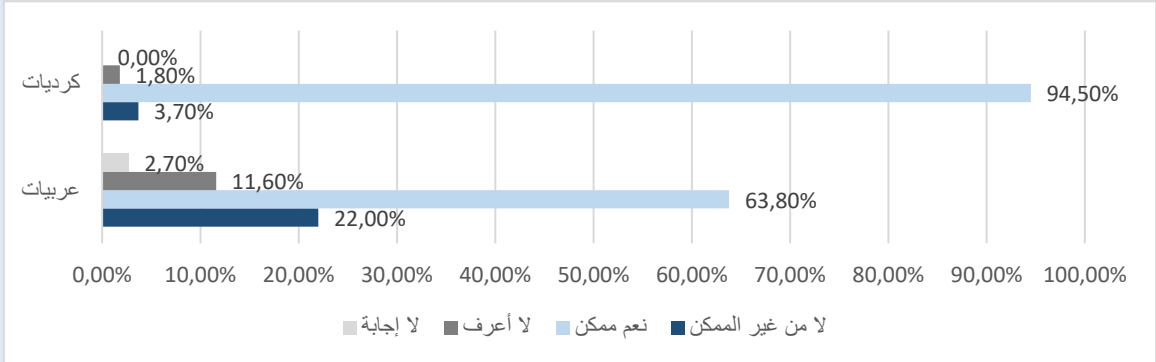

شكل 16. المحافظة وانتخاب امرأة في عينة النساء

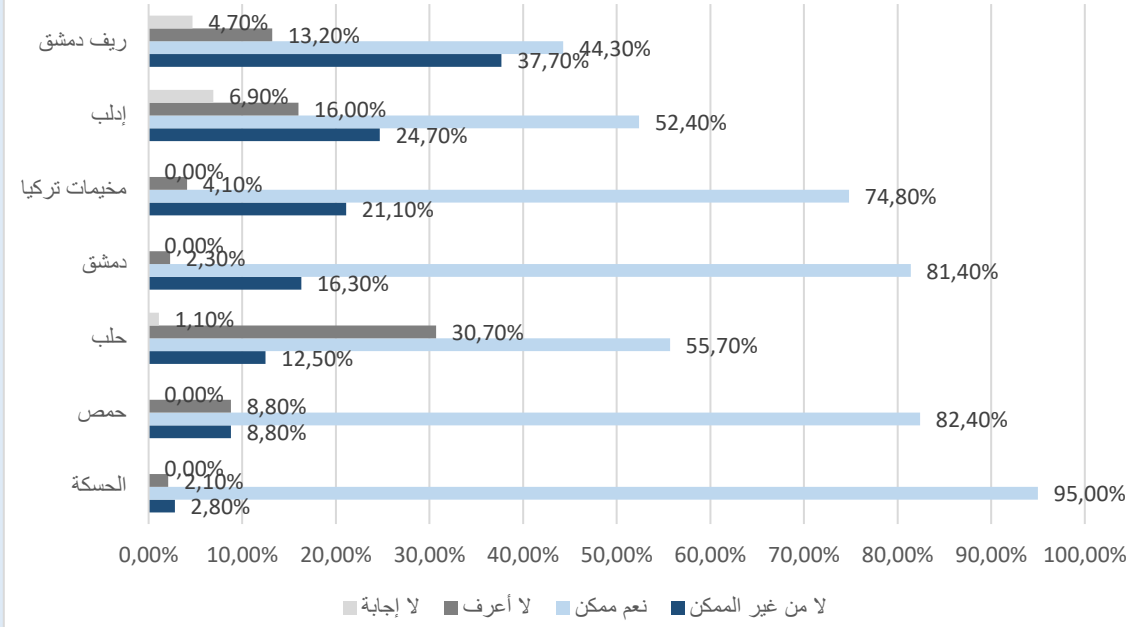

شكل 17. المنطقة وانتخاب امرأة في عينة النساء

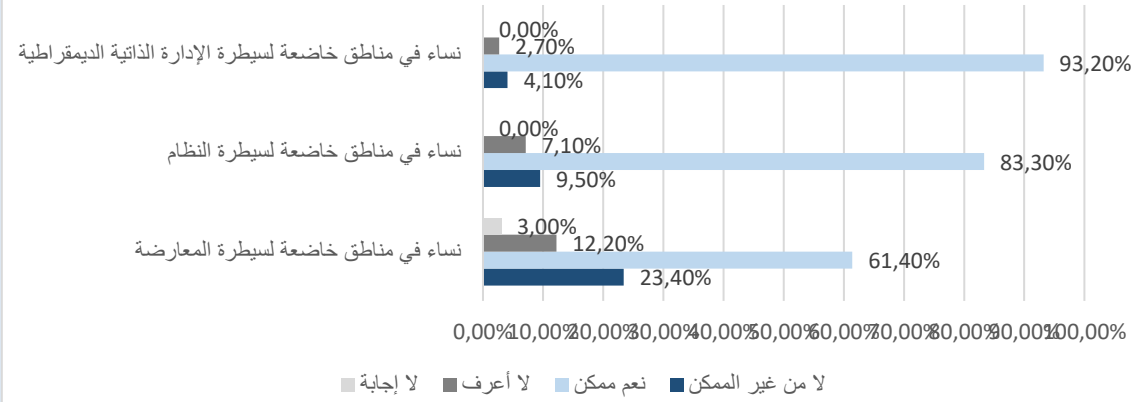

شكل 18. ضمن مناطق المعارضة وانتخاب امرأة في عينة النساء

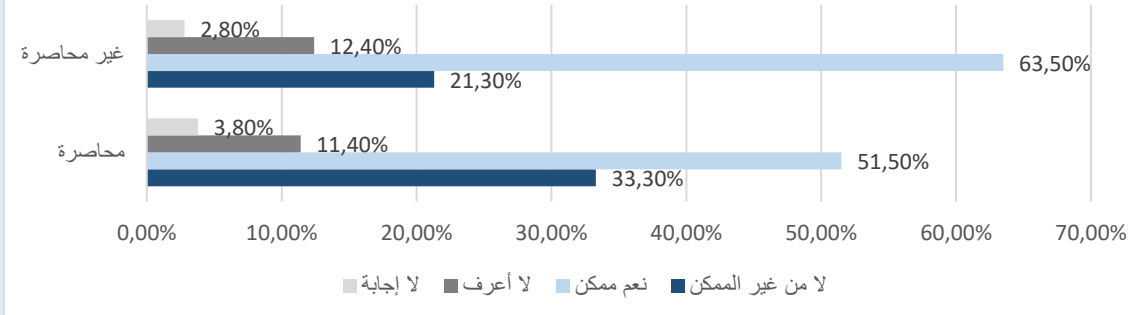

عينة الرجال

تعرض الأشكالُ من 19 إلى 28 في عينة الرجال المتغيرات التي ترتبط بالموقف من المرأة القيادية في منصب رئاسة مجلس محلي، وهي كالآتي:

الدخل: الأقل دخلاً (58.5%) هم الأكثر رفضاً لقبول امرأة في منصب رئاسة المجلس المحلي، والأكثر دخلاً هم الأكثر تأييداً.

التعليم: أكثرية حملة الشهادة الابتدائية من الرجال يرفضون انتخاب امرأة لمنصب رئاسة المجلس المحلي (68.5%)، وكذلك تفعل النسبة الأكبر من حملة الشهادة الإعدادية (52.9%) والثانوية (42.7%)، بينما تنقلب الحال تماماً عند الجامعيين، فأكثر من نصفهم قالوا إنه من الممكن أن ينتخبوا امرأة لمنصب كهذا.

الإعالة: المسؤولون عن إعالة عدد كبير من الأفراد (ستة وما فوق) هم الأكثر رفضاً لوجود امرأة في رئاسة مجلس محلي (49.4%)، في حين كانت النسبة عند المسؤولين عن إعالة عدد أقل 42%.

المهنة: العاطلون عن العمل هم الأكثر رفضاً، حيث قالت الأكثرية (57.3%) إنه من المستحيل أن تنتخب امرأة منصب كهذا، بينما انخفضت النسبة إلى 44.1% عند الرجال الذين يمارسون مهنة ما لتبلغ أدنى مستوياتها عند الطلاب (31.7%).

الإيديولوجيا: ذوو الخلفية الإسلامية هم الأكثر رفضاً لقبول امرأة في منصب رئاسة مجلس محلي بالمقارنة مع العلمانيين، فالنسبة الأكبر من العلمانيين قالت إنها قد تنتخب امرأة ونسبة الرفض عندها كانت بحدود الربع، بينما تنقلب الأمور عند الإسلاميين لصالح استبعاد أي احتمال لانتخاب امرأة.

العمر: نصف الشباب ونصف الرجال من أعمار فوق 56 عاماً، يرفضون انتخاب امرأة لهذا المنصب وتتراجع النسبة إلى حدود 40% عند الفئات العمرية بين 26–55 عاماً.

القومية–الإثنية: نصف الرجال العرب يرفضون وجود امرأة رئيسة لمجلس محلي وتتراجع النسبة إلى 18.1% فقط عند الكرد.

المحافظة، المنطقة: أكثرية الرجال في ريف دمشق قالوا إنهم لن ينتخبوا امرأة لرئاسة مجلس محلي (62.8%)، وتراجعت النسبة إلى حوالي النصف في إدلب وحمص، وإلى حدود 40% في دمشق وحلب، والربع في مخيمات تركيا. بينما بلغت أدنى مستوياتها عند الرجال في الحسكة (18.5%). الرجال في مناطق سيطرة المعارضة هم الأكثر رفضاً لذلك (54.9%)، يأتي بعدهم الرجال في مناطق النظام (37.3%) ومن ثم مناطق الإدارة الذاتية (19.2%). أما ضمن مناطق المعارضة نفسها، فالمحاصرين (67.4%) أكثر رفضاً للفكرة من غير المحاصرين (46.3%).

شكل 19. الدخل وانتخاب امرأة في عينة الرجال

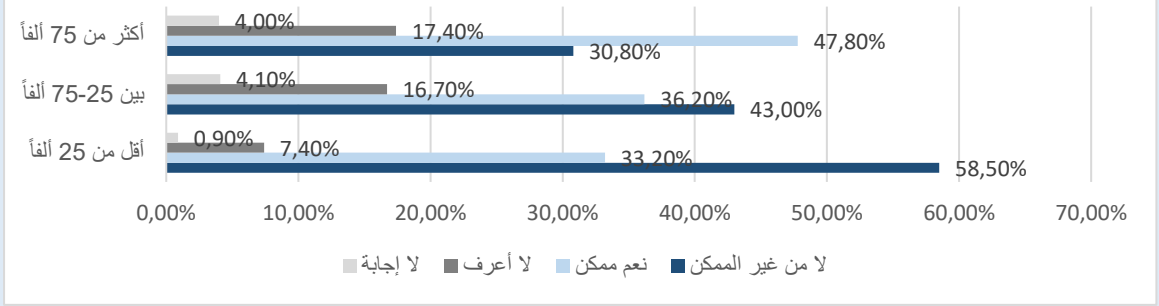

شكل 20. التعليم وانتخاب امرأة في عينة الرجال

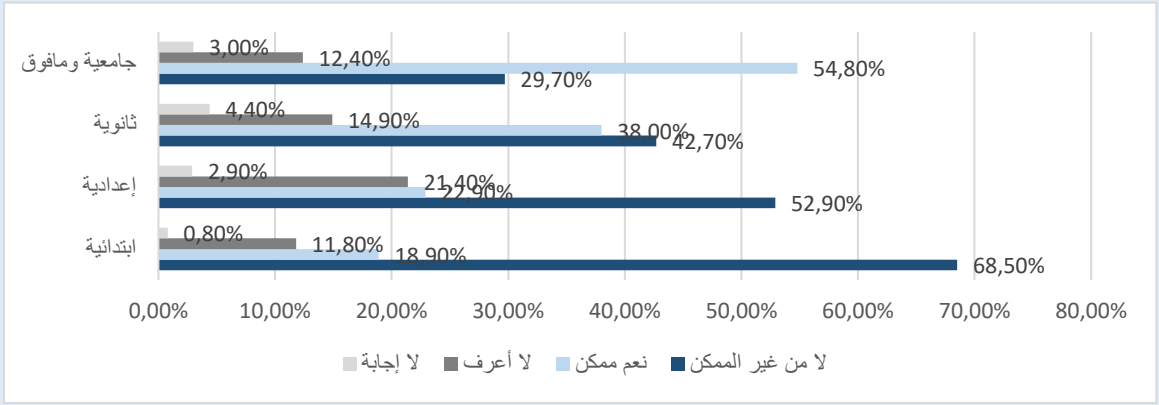

شكل 21. الإعالة وانتخاب امرأة في عينة الرجال

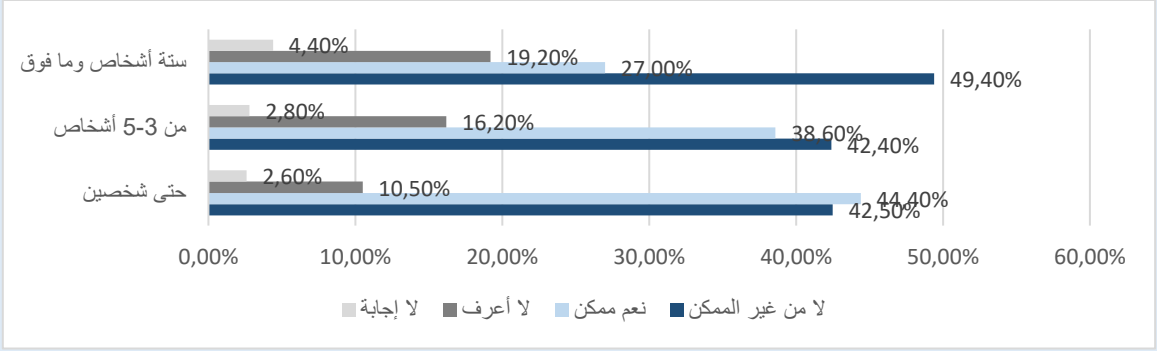

شكل 22. المهنة وانتخاب امرأة في عينة الرجال

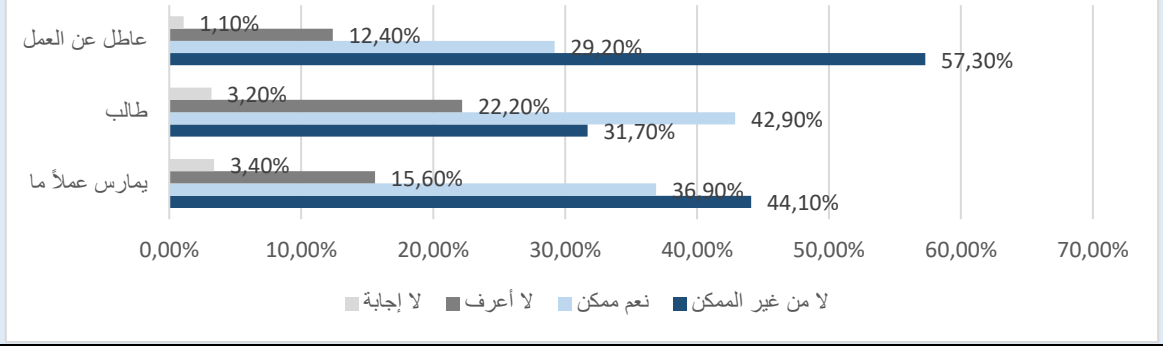

شكل 23. الإيديولوجيا وانتخاب امرأة في عينة الرجال

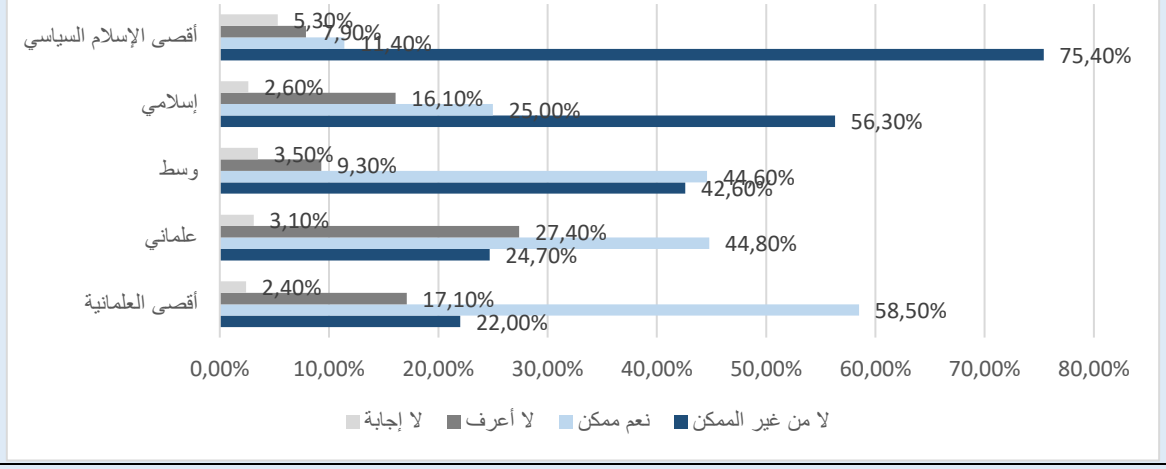

شكل 24. العمر وانتخاب امرأة في عينة الرجال

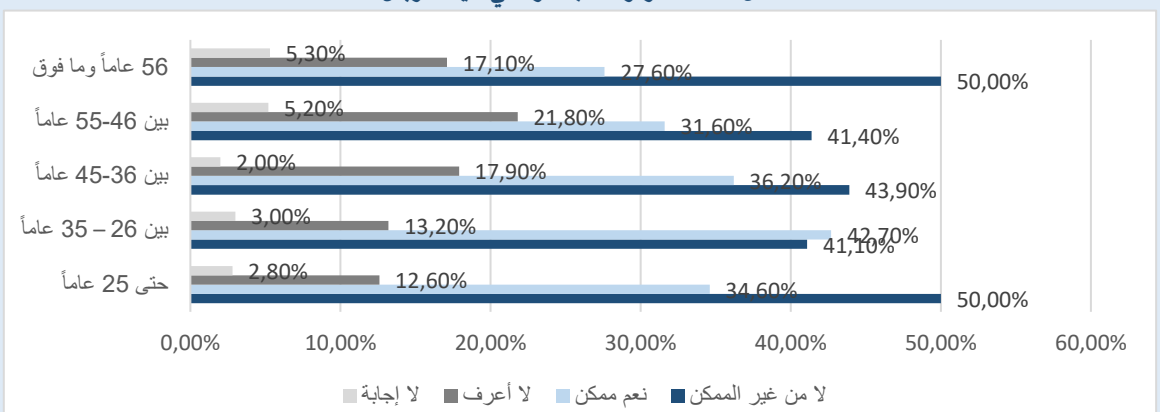

شكل 25. القومية–الإثنية وانتخاب امرأة في عينة الرجال

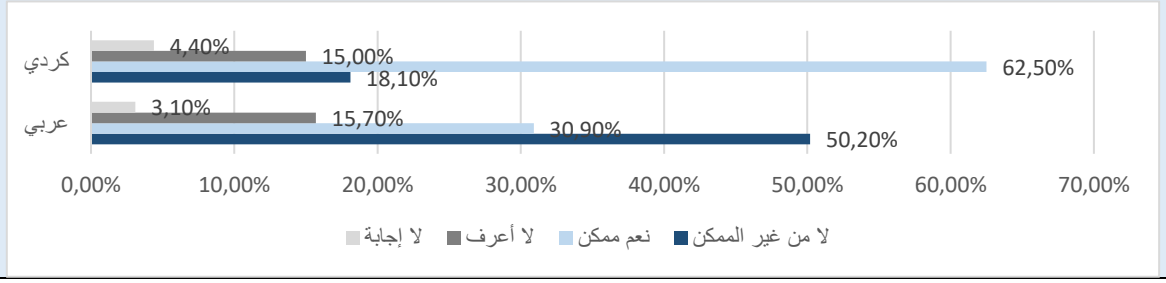

شكل 26. المحافظة وانتخاب امرأة في عينة الرجال

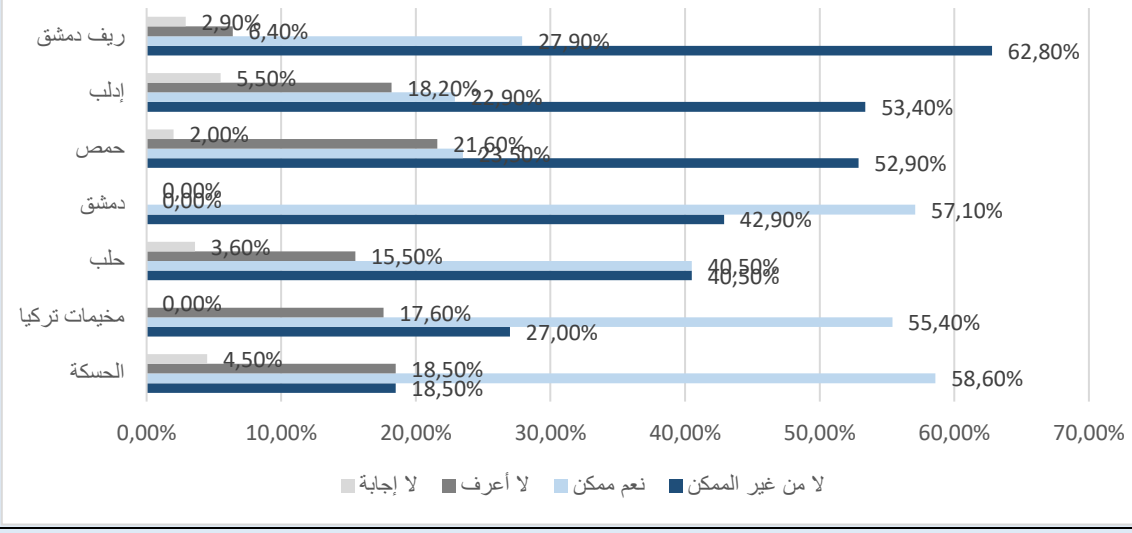

شكل 27. المنطقة وانتخاب امرأة في عينة الرجال

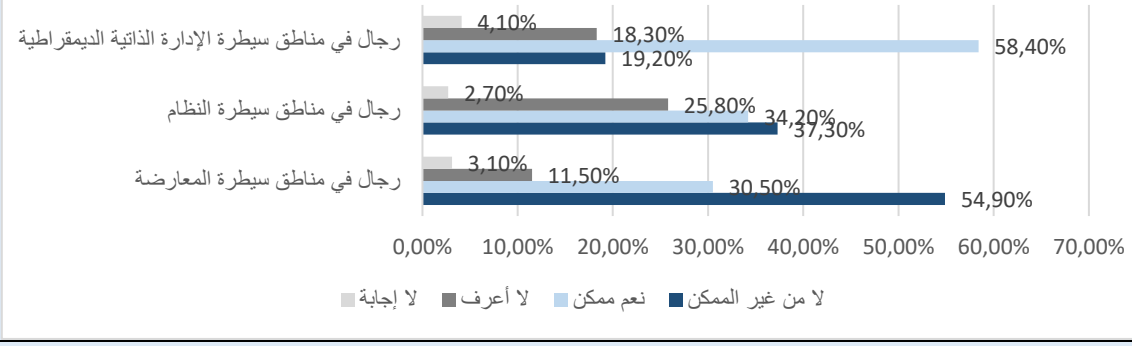

شكل 28. ضمن مناطق المعارضة وانتخاب امرأة في عينة الرجال

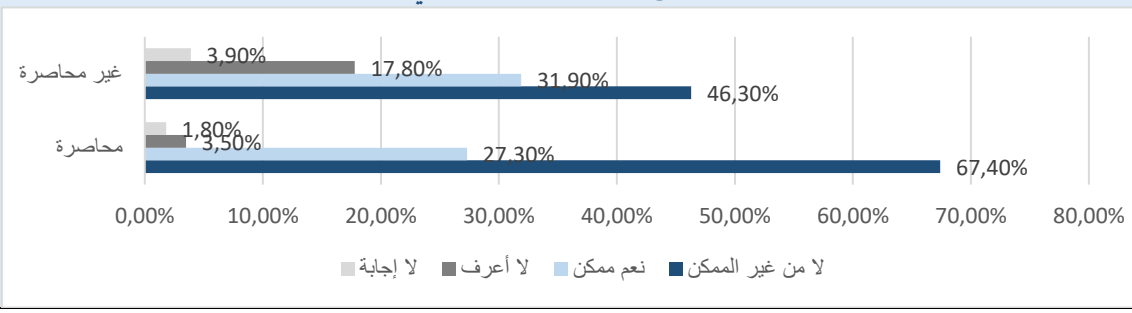

العوامل المؤثرة في عملية الانتخاب

تعرفنا على موقف المستجيبين من انتخاب امرأة لمنصب قيادي مهم (رئاسة مجلس محلي)، والآن سنتعرف على الأولويات التي ينظر إليها المستجيبون عند عملية الانتخاب. كما هو واضح في الشكل (29) فإن الأكثر أهمية عند انتخاب مرشحة بالنسبة للمستجيبين رجالاً ونساءً هو كفاءتها العلمية أو خبرتها الإدارية، وتأتي في المرتبة الثانية مواقفها السياسية والإيديولوجية، وفي المرتبة الثالثة لباسها ومظهرها الخارجي، وفي الرابعة طائفتها الدينية، بينما يأتي كونها امرأة في آخر أولويات الناخبين.

شكل 29. العوامل المؤثرة في عملية الانتخاب

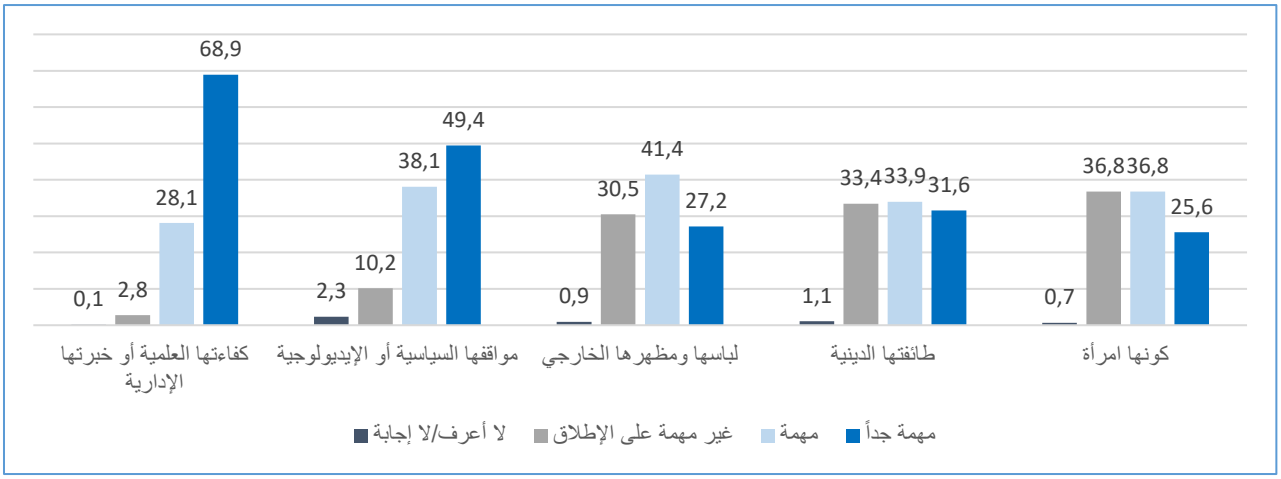

لا فروقات مهمة بين الرجال والنساء فيما يخص مواقف المرشحة السياسية أو الإيديولوجية، ولا فيما يخص كفاءتها العلمية أو خبرتها الإدارية، لكن الفروقات تظهر عند كلٍّ من المتغيرات الآتية: كونها امرأة، طائفتها الدينية، لباسها ومظهرها الخارجي. بحسب الجدول (12) تعير النساء اهتماماً أكبر من الرجال للجندر في الانتخابات، حيث قال حوالي 69.0% منهن أن كون المرشحة امرأة مسألة مهمة أو مهمة جداً، مقابل 53.9% من الرجال. والملفت للانتباه هو النسبة الكبيرة من النساء التي تقول إنها مهمة جداً وبلغت حوالي الثلث بينما لم تصل عند الرجال لأكثر من 12.8%. كما أن النساء تولي اهتمام أكبر بطائفة المرشحة الدينية وكذلك بلباسها ومظهرها الخارجي من الرجال.

جدول12 . العوامل المؤثرة في عملية الانتخاب من حيث أهميتها عند الرجال والنساء

	مهمة جداً		مهمة		غير مهمة على الإطلاق		لا أعرف/لا إجابة	
	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل
كونها امرأة	35,4%	12,8%	33,6%	41,1%	30,4%	45,1%	0,5%	1,0%
طائفتها الدينية	35,2%	26,9%	33,9%	33,9%	30,2%	37,6%	0,8%	1,5%
لباسها ومظهرها الخارجي	30,1%	23,5%	40,4%	42,8%	28,6%	32,9%	0,9%	0,9%

خلاصة الفصل الثالث

- نصف المجتمع السوري (النساء) مستعد لقبول امرأة قيادية بمنصب مثل رئاسة المجلس المحلي ودعمها، بينما النصف الآخر (الرجال) لا يزال غير مستعد لذلك، حيث يقول 37.5% من الرجال إنه من الممكن أن تنجح امرأة في حال ترشحت لانتخابات المجلس المحلي في منطقتهم، ويقول 36.7% إنه من الممكن أن ينتخبوها. بينما تختلف النسبة عند النساء، 58.1% يعتقدن أنه من الممكن أن تنجح، ولكن عندما يصبح السؤال عن الموقف الشخصي ترتفع النسبة لتصل إلى 68.2%.

- يبلغ رفض وجود امرأة في موقع قيادي كرئاسة مجلس محلي، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند الأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد وربات المنزل وفي أقصى الإسلام السياسي والأكبر من 46 عاماً وعند ذوات الدخل المنخفض والعالي والأرامل والمتزوجات والعربيات وفي ريف دمشق وإدلب ومخيمات تركيا وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- يبلغ رفض وجود امرأة في موقع قيادي كرئاسة مجلس محلي، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند العرب والأقل دخلاً وتعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد والعاطلين عن العمل والإسلاميين وعند الشباب ومن هم أكبر من 56 عاماً وفي ريف دمشق وإدلب وحمص وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة.
- الأكثر أهمية عند انتخاب مرشحة بالنسبة للمستجيبين رجالاً ونساءً هو كفاءتها العلمية أو خبرتها الإدارية، وتأتي في المرتبة الثانية مواقفها السياسية والإيديولوجية، وفي المرتبة الثالثة لباسها ومظهرها الخارجي، والرابعة طائفتها الدينية، بينما يأتي كونها امرأة في آخر أولويات الناخبين.
- النساء يُعرن اهتماماً أكبر من الرجال للجندر في الانتخابات، حيث قال حوالي 69.0% منهن إن كون المرشحة امرأة مسألة مهمة أو مهمة جداً، مقابل 53.0% من الرجال. الملفت للانتباه هو النسبة الكبيرة من النساء التي تعتبرها مهمة جداً، والتي بلغت حوالي الثلث بينما لم تصل عند الرجال لأكثر من 12.8%. كما أن النساء أكثر اهتماماً بطائفة المرشحة الدينية وكذلك بلباسها ومظهرها الخارجي من الرجل.

الفصل الرابع: الحقوق والحريات في التشريع

ستحتاج سوريا مستقبلاً لدستور جديد للبلاد ولسياسات وقوانين مختلفة للتعامل مع قضية المرأة، لذلك سيكون من المفيد تحديد فهم السكان عن هذه الأمور ومعرفة مواقفهم وتصوراتهم. كما يظهر في الجدول (13) أيّد المستجيبون بأغلبية ساحقة دعم الجمعيات النسائية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة (71.6% رجالاً مقابل 95.7% نساءً في عينتنا)، وتكاد تجمع النساء (83.4%) في عينتنا على ضرورة أن يضمن الدستور القادم حقوقاً متساوية للرجال والنساء، بينما تؤيد النسبة الأكبر من الرجال ضماناً كهذا (48.6%)، رغم أن نسبة مهمة منهم تعارضه (31.0%).

ثمة شبه إجماع عند النساء على تأييد الإجراء المتعلق بمكافحة زواج القاصرات (79.2%)، ولكن موقف الرجال يبدو مختلفاً حيث تنخفض النسبة إلى حدود النصف، وقال 30.0% منهم إنهم يعارضون وضع حد قانوني لسن الزواج و13.8% رفضوا إبداء موقف واضح بهذا الخصوص.

تختلف الحال بالنسبة للتوزيع المتساوي للإرث والحرية الشخصية (اللباس هنا) لصالح الرفض، ويتراوح الرفض عند النساء بحدود النصف، بينما يرفض هذه الإجراءات أكثرية الرجال (بحدود 67%).

لكن كيف هو شكل الرفض في حالة الإرث واللباس، هل هو شديد لدرجة أنه عصي على التغيير؟

يبدو أن التأثير في موقف السوريين من مسألة توزيع الميراث أكثر صعوبة من التأثير في موقفهم من حرية اللباس، وعند الرجال أكثر من النساء في الحالتين (جدول 14)، فنسبة الذين قالوا إنهم يعارضون بشدة تراوحت بين الربع والثلث وكانت أعلى عند الرجال بالمقارنة مع النساء. مع ذلك، إن مقترحات خلاقة بخصوص المحاكم والإرث، لا تسعى لتطبيق نماذج جاهزة، قد تحظى بقبول النسبة الأكبر.

في السطور الآتية سنتعرف إلى الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للرافضين لأي من المقترحات المذكورة في الجدول (13)، فإذا ما فهمناها سنكون عندئذ قادرين على التعامل معها بشكل أفضل.

جدول 13. إجراءات مقترحة لمكافحة التمييز ضد المرأة

	يوافق		يعارض		لا موقف واضح	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
يجب أن يضمن الدستور حقوقاً متساوية للرجال والنساء في المجالات كافة	48,6%	83,4%	31,0%	9,2%	20,4%	7,4%
يجب عدم السماح بزواج النساء قبل بلوغهن 18 عاماً	55,3%	79,2%	30,4%	13,8%	14,3%	7,0%
يجب أن تقوم الحكومة القادمة بدعم الجمعيات النسائية التي تدافع عن النساء	71,6%	95,7%	11,2%	1,8%	17,2%	2,6%
يجب أن يتم تقسيم الميراث بين الرجال والنساء بالتساوي	20,6%	31,4%	66,9%	56,4%	12,5%	12,2%
يحق للمرأة أن تلبس ما تشاء فهذا جزء من حريتها الشخصية	19,6%	38,8%	67,5%	52,9%	12,9%	8,2%

جدول14 . شدة المعارضة للتقسيم المتساوي للإرث ولحرية اللباس

	أؤيد بشدة		أؤيد		لست متأكداً		أعارض		أعارض بشدة	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
يجب أن يتم تقسيم الميراث بين الرجال والنساء بالتساوي	12,7%	5,1%	18,7%	15,5%	12,2%	12,5%	28,1%	30,4%	28,3%	36,5%
يحق للمرأة أن تلبس ما تشاء فهذا جزء من حريتها الشخصية	13,2%	3,6%	25,6%	16,1%	8,2%	12,9%	30,5%	38,2%	22,5%	29,3%

المساواة أمام القانون

عينة النساء

المتغيرات التي ترتبط بالموقف من المساواة في عينة النساء يعرضها الجدول (15)، وهي كالآتي:

التعليم: تتراجع نسبة النساء الرافضات لفكرة المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء مع التقدم في التعليم، حيث انخفضت من حوالي 16% في حالة الأميات والحاصلات على الابتدائية إلى حدود الـ 6% في حالة الحاصلات على الثانوية أو شهادات جامعية.

الإعالة: تزداد نسبة النساء الرافضات لفكرة المساواة أمام القانون عند النساء المسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد (أكثر من ستة بالمقارنة مع المسؤولات عن إعالة عدد أقل.

المهنة: ربات المنزل هن الأكثر رفضاً للمساواة أمام القانون، والأقل رفضاً هن العاطلات عن العمل والطالبات.

الإيديولوجيا: العلمانيات أقل معارضة من الإسلاميات، لكن الفارق الكبير يظهر في أقصى الإسلام السياسي حيث يقول 34.8% من النساء إنهن يعارضن مساواة كهذه.

الدخل: يتراجع الحماس لفكرة المساواة أمام القانون مع الانتقال من الفئات الأقل دخلاً إلى الأعلى. مع ذلك، لا فروقات كبيرة بين الرافضين لها.

المحافظة، المنطقة: جاءت مخيمات اللاجئين في تركيا في رأس قائمة الرفض (15.0%) ثم حل بعدها كل من إدلب وريف دمشق (بحدود 11%) وانخفضت النسبة إلى حدود 3% في دمشق وحلب وحمص لتبلغ أدنى مستوياتها في الحسكة (0.7%). النساء في مناطق المعارضة هن الأكثر رفضاً للمساواة (11.5%)، ثم تأتي بعدها مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية بنسب قليلة جداً (2.4% و1.4% على التوالي). ولا فروقات كبيرة بين المناطق المحاصرة وغيرها ضمن مناطق سيطرة المعارضة.

الإثنية، الطائفة: العربيات (10.5%) أكثر معارضة من الكرديات (1.8%) للمساواة أمام القانون بين الرجال والنساء. ووصلت المعارضة عند النساء من السنة إلى حوالي 10% بينما أيدت كافة النساء المسيحيات، في العينة الصغيرة، فكرة ضمان الدستور للمساواة بين الرجال والنساء.

الحالة المدنية: العازبات هن الأقل معارضة بالمقارنة مع المتزوجات والأرامل، حيث ترتفع النسبة من حوالي 5.0% إلى 11.0%.

جدول15 . المساواة أمام القانون في عينة النساء

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أمية	72,2%	16,7%	11,1%
ابتدائية	76,3%	16,4%	7,2%
إعدادية	82,0%	11,6%	6,4%
ثانوية	86,0%	5,4%	8,6%
جامعية وما فوق	86,4%	6,7%	6,9%
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	86,1%	8,3%	5,6%
من 3–5 أشخاص	83,9%	9,1%	7,0%
ستة أشخاص وما فوق	73,4%	12,2%	14,4%
المهنة			
عاطلة عن العمل	93,5%	3,7%	2,8%
طالبة	88,7%	3,8%	7,5%
تمارس عملاً ما	84,8%	9,7%	5,6%
ربة منزل	77,6%	12,1%	10,3%
الأيديولوجيا			
أقصى العلمانية	99,0%	1,0%	0,0%
علمانية	90,0%	5,0%	5,0%
وسط	86,5%	7,6%	5,9%
إسلامية	79,5%	7,6%	12,9%
أقصى الإسلام السياسي	63,0%	34,8%	2,2%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أكثر من 75 ألفاً	77,1%	12,5%	10,4%
بين 25 – 75 ألفاً	79,6%	11,0%	9,4%
أقل من 25 ألفاً	82,1%	11,1%	6,8%
المحافظة			
الحسكة	98,6%	0,7%	0,7%
دمشق	95,3%	2,3%	2,3%
حلب	95,5%	3,4%	1,1%
حمص	86,8%	4,4%	8,8%
إدلب	75,8%	10,8%	13,4%
ريف دمشق	78,3%	11,3%	10,4%
مخيمات تركيا	77,9%	15,0%	7,1%
المنطقة			
نساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	97,3%	1,4%	1,4%
نساء في مناطق سيطرة النظام	89,3%	2,4%	8,3%
نساء في مناطق سيطرة المعارضة	80,0%	11,5%	8,5%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	81,8%	10,6%	7,6%
غير محاصرة	79,7%	11,7%	8,6%

القومية – الإثنية			
عربيات	81,0%	10,5%	8,5%
كرديات	97,2%	1,8%	0,9%
تركمانيات (بالعدد)	7	0	1
الديانة –الطائفة			
سنة	81,5%	10,7%	7,8%
مسيحيات (بالعدد)	10	0	0
الحالة المدنية			
عازبة	92,6%	5,1%	2,3%
متزوجة	81,3%	10,4%	8,4%
أرملة	72,9%	11,8%	15,3%
مطلقة (بالعدد)	22	1	0

عينة الرجال

المتغيرات التي يوجد علاقة بينها وبين الموقف من المساواة أمام القانون في عينة الرجال يعرضها الجدول (16)، وهي كالآتي:

التعليم: الأكثر معارضة هم الحاصلون على الابتدائية فقط (بحدود 40%)، والأقل هم الحاصلون على الثانوية (29.2%) والجامعية (22.7%).

الإعالة: يتراجع الحماس عند الرجال للمساواة بين الرجال والنساء عند الأشخاص المسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد (أكثر من ستة) بالمقارنة مع الأقل. لكن مع ذلك، لا فروقات كبيرة بين الرافضين.

الإيديولوجيا: الإسلاميون هم الأكثر معارضة بالمقارنة مع العلمانيين وبفروقات كبيرة، ازدادت نسبة المعارضين من حوالي 13% عند العلمانيين إلى أكثر من 40% عند الإسلاميين ووصلت إلى نصف المستجيبين في أقصى الإسلام السياسي.

العمر: الرجال فوق 56 عاماً هم الأكثر معارضة لمقولة المساواة، يأتي بعدهم الشباب (حتى 25 عاماً) بنسبة 33.5% لتنخفض النسبة قليلاً إلى 29% في الفئات العمرية بين 26 – 55 عاماً.

الدخل: تزداد نسبة المعارضة للمساواة عند الرجال الأقل دخلاً بالمقارنة مع الأعلى، حيث كانت 36.7% و31.2% و26.7% على التوالي.

المحافظة، المنطقة: الرجال في ريف دمشق هم الأكثر رفضاً للمساواة، حيث شكّل الرافضون الأكثرية (58.4%) على عكس باقي المناطق حيث كانت النسبة بحدود الثلث في كلٍّ من إدلب وحلب ودمشق وحمص، وتراجعت بين الرجال في مخيمات اللاجئين في تركيا لتصل إلى أقل من الربع (21.6%)، وبلغت أدنى مستوياتها في الحسكة بنسبة 11.3%.

الرجال في مناطق سيطرة المعارضة هم الأكثر رفضاً للمساواة (37.3%)، تأتي بعدهم مناطق سيطرة النظام (31.1%) ومن ثم مناطق الإدارة الذاتية (11.4%).

الرجال في المناطق المحاصرة (42.2%) أكثر رفضاً من الرجال في المناطق الغير محاصرة (34.0%).

الطائفة، الإثنية: الرجال العرب أكثر رفضاً للمساواة من الكرد وبفارق كبير حيث بلغت النسبة 35.4% عند العرب مقابل 11.3% عند الكرد.

يصرح السنة بموقفهم من المساواة بشكل واضح حيث وصلت نسبة المؤيدين لها لحوالي نصف المستجيبين ووصلت نسبة الرافضين إلى 35.8%، في حين رفضت أكثرية المستجيبين الشيعة من الرجال التصريح بموقف واضح (58.1%)، بينما قال 38.7% منهم إنهم يعارضونها.

الحالة المدنية: العازبون أكثر حماساً للمساواة من المتزوجين، على الرغم من أن نسبة الرفض تكاد تكون نفسها في الطرفين (بحدود 30%).

جدول16 . المساواة امام القانون في عينة الرجال

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أميّ (بالعدد)	9	5	6
ابتدائية	38,6%	41,7%	19,7%
إعدادية	33,6%	38,6%	27,9%
ثانوية	50,7%	29,2%	20,1%
جامعية وما فوق	63,0%	22,7%	14,2%
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	56,0%	28,9%	15,0%
من 3- 5 أشخاص	48,7%	31,7%	19,6%
من ستة أشخاص وما فوق	42,1%	31,4%	26,4%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	75,6%	13,0%	11,4%
علماني	52,0%	12,6%	35,4%
وسط	57,7%	29,5%	12,8%
إسلامي	34,8%	43,7%	21,6%
أقصى الإسلام السياسي	29,8%	51,8%	18,4%
العمر			
حتى 25 عاماً	51,2%	33,5%	15,4%
من 26-35 عاماً	53,2%	30,8%	15,9%
من 36-45 عاماً	50,4%	28,0%	21,5%
من 46-55 عاماً	37,9%	28,7%	33,3%
من 56 عاماً وما فوق	35,5%	38,2%	26,3%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألفاً	53,7%	36,7%	9,6%
من 25 -75 ألفاً	44,0%	31,2%	24,9%
أكثر من 75 ألفاً	53,4%	26,7%	19,8%
المحافظة			
الحسكة	77,0%	11,3%	11,7%
مخيمات تركيا	56,8%	21,6%	21,6%
حمص	31,4%	33,7%	34,9%

دمشق	57,0%	33,7%	9,3%
حلب	44,0%	34,5%	21,4%
إدلب	36,9%	37,3%	25,8%
ريف دمشق	37,7%	58,4%	3,9%
المنطقة			
رجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	77,2%	11,4%	11,4%
رجال في مناطق سيطرة النظام	28,0%	31,1%	40,9%
رجال في مناطق سيطرة المعارضة	46,2%	37,3%	16,6%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	51,4%	42,2%	6,4%
غير محاصرة	42,4%	34,0%	23,6%
القومية – الإثنية			
عربي	41,7%	35,4%	22,9%
كردي	80,0%	11,3%	8,8%
الطائفة			
سنة	47,5%	35,8%	16,7%
شيعة	3,2%	38,7%	58,1%
علويون (بالعدد)	14	3	11
الحالة المدنية			
عازب	52,5%	31,5%	15,9%
متزوج	47,6%	30,8%	21,7%
أرمل (بالعدد)	3	0	6
مطلق (بالعدد)	5	7	1

تحديد سن الزواج

عينة النساء

المتغيرات التي وجدنا ارتباطاً بينها وبين الموقف من تحديد سن الزواج يعرضها الجدول (17) وكانت على الشكل الآتي:

المهنة: تزداد نسبة الرافضين لسنّ قوانين تمنع زواج القاصرات (أقل من 18 عاماً) بين ربات المنزل (17.2%) والعاطلات عن العمل (15.7%) بالمقارنة مع الطالبات (12.0%) والنساء العاملات (10.0%).

الإيديولوجيا: تزداد نسبة الرافضين لوجود قانون يمنع زواج القاصرات بين النساء الإسلاميات بالمقارنة مع العلمانيات، حيث ترتفع نسبة الرافضات من أقل من 8% لتصل إلى حدود 20.7% في أقصى الإسلام السياسي.

العمر: ترتفع نسبة الرافضات بشكل ملحوظ عند النساء اللواتي تجاوزن 46 عاماً، حيث وصلت النسبة عندهن إلى حوالي 20.0% وإلى 19.4% عند اللواتي تجاوزن 56 عاماً بينما كانت أقل من 14% عند الفئات العمرية الأصغر.

الدخل: النساء ذوات الدخل المنخفض (أقل من 25 ألفاً في عينتنا) هن الأكثر رفضاً لقانون يمنع زواج القاصرات (20.0%)، وتتراجع نسبة الرفض لتصل 8.3% عند ذوات الدخل العالي (أكثر من 75 ألفاً).

المحافظة، المنطقة: النساء في دمشق هن الأكثر رفضاً، ووصلت النسبة إلى حوالي النصف، بينما تميل النساء في باقي المناطق إلى تأييد هذه الإجراءات وتتراجع نسبة المعارضة لها بين النساء في مخيمات تركيا لتصل إلى (8.2%) وفي الحسكة إلى (0.7%) فقط. بينما تراوحت بين 13.0% و19.0% في باقي المناطق (حلب وريف دمشق وحمص وإدلب).

يبلغ الرفض ذروته عند النساء في مناطق سيطرة النظام (حوالي الثلث)، ويتراجع عند النساء في مناطق سيطرة المعارضة (13.9%)، ويصل أدنى مستوياته في مناطق الإدارة الذاتية (2.0%).

النساء في المناطق المحاصرة هن الأكثر رفضاً لهذه الإجراءات بالمقارنة مع باقي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

الطائفة، الإثنية: لم تعارض الإجراء المقترح لمنع زواج القاصرات أية امرأة كردية (0.0%) بينما عارضته 15.9% من النساء العربيات.

بمقارنة النتائج حسب الديانة أو الطائفة، نلاحظ أنه لم تبدِ أية امرأة مسيحية، من العينة الصغيرة، معارضتها (0.0) بينما أعربت 15.0% من النساء السنة عن معارضتهنّ.

جدول17 . تحديد سن الزواج في عينة النساء

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
المهنة			
تمارس عملاً ما	83,9%	10,0%	6,2%
طالبة	83,5%	12,0%	4,5%
عاطلة عن العمل	75,9%	15,7%	8,3%
ربة منزل	74,6%	17,2%	8,2%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	93,9%	1,0%	5,1%
علماني	80,0%	7,5%	12,5%
وسط	75,0%	19,7%	5,3%
إسلامي	78,9%	12,6%	8,4%
أقصى الإسلام السياسي	77,2%	20,7%	2,2%
العمر			
أقل من 25 عاماً	81,5%	14,2%	4,3%
من 26 – 35 عاماً	82,6%	11,6%	5,8%
من 36 – 45 عاماً	74,1%	13,4%	12,5%
من 46 – 55 عاماً	73,3%	20,0%	6,7%
56 عاماً وما فوق	64,7%	29,4%	5,9%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألفاً	75,7%	20,0%	4,3%
بين 25 – 75 ألفاً	79,2%	11,8%	9,0%
أكثر من 75 ألفاً	83,3%	8,3%	8,3%

المحافظة			
الحسكة	97,2%	0,7%	2,1%
مخيمات تركيا	89,5%	8,2%	2,4%
حلب	77,3%	13,6%	9,1%
حمص	58,8%	17,6%	23,5%
ريف دمشق	76,4%	17,9%	5,7%
إدلب	70,1%	19,0%	10,8%
دمشق	41,9%	51,2%	7,0%
المنطقة			
نساء في مناطق سيطرة النظام	44,0%	33,3%	22,6%
نساء في مناطق سيطرة المعارضة	79,8%	13,9%	6,2%
نساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	95,9%	2,0%	2,0%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	76,5%	18,9%	4,5%
غير محاصرة	80,7%	12,9%	6,4%
القومية – الإثنية			
عربيات	76,3%	15,9%	7,7%
كرديات	98,2%	0,0%	1,8%
تركمانيات (بالعدد)	5	2	1
الطائفة			
سنة	79,0%	15,0%	6,0%
مسيحيات (بالعدد)	8	0	2

عينة الرجال

المتغيرات التي وجدنا علاقة بينها وبين الموقف من سَنّ قرار يمنع زواج القاصرات يعرضها الجدول (18)، وكانت على الشكل الآتي:

التعليم: تتراجع نسبة معارضة قرارات تمنع زواج القاصرات مع التدرج في المستويات التعليمية، حيث بلغت ذروتها عند الرجال الحاصلين على الابتدائية فقط (42.5%)، لتتراجع في المرحلة الإعدادية إلى 37.5%، والثانوية إلى 27.8%، لتصل أدنى مستوياتها بين الرجال الجامعيين 22.4%.

الإعالة: تتراجع نسبة المعارضة عند الرجال المسؤولين عن إعالة عدد متوسط أو كبير من الأفراد (ثلاثة وما فوق) بالمقارنة مع الأقل.

الإيديولوجيا: العلمانيون أقل معارضة لهذه الإجراءات من الإسلاميين، حيث ترتفع النسبة من أقل من 18% عند العلمانيين إلى حدود 45% في أقصى الإسلام السياسي. لكن يجب الانتباه إلى النسبة العالية من العلمانيين التي رفضت إعطاء موقف واضح من هذه المسألة (29.6%).

العمر: الشباب (حتى 25 عاماً) هم الأكثر معارضة لأية إجراءات تمنع زواج القاصرات (36.6%)، وتتراجع نسبة المعارضة مع التقدم في الفئات العمرية التالية إلى أقل من 30%.

الدخل: ذوو الدخل المنخفض هم الأكثر معارضة لهذه الإجراءات (36.6%)، يأتي بعدهم ذوو الدخل المتوسط بنسبة 30.9% وتصل المعارضة إلى أدنى مستوياتها عند الرجال ذوي الدخل العالي (24.3%).

المحافظة، المنطقة: لاحظنا كيف أن النساء في مخيمات تركيا كن مجمعات نوعاً ما على تأييد إجراءات تمنع زواج القاصرات، ولاحظنا كيف أن نسبة المعارضة بينهن كانت في أدنى مستوياتها بالمقارنة مع باقي المناطق (باستثناء الحسكة)، لكن يظهر أن موقف الرجال في مخيمات اللاجئين في تركيا مختلف عن نسائها إلى حد ما، فلا يبدو أنهم من الرجال الأكثر تأييداً لها ولو أن أكثريتهم تؤيدها.

معارضة اتخاذ قرار بمنع زواج القاصرات تبلغ نسبة مفاجئة في دمشق، فالأغلبية الساحقة من الرجال في هذه المحافظة تعارض (76.6%). وتتراجع النسبة في ريف دمشق إلى 42.4%، وفي حمص وإدلب ومخيمات تركيا إلى حدود الثلث، وتنخفض بين الرجال في حلب إلى 20.2% وتبلغ أدنى مستوياتها في الحسكة بنسبة 7.2%.

الرجال في مناطق سيطرة النظام هم الأكثر معارضة لهذه الإجراءات (40.4%)، يأتي بعدهم الرجال في مناطق المعارضة (34.6%) ثم الرجال في مناطق الإدارة الذاتية (7.3%).

الرجال في المناطق المحاصرة أكثر رفضاً لاتخاذ إجراءات تمنع زواج القاصرات (40.8%) بالمقارنة مع الرجال في مناطق المعارضة الأخرى (29.8%).

الطائفة، الإثنية: رفضت الأغلبية الساحقة من الرجال الشيعة الإجابة على هذا السؤال (77.4%) بينما أجاب السنة وقال 34.2% منهم إنهم يرفضون هذه الإجراءات.

الرجال الكرد أقل رفضاً من العرب وبفارق كبير، حيث ارتفعت النسبة من 8.1% عند الكرد إلى 34.9% عند العرب.

الحالة المدنية: العازبون هم الأكثر رفضاً لإجراءات تمنع زواج القاصرات (37.3%) بالمقارنة مع المتزوجين (27.5%).

جدول18 . تحديد سن الزواج في عينة الرجال

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أميّ (بالعدد)	10	7	3
ابتدائية	39,4%	42,5%	18,1%
إعدادية	46,1%	37,5%	16,4%
ثانوية	56,2%	27,8%	16,0%
جامعية وما فوق	68,5%	22,4%	9,1%
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	52,6%	36,5%	10,9%
من 3 – 5 أشخاص	57,8%	29,9%	12,3%
من ستة وما فوق	53,1%	26,4%	20,4%

الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	80,5%	8,1%	11,4%
علماني	52,5%	17,9%	29,6%
وسط	59,0%	29,8%	11,2%
إسلامي	48,9%	42,0%	9,2%
أقصى الإسلام السياسي	43,0%	45,6%	11,4%
العمر			
حتى 25 عاماً	52,0%	36,6%	11,4%
بين 26 – 35 عاماً	60,3%	29,2%	10,5%
بين 36 – 45 عاماً	56,9%	30,1%	13,0%
بين 46 – 55 عاماً	48,9%	25,3%	25,9%
من 56 عاماً وما فوق	51,3%	28,9%	19,7%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألفاً	57,2%	36,2%	6,6%
بين 25 – 75 ألفاً	50,5%	30,9%	18,6%
أكثر من 75 ألفاً	65,2%	24,3%	10,5%
المحافظة			
الحسكة	84,2%	7,2%	8,6%
حلب	65,5%	20,2%	14,3%
حمص	37,3%	30,2%	32,5%
إدلب	53,0%	31,8%	15,3%
مخيمات تركيا	64,9%	32,4%	2,7%
ريف دمشق	53,5%	42,4%	4,1%
دمشق	22,1%	76,6%	1,3%
المنطقة			
رجال في مناطق سيطرة النظام	23,1%	40,4%	36,4%
رجال في مناطق سيطرة المعارضة	56,7%	34,6%	8,7%
رجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	84,0%	7,3%	8,7%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	56,0%	40,8%	3,2%
غير محاصرة	57,9%	29,8%	12,3%
القومية –الإثنية			
عربي	49,3%	34,9%	15,9%
كردي	83,1%	8,1%	8,8%

الطائفة			
سنة	56,3%	34,2%	9,4%
شيعة	0,0%	22,6%	77,4%
علويون (بالعدد)	11	7	10
الحالة المدنية			
عازب	52,2%	37,3%	10,5%
متزوج	57,2%	27,5%	15,3%
أرمل (بالعدد)	2	2	5
مطلق (بالعدد)	3	10	0

دعم الجمعيات النسائية

عينة النساء

المتغيرات التي ترتبط بالموقف من دعم الجمعيات النسائية في عينة النساء يعرضها الجدول (19) وهي كالآتي:

الإيديولوجيا: بشكل عام المعارضة لدعم الجمعيات النسائية عند النساء شبه معدومة عند الجميع علمانيات وإسلاميات، لكن الفارق يحدث في أقصى الإسلام السياسي حيث تصل النسبة إلى 8.7%.

العمر: النساء من مختلف الأعمار مجمعات على تأييد دعم الجمعيات النسائية، لكن الفارق الوحيد نجده عن النساء اللواتي تجاوزن 56 عاماً حيث ترتفع نسبة المعارضة لهذا الإجراء إلى 11.8%، ومع ذلك تبقى نسبة منخفضة جداً.

المحافظة، المنطقة: معارضة بنسبة قليلة جداً تكاد لا تذكر نجدها في حمص (1.5%) ومخيمات تركيا (3.4%) وريف دمشق (5.7%). أما باقي المناطق فالمعارضة معدومة تماماً (0.0%).

جدول19 . دعم الجمعيات النسائية في عينة النساء

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	99,0%	0,0%	1,0%
علمانية	97,5%	2,5%	0,0%
وسط	96,7%	1,3%	2,0%
إسلامية	94,9%	0,6%	4,5%
أقصى الإسلام السياسي	89,1%	8,7%	4,5%
العمر			
حتى 25 عاماً	96,7%	2,3%	1,0%
بين 26–35 عاماً	95,3%	1,5%	3,2%
بين 36–45 عاماً	97,0%	0,9%	2,2%
بين 46–55 عاماً	92,0%	1,3%	6,7%
56 عاماً وما فوق	82,4%	11,8%	6,7%

المحافظة			
الحسكة	99,3%	0,0%	0,7%
حلب	100,0%	0,0%	0,0%
إدلب	96,5%	0,0%	3,5%
دمشق	90,7%	0,0%	9,3%
حمص	98,5%	1,5%	0,0%
مخيمات تركيا	94,2%	3,4%	2,4%
ريف دمشق	89,6%	5,7%	4,7%

عينة الرجال

المتغيرات التي وجدنا أنها على علاقة مع الموقف من دعم الجمعيات النسائية يعرضها الجدول (20) وهي كالآتي:

التعليم: الحاصلون على الشهادة الابتدائية فقط هم الأكثر معارضة لإجراءات من شأنها دعم الجمعيات النسائية (19.7%)، وتتراجع النسبة مع التدرج في المستويات التعليمية الأعلى لتبلغ أدنى مستوياتها عند الجامعيين (5.8%).

الإعالة: المسؤولون عن إعالة عدد أفراد كبير (أكثر من ستة) هم الأقل معارضة لإجراءات دعم الجمعيات النسائية.

المهنة: العاطلون عن العمل هم الأكثر معارضة لدعم الجمعيات النسائية، يأتي بعدهم الذين يمارسون مهنة ما. بينما نجد أن المعارضة تبلغ مستوى منخفضاً جداً عند الطلاب (3.2%).

الإيديولوجيا: العلمانيون أقل معارضة لهذه الإجراءات من الإسلاميين، حيث ترتفع النسبة من أقل من 5.0% عند العلمانيين لتصل إلى حدود الربع في أقصى الإسلام السياسي.

العمر: تتراجع المعارضة لإجراءات تدعم الجمعيات النسائية مع التقدم في العمر، حيث بلغت أعلى مستوياتها عند الشباب (حتى 25 عاماً) بنسبة 14.2% وأدنى مستوياتها عند الرجال من 56 عاماً وما فوق (5.3%).

الدخل: ذوو الدخل المنخفض أكثر معارضة من أصحاب الدخل الأعلى، حيث تراجعت النسبة من 14.4% إلى حدود 9%.

المحافظة، المنطقة: مرة أخرى تتصدر دمشق قائمة المعارضة، فبعد أن كانت الأولى في رفض تحديد سن الزواج، تأتي أيضاً في المرتبة الأولى في معارضة إجراءات تدعم الجمعيات النسائية وبفارق كبير عن باقي المناطق (37.7%). وتتراجع النسبة في باقي المناطق لتصل أدنى مستوياتها بين الرجال في مخيمات تركيا (5.4%) والحسكة (2.7%).

تتقارب نسبة الرفض بين الرجال في مناطق المعارضة والنظام (13.0–14.0%) ولكنها تنخفض كثيراً في مناطق الإدارة الذاتية (2.3%).

المحاصرون أكثر معارضة لدعم الجمعيات النسائية (18.4%) من غير المحاصرين في مناطق المعارضة (8.9%).

الطائفة، الإثنية: فضلت أكثرية الرجال الشيعة عدم إعطاء موقف واضح بخصوص هذا الإجراء (51.6%) بينما عارضه 13.6% من السنة.

الرجال العرب أكثر معارضة من الكرد لإجراءات دعم الجمعيات النسائية، حيث انخفضت النسبة من 13.1% عند العرب إلى 2.5% عند الكرد.

الحالة المدنية: العازبون أكثر معارضة من المتزوجين لإجراءات تدعم الجمعيات النسائية، 14.1% مقابل 9.9%.

جدول20 . دعم الجمعيات النسائية في عينة الرجال

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أميّ (بالعدد)	14	2	4
ابتدائية	60,6%	19,7%	19,7%
إعدادية	61,4%	13,2%	25,4%
ثانوية	69,4%	11,6%	19,0%
جامعية وما فوق	87,0%	5,8%	7,3%
عدد الأفراد المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	75,9%	17,3%	6,8%
من 3– 5 أشخاص	72,9%	10,3%	16,8%
من سنة أشخاص وافوق	65,7%	7,5%	26,7%
المهنة			
يمارس عملاً ما	70,4%	11,0%	18,6%
طالب	88,9%	3,2%	7,9%
عاطل عن العمل	71,9%	19,1%	9,0%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	85,4%	4,1%	10,6%
علماني	78,5%	2,7%	18,8%
وسط	71,2%	10,9%	17,9%
إسلامي	63,8%	15,2%	21,0%
أقصى الإسلام السياسي	68,4%	23,7%	7,9%
العمر			
حتى 25 عاماً	74,8%	14,2%	11,0%
بين 26–35 عاماً	75,1%	11,4%	13,5%
بين 36–45 عاماً	73,6%	11,0%	15,4%
بين 46–55 عاماً	61,5%	9,2%	29,3%
56 عاماً وما فوق	60,5%	5,3%	34,2%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألفاً	81,2%	14,4%	4,4%
بين 25–75 ألفاً	65,5%	9,4%	25,1%
أكثر من 75 ألفاً	70,0%	9,7%	20,2%
المحافظة			
الحسكة	82,4%	2,7%	14,9%
مخيمات تركيا	90,5%	5,4%	4,1%

إدلب	71,2%	6,4%	22,5%
حمص	65,1%	10,6%	24,3%
ريف دمشق	74,4%	16,9%	8,7%
حلب	54,8%	17,9%	27,4%
دمشق	57,1%	37,7%	5,2%
المنطقة			
رجال في مناطق تحت سيطرة النظام	58,2%	14,2%	27,6%
رجال في مناطق تحت سيطرة المعارضة	72,3%	13,0%	14,6%
رجال في مناطق تحت سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	83,1%	2,3%	14,6%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	74,1%	18,4%	7,4%
غير محاصرة	72,0%	8,9%	19,1%
القومية – الإثنية			
عربي	68,5%	13,1%	18,3%
كردي	83,1%	2,5%	14,4%
الطائفة			
سنة	70,7%	13,6%	15,7%
شيعة	41,9%	6,5%	51,6%
علويون (بالعدد)	25	2	1
الحالة المدنية			
عازب	74,6%	14,1%	11,2%
متزوج	70,8%	9,9%	19,3%
أرمل	6	0	3
مطلق	8	5	0

تقسيم الإرث

عينة النساء

المتغيرات المرتبطة بالموقف من تقسيم الإرث في عينة النساء يعرضها الجدول (21)، وهي كالآتي:

التعليم: الأكثر تعليماً هن الأكثر حماساً لتقسيم الإرث بالتساوي بالمقارنة مع ذوات التعليم الأدنى. مع ذلك، ماتزال النسبة الأكبر ترفض ذلك.

الإعالة: المسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد هن الأكثر معارضة للتوزيع المتساوي للإرث.

المهنة: ربات المنزل هن الأكثر معارضة للمساواة في توزيع الإرث (64.3%)، وتتراجع النسبة إلى حدود النصف عند النساء العاملات أو الطالبات أو العاطلات عن العمل.

الإيديولوجيا: يظهر هنا وجود اختلاف كبير بين النساء العلمانيات والإسلاميات، حيث تؤيد أكثرية العلمانيات دعم المساواة في الميراث وتعارضها أغلبية الإسلاميات. مع ذلك، أكثر من ربع العلمانيات قلن إنهن يعارضنها.

الدخل: ذوات الدخل المنخفض هن الأكثر معارضة للمساواة في توزيع الإرث بنسبة 56.1% بينما تتراجع النسبة إلى حدود النصف في حالة الدخل الأعلى.

المحافظة، المنطقة: ثمة شبه إجماع عند النساء في مخيمات تركيا وريف دمشق على معارضة المساواة في توزيع الإرث، وكذلك تفعل أكثرية النساء في حلب ودمشق، وحوالي نصفهن في إدلب. مع ذلك يجب الانتباه إلى أن حوالي ثلث المستجيبات في إدلب فضلن عدم إعطاء موقف واضح بهذا الخصوص. الفرق الكبير نجده في حمص والحسكة حيث أعربت أكثرية النساء عن تأييدهنّ للتوزيع المتساوي للإرث.

النساء في مناطق المعارضة هن الأكثر رفضاً لهذه المساواة وبفارق كبير عن باقي المناطق حيث وصلت نسبة الرفض عندهنّ إلى 69.7% بينما كانت 25.0% في مناطق النظام و8.1% في مناطق الإدارة الذاتية.

النساء المحاصرات أكثر رفضاً من المتواجدات في مناطق المعارضة غير المحاصرة (81.8% مقابل 67.0%).

الطائفة، الإثنية: فارق كبير جداً نجده بين النساء العربيات والكرديات في الموقف من المساواة في توزيع الإرث، أكثرية العربيات ترفضه (64.7%) بينما تكاد تجمع الكرديات على تأييده (87.2%).

ثمة إجماع كامل بين المسيحيات، في العينة الصغيرة، على تأييد المساواة في توزيع الميراث، بينما ترفضه 64.7% من النساء السنة في عينتنا.

الحالة المدنية: رغم أن النسبة الأكبر من العازبات تؤيد هذه المساواة، إلا أن نسبة الرفض وصلت عندهن إلى 40.6% وترتفع إلى أكثر من 60% عند المتزوجات والأرامل.

جدول21 . تقسيم الإرث في عينة النساء

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أمية	19,4%	63,9%	16,7%
ابتدائية	25,0%	70,4%	4,6%
إعدادية	29,7%	65,1%	5,2%
ثانوية	31,5%	56,3%	12,2%
جامعية وما فوق	35,7%	46,5%	17,7%
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	37,4%	51,3%	11,2%
من 3-5 أشخاص	28,8%	57,0%	14,2%
من ستة أشخاص وما فوق	19,4%	71,2%	9,4%

المهنة			
تمارس عملاً ما	34,9%	50,7%	14,4%
طالبة	33,1%	49,6%	17,3%
عاطلة عن العمل	34,3%	54,6%	11,1%
ربة منزل	27,0%	64,3%	8,7%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	87,9%	5,1%	7,1%
علمانية	61,7%	27,5%	10,8%
وسط	23,7%	64,1%	12,2%
إسلامية	13,8%	70,2%	16,0%
أقصى الإسلام السياسي	25,0%	70,7%	4,3%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألفاً	35,7%	56,1%	8,2%
بين 25–75 ألفاً	31,8%	51,0%	17,3%
أكثر من 75 ألفاً	37,5%	49,0%	13,5%
المحافظة			
الحسكة	84,4%	5,0%	10,6%
حمص	60,3%	30,9%	8,8%
إدلب	16,0%	51,9%	32,0%
دمشق	41,9%	55,8%	2,3%
حلب	23,9%	61,4%	14,8%
مخيمات تركيا	18,4%	80,3%	1,4%
ريف دمشق	14,2%	81,1%	4,7%
المنطقة			
نساء في مناطق تحت سيطرة النظام	70,2%	25,0%	4,8%
نساء في مناطق تحت سيطرة المعارضة	16,9%	69,7%	13,4%
نساء في مناطق تحت سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	81,8%	8,1%	10,1%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	12,1%	81,8%	6,1%
غير محاصرة	18,0%	67,0%	15,0%
القومية–الإثنية			
عربيات	22,5%	64,7%	12,8%
كرديات	87,2%	6,4%	6,4%
تركمانيات (بالعدد)	5	3	0

الطائفة			
سنة	22,7%	64,7%	12,6%
مسيحيات (بالعدد)	10	0	0
الحالة المدنية			
عازبة	48,4%	40,6%	11,1%
متزوجة	26,6%	60,2%	13,2%
أرملة	27,1%	65,9%	7,1%
مطلقة (بالعدد)	5	15	3

عينة الرجال

يرتبط الموقف من قضية الإرث عند الرجال بكلٍّ من المتغيرات التي يعرضها الجدول (22)، وهي كالآتي:

التعليم: تتراجع نسبة المعارضين للمساواة في توزيع الإرث مع الانتقال من المستوى التعليمي الأدنى إلى الأعلى، الرجال الأميون والحاصلون على شهادة ابتدائية فقط هم الأكثر معارضة (75.0%)، والحاصلون على شهادة جامعية هم الأقل معارضة (61.5%). لكن كما هو واضح من النسب المرتفعة جداً، نسبة قليلة حتى من الجامعيين قالت إنها تؤيد هذه المساواة (27.6%) وهي نسبة التأييد الأعلى عند الرجال.

الإعالة: يتراجع الحماس للتوزيع المتساوي للإرث عند الرجال المسؤولين عن عدد كبير من الأفراد (ستة وما فوق) بالمقارنة مع المسؤولين عن عدد أقل، حيث انخفضت النسبة من 22.9% عند المسؤولين عن إعالة شخصين على الأكثر إلى 17.0% عند المسؤولين عن إعالة ستة أشخاص وما فوق.

المهنة: ثمة شبه إجماع عند العاطلين عن العمل على رفض هذا النوع من المساواة (83.1%) ، يأتي بعدهم أكثرية أولئك الذين يمارسون عملاً ما (66.4%) وتنخفض النسبة عند الطلاب إلى 54.0%.

الإيديولوجيا: تميل النسبة الأكبر من العلمانيين إلى تأييد توزيع الإرث بالتساوي، بينما يكاد يُجمع الإسلاميون على رفض هذا التوزيع. لكن يجب الانتباه إلى أن حوالي ربع العلمانيين رفضوا إبداء موقف واضح.

العمر: الشباب (حتى 25) والرجال من 56 عاماً وما فوق هم الأقل حماساً للمساواة في توزيع الإرث.

الدخل: تتراجع نسبة المعارضة مع زيادة الدخل، حيث بلغت 78.2% عند ذوي الدخل المنخفض (أقل من 25 ألفاً) ثم انخفضت إلى 67.1% عند ذوي الدخل المتوسط في عينتنا (بين 25–75 ألفاً) وبلغت أدنى مستوياتها عند أصحاب الدخل الأعلى من 75 ألفاً (56.7%).

المحافظة، المنطقة: يُجمع الرجال في العاصمة دمشق، واللاجئون في مخيمات تركيا على رفض هذه المساواة (بحدود 90%) وكذلك تفعل الأغلبية الساحقة من الرجال في إدلب وريف دمشق وحلب (فوق 75%). في حمص تتراجع النسبة إلى حدود 40% لكن يجب الانتباه إلى أن التأييد فيها لم يختلف كثيراً عن باقي المناطق حيث حصل الفارق بسبب رفض نسبة مهمة منهم إظهار موقف واضح من الموضوع، بينما نجد أن الاختلاف الوحيد هو في الحسكة حيث تميل النسبة الأكبر (46.6%) إلى تأييد هذه المساواة. لكن مع ذلك أكثر من ثلث الرجال في هذه المحافظة يعارضونها.

يكاد يُجمع الرجال في مناطق سيطرة المعارضة على الرفض 86.5% بينما تنخفض نسبة الرافضين إلى حوالي 37.0% في كلٍّ من مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ومناطق سيطرة النظام. لكن يجب الانتباه إلى أنه في هذه المناطق الأخيرة، نسبة مهمة وصلت إلى حوالي 30% رفضت إعطاء موقف واضح من هذه المسألة.

الطائفة، الإثنية: الأغلبية الساحقة من العرب ترفض المساواة في توزيع الإرث (73.4%) وكذلك يفعل أكثر من ثلث الكرد (37.5%).

ترفض أكثرية الشيعة إظهار موقف واضح بهذا الخصوص (64.5%)، بينما يكاد يُجمع السنة على الرفض (79.8%).

الحالة المدنية: العازبون (70.7%) أكثر رفضاً من المتزوجين (65.6%).

جدول22 . تقسيم الإرث في عينة الرجال

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أميّ (بالعدد)	3	15	2
ابتدائية	16,5%	74,8%	8,7%
إعدادية	13,6%	72,5%	13,9%
ثانوية	21,5%	64,2%	14,3%
جامعية وما فوق	27,6%	61,5%	10,9%
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	22,9%	69,5%	7,5%
من 3-5 أشخاص	21,6%	67,2%	11,2%
من ستة أشخاص وما فوق	17,0%	64,2%	18,9%
المهنة			
يمارس عملاً ما	20,0%	66,4%	13,7%
طالب	34,9%	54,0%	11,1%
عاطل عن العمل	15,7%	83,1%	1,1%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	56,1%	30,1%	13,8%
علماني	45,7%	27,4%	26,9%
وسط	11,5%	76,6%	11,9%
إسلامي	4,9%	89,1%	6,0%
أقصى الإسلام السياسي	6,1%	89,5%	4,4%
العمر			
حتى 25 عاماً	17,7%	76,0%	6,3%
بين 26-35 عاماً	20,0%	71,6%	8,4%
بين 36-45 عاماً	21,5%	63,8%	14,6%
بين 46-55 عاماً	27,0%	49,4%	23,6%

56 عاماً وما فوق	15,8%	63,2%	21,1%
الدخل			
أقل من 25 ألفاً	16,2%	78,2%	5,7%
بين 25–75 ألفاً	16,7%	67,1%	16,2%
أكثر من 75 ألفاً	30,4%	56,7%	13,0%
المحافظة			
الحسكة	46,4%	36,5%	17,1%
حمص	28,2%	43,5%	28,2%
حلب	17,9%	76,2%	6,0%
ريف دمشق	14,5%	82,0%	3,5%
إدلب	3,4%	89,0%	7,6%
دمشق	6,5%	92,2%	1,3%
مخيمات تركيا	4,1%	95,9%	0,0%
المنطقة			
رجال في مناطق سيطرة النظام	32,0%	37,3%	30,7%
رجال في مناطق سيطرة المعارضة	8,6%	86,5%	4,9%
رجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	46,1%	36,5%	17,4%
القومية–الإثنية			
عربي	14,5%	73,4%	12,1%
كردي	49,4%	37,5%	13,1%
الطائفة			
سنة	12,3%	79,8%	7,8%
شيعة	19,4%	16,1%	64,5%
علويون (بالعدد)	19	6	3
الحالة المدنية			
عازب	22,1%	70,7%	7,2%
متزوج	20,4%	65,6%	14,0%
أرمل (]العدد)	1	3	5
مطلق (بالعدد)	1	12	0

حرية اللباس

عينة النساء

ترتبط كلٌّ من المتغيرات التي يعرضها الجدول (23) بالموقف من حرية اللباس في عينة النساء، وهي كالآتي:

التعليم: يتراجع رفض حرية اللباس مع التقدم في التعليم، فنسبة الرافضات الأكبر نجدها عند الأميات والحاصلات على الشهادة الابتدائية (بحدود 67%)، ثم تنخفض لتصل إلى 42.7% عند الجامعيات حيث النسبة الأكبر منهنّ توافق على أن المرأة هي صاحبة القرار فيما يخص لباسها.

الإعالة: النساء المسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد هن الأكثر رفضاً لحرية لباس المرأة.

المهنة: ترفض أكثرية ربات المنزل حرية اللباس (63.2%)، بينما تتراجع النسبة إلى حدود 47% عند النساء العاملات والعاطلات عن العمل، وتنخفض إلى 42.1% عند الطالبات.

الإيديولوجيا: تؤيدها الأغلبية الساحقة من العلمانيات وترفضها الأغلبية الساحقة من الإسلاميات.

المحافظة، المنطقة: تكاد تُجمع النساء في مخيمات تركيا على رفضها (79.6%)، وكذلك تفعل أكثرية النساء في إدلب ودمشق وريفها (بحدود 60%)، وتنقلب النتائج في حمص وحلب لصالح تأييدها، بينما تجمع النساء في الحسكة على ذلك فلم يرفضها أكثر من 5.0% منهن.

النساء في مناطق سيطرة المعارضة هن الأكثر رفضاً (64.4%)، تأتي بعدهن النساء في مناطق النظام (31.0%) ومن ثم في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (8.1%).

النساء في المناطق المحاصرة أقل تأييداً من النساء في باقي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

الطائفة، الإثنية: أكثرية العربيات (60.6%) ترفضها بينما تكاد تجمع الكرديات على تأييدها (80.7%).

أيدتها جميع النساء في عينة المسيحيات الصغيرة، وعارضتها أكثرية النساء السنة (60.9%).

الحالة المدنية: أكثرية العازبات تؤيدها بنسبة 56.7%، وأكثرية المتزوجات ترفضها بنسبة 56.8% كما ترفضها نسبة 62.4% من النساء الأرامل.

جدول23 . حرية اللباس في عينة النساء

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أمية	22,2%	66,7%	11,1%
ابتدائية	21,7%	68,4%	9,9%
إعدادية	33,7%	62,2%	4,1%
ثانوية	38,7%	50,9%	10,4%
جامعية وما فوق	49,4%	42,7%	8,0%
عدد الأفراد المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	44,6%	48,0%	7,4%

من 3–5 أشخاص	38,1%	53,9%	8,0%
من ستة أشخاص وما فوق	22,3%	66,2%	11,5%
المهنة			
تمارس عملاً ما	44,9%	47,5%	7,6%
طالبة	48,1%	42,1%	9,8%
عاطلة عن العمل	51,9%	46,3%	1,9%
ربة منزل	26,7%	63,2%	10,0%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	88,9%	3,0%	8,1%
علمانية	69,2%	23,3%	7,5%
وسط	36,5%	53,6%	9,9%
إسلامية	23,6%	68,8%	7,6%
أقصى الإسلام السياسي	12,0%	81,5%	6,5%
المحافظة			
الحسكة	83,0%	5,0%	12,1%
حلب	79,5%	14,8%	5,7%
حمص	60,3%	30,9%	8,8%
إدلب	24,7%	62,3%	13,0%
ريف دمشق	20,8%	63,2%	16,0%
دمشق	27,9%	65,1%	7,0%
مخيمات تركيا	19,7%	79,6%	0,7%
المنطقة			
نساء في مناطق سيطرة النظام	60,7%	31,0%	8,3%
نساء في مناطق سيطرة المعارضة	28,1%	64,4%	7,4%
نساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	79,7%	8,1%	12,2%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	18,2%	66,7%	15,2%
غير محاصرة	30,4%	63,9%	5,8%
القومية–الإثنية			
عربيات	31,2%	60,6%	8,2%
كرديات	80,7%	9,2%	10,1%
تركمانيات (بالعدد)	6	2	0
الطائفة			
سنة	30,9%	60,9%	8,3%
مسيحيات (بالعدد)	10	0	0

	الحالة المدنية		
عازبة	56,7%	36,4%	6,9%
متزوجة	34,5%	56,8%	8,7%
أرملة	27,1%	62,4%	10,6%
مطلقة (بالعدد)	8	15	0

عينة الرجال

المتغيرات ذات العلاقة بالموقف من حرية اللباس في عينة الرجال يعرضها الجدول (24)، كالآتي:

التعليم: تتراجع المعارضة لحرية اللباس عند الرجال بشكل ملحوظ مع التقدم في المستوى التعليمي، حيث تنخفض من 85.0% في حالة الحاصلين على الشهادة الابتدائية لتصل إلى 56.4% عند الجامعيين.

الإعالة: المسؤولون عن إعالة عدد أقل من الأفراد هم أكثر حماساً لحرية اللباس من المسؤولين عن إعالة عدد أكبر.

المهنة: يكاد يُجمع العاطلون على العمل على رفض حرية اللباس (85.4%)، وتتراجع النسبة عند الرجال الذين يمارسون مهنة ما إلى 66.9% وتصل أدنى مستوياتها عند الطلاب حيث تبلغ 54.0%.

الإيديولوجيا: يجمع الإسلاميون على رفضها وينقسم العلمانيون بين الموافقة أو الرفض أو عدم إعطاء موقف واضح.

العمر: الشباب (حتى 25 عاماً) هم الأكثر رفضاً، وتتراجع النسبة مع التقدم بالعمر لكنها تعود لترتفع مع الرجال الأكبر من 56 عاماً.

الدخل: الرجال الأقل دخلاً هم الأكثر رفضاً لحرية لباس المرأة، حيث تراجعت النسبة بشكل ملحوظ من 82.1% عند ذوي الدخل المنخفض (أقل من 25 ألفاً) إلى 67.6% (بين 25 و75 ألفاً) ووصلت إلى 53.4% عند ذوي الدخل الأكبر من 75 ألفاً ليرة سورية.

المحافظة، المنطقة: نجد شبه إجماع على رفضها بين الرجال في إدلب وريف دمشق ومخيمات تركيا (أكثر من 80.0%) وأغلبية الرجال في كلٍّ من دمشق وحلب (بحدود 70.0%). وتتراجع إلى أقل من النصف في كل من حمص والحسكة.

يكاد يجمع الرجال في مناطق سيطرة المعارضة على رفضها (84.9%)، وتتراجع إلى أقل من النصف في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، أما في مناطق سيطرة النظام فعلى الرغم من أنها تتراجع إلى حدود الثلث؛ فإنه يجب الانتباه إلى أن حوالي ثلث الرجال في هذه المناطق فضلوا عدم إبداء موقف واضح من هذا الموضوع.

الرجال في المناطق المحاصرة أكثر رفضاً من الرجال في باقي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة حيث تراجعت النسبة من 87.9% إلى 83.2%.

الطائفة، الإثنية: أغلبية الرجال العرب ترفضها (71.9%)، وكذلك يفعل حوالي نصف الرجال الكرد (50.0%).

أكثرية الرجال الشيعة ترفض إعطاء موقف واضح بهذا الخصوص (67.7%) بينما نجد شبه إجماع عند السنة على رفضها (80.0%).

الحالة المدنية: العازبون أكثر رفضاً لحرية لباس المرأة (71.4%) من المتزوجين (66.3%) ولو أن ذلك لا يعني اختلافاً كبير في حجم تأييدها، حيث فضّل 14.1% من المتزوجين عدم إبداء موقف واضح بهذا الخصوص مقابل 8.3% من العازبين.

جدول24 . حرية اللباس في عينة الرجال

	يوافق	يعارض	لا موقف واضح
التعليم			
أميّ (بالعدد)	6	13	1
ابتدائية	7,1%	85,0%	7,9%
إعدادية	8,9%	78,2%	12,9%
ثانوية	19,3%	63,4%	17,4%
جامعية وما فوق	33,3%	56,4%	10,3%
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
حتى شخصين	22,2%	69,5%	8,3%
من 3-5 أشخاص	20,1%	67,0%	12,9%
من ستة أشخاص وما فوق	16,7%	66,7%	16,7%
المهنة			
يمارس عملاً ما	19,6%	66,9%	13,6%
طالب	34,9%	54,0%	11,1%
عاطل عن العمل	7,9%	85,4%	6,7%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	45,5%	43,1%	11,4%
علماني	39,9%	28,3%	31,8%
وسط	15,7%	71,5%	12,8%
إسلامي	6,0%	89,7%	4,3%
أقصى الإسلام السياسي	4,4%	92,1%	3,5%
العمر			
حتى 25 عاماً	15,7%	78,0%	6,3%
من 26-35 عاماً	18,6%	71,9%	9,5%
من 36-45 عاماً	21,5%	62,6%	15,9%
من 46-55 عاماً	25,3%	51,1%	23,6%
56 عاماً وما فوق	18,4%	64,5%	17,1%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألفاً	13,1%	82,1%	4,8%
بين 25-75 ألفاً	16,4%	67,6%	15,9%
أكثر من 75 ألفاً	33,6%	53,4%	13,0%
المحافظة			
حمص	23,9%	46,3%	29,8%
الحسكة	38,7%	49,5%	11,7%

حلب	15,5%	69,0%	15,5%
دمشق	23,4%	72,7%	3,9%
إدلب	8,1%	85,2%	6,8%
ريف دمشق	8,7%	85,5%	5,8%
مخيمات تركيا	10,8%	89,2%	0,0%
المنطقة			
رجال في مناطق سيطرة النظام	32,9%	32,4%	34,7%
رجال في مناطق سيطرة المعارضة	9,2%	84,9%	5,9%
رجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	38,4%	49,8%	11,9%
ضمن مناطق المعارضة			
محاصرة	8,2%	87,9%	3,9%
غير محاصرة	9,9%	83,2%	6,8%
القومية –الإثنية			
عربي	15,2%	71,9%	12,9%
كردي	38,1%	50,0%	11,9%
الطائفة			
سنة	12,7%	80,0%	7,4%
شيعة	6,5%	25,8%	67,7%
علويون (بالعدد)	19	3	6
الحالة المدنية			
عازب	20,3%	71,4%	8,3%
متزوج	19,6%	66,3%	14,1%
أرمل (بالعدد)	1	3	5
مطلق (بالعدد)	2	11	0

لتلخيص النتائج الواردة في هذا الفصل الأخير، قمنا بإجراء التحليل التجميعي مجدداً بناء على ثلاث مجموعات:

- الأولى تؤيد كل الإجراءات المقترحة لمكافحة التمييز ضد المرأة.
- الثانية موقفها متعادل، تؤيد بعض الإجراءات وتعارض بعضها الآخر.
- الثالثة ترفض أكثرية الإجراءات أو كلها.

يظهر في الشكل (30) أن حوالي ربع الرجال فقط أيدوا كل الإجراءات المقترحة، بينما أيدتها 40.5% من النساء. وقد عارض أكثر من ثلث الرجال أكثرية الإجراءات التي اقترحناها لمواجهة التمييز ضد المرأة، بينما لم نجد هذا الموقف إلا عند 17.2% من النساء. إذاً، بشكل عام، تريد النساء تجاوز العديد من مظاهر التمييز ضد المرأة وهي أيضاً رغبة أكثرية الرجال.

شكل 30. الموقف من الإجراءات المقترحة لمكافحة التمييز ضد النساء

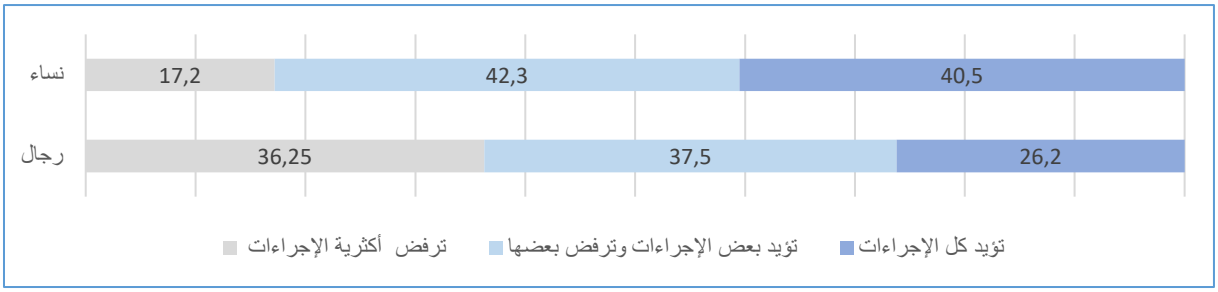

خلاصة الفصل الرابع

- يؤيد المستجيبون بأغلبية ساحقة دعم الجمعيات النسائية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة (71.6% من الرجال مقابل 95.7% من النساء)، وتكاد تجمع النساء السوريات (83.4%) في عينتنا على ضرورة أن يضمن الدستور القادم حقوقاً متساوية للرجال والنساء، بينما تؤيد النسبة الأكبر من الرجال ضماناً كهذا (48.6%)، رغم أن نسبة مهمة منهم تعارضه (31.0%).
- ثمة شبه إجماع عند النساء على تأييد الإجراء المتعلق بمكافحة زواج القاصرات (79.2%)، لكن موقف الرجال يبدو مختلفاً حيث تنخفض النسبة إلى حدود النصف، إذ قال 30.4% منهم إنهم يعارضون وضع حد قانوني لسن الزواج، و14.3% رفضوا إبداء موقف واضح بهذا الخصوص.
- بالنسبة للتوزيع المتساوي للإرث والحرية الشخصية (لباس المرأة هنا)؛ تتراوح المعارضة عند النساء بحدود النصف، بينما يعارضها أكثرية الرجال (بحدود 67%).
- يبدو أن التأثير في موقف السوريين المعارضين للتوزيع المتساوي للإرث أكثر صعوبة من التأثير في موقفهم بخصوص حرية اللباس، وعند الرجال أكثر من النساء في الحالتين، ولكن مقترحات خلاقة بخصوص المحاكم والإرث، لا تسعى لتطبيق نماذج جاهزة؛ قد تحظى بقبول النسبة الأكبر.
- رغم أنها تبقى نسب صغيرة، لكن تبلغ نسبة الرافضات للمساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد وربات المنزل وفي أقصى الإسلام السياسي وفي مخيمات اللاجئين وإدلب وريف دمشق وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.
- تبلغ نسبة الرافضين للمساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والأقل تعليماً والإسلاميين والأكبر من 56 عاماً والشباب والأقل دخلاً وفي ريف دمشق وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضات لسن قوانين تمنع زواج القاصرات، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات وربات المنزل والعاطلات عن العمل والإسلاميات وعند اللواتي تجاوزن 46 عاماً والأقل دخلاً وفي محافظة دمشق وفي مناطق سيطرة النظام وفي المناطق المحاصرة.

- تبلغ نسبة الرافضين لسَّن قوانين تمنع زواج القاصرات، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أقل من الأفراد والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي محافظة دمشق ومناطق سيطرة النظام والمناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة المعارضة لدعم الجمعيات النسائية، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند اللواتي تجاوزن 56 عاماً (11.8%) وريف دمشق (5.7%)، على الرغم من أنها تبقى معارضة ضعيفة جداً كما هو واضح من النسب المذكورة.
- تبلغ نسبة المعارضة لدعم الجمعيات النسائية، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي محافظة دمشق وفي مناطق المعارضة والنظام على السواء وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضات للتوزيع المتساوي للإرث، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وذوات الدخل المنخفض وفي مخيمات تركيا، وفي حلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضين للتوزيع المتساوي للإرث، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والشباب والأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين والأقل دخلاً وفي مخيمات اللاجئين في تركيا وإدلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة.
- تبلغ نسبة الرافضات لحرية اللباس، في عينة النساء، أعلى مستوياتها عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وفي مخيمات تركيا وإدلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة وفي المناطق المحاصرة.
- تبلغ نسبة الرافضين لحرية اللباس، في عينة الرجال، أعلى مستوياتها عند العرب والعازبين والأقل تعليماً والعاطلين عن العمل والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي مخيمات تركيا وإدلب وحلب ودمشق وريفها وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق المحاصرة.

خاتمة وتوصيات

حملت نتائج هذه الدراسة بعض الأخبار السيئة، مثل كون الأغلبية الساحقة من الرجال ترفض عمل المرأة أو تضع شروطاً عليه، وكذلك نسبة الرفض المرتفعة نسبياً عندهم (حوالي الثلث) لإجراءات من شأنها الحد من التمييز ضد المرأة مثل المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء أو تحديد سن الزواج لمواجهة مشكلة زواج القاصرات. بالإضافة إلى الانتشار الواسع، عند الرجال والنساء، للاعتقاد بندرة النساء القادرات على شغل مناصب مهمة. لكن ثمة الكثير من الأخبار الجيدة أيضاً، فقد بينت هذه النتائج أن أكثرية النساء السوريات تدرك اللامساواة الواقعة ضدهنّ ويسعين إلى مقاومتها وتجاوزها، فعلى عكس الرجال، هنّ شبه مجمعات على تأييد المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون (83.4%)، وعلى دعم إجراءات لمواجهة زواج القاصرات (79.2%) ومستعدات لدعم وصول امرأة إلى مناصب قيادية كبيرة كرئاسة المجلس المحلي حتى لو كانت أغلبية مجتمعاتهنّ ترفض ذلك. والأهم من ذلك هو حجم التأييد الواسع لاقتراح دعم الجمعيات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة حيث بلغت النسبة نوعاً من الإجماع عندهنّ (95.7%). هذا الإجراء الأخير يحظى بتأييد معظم الرجال أيضاً (71.6%). بناء على نتائج هذا المسح يمكننا التوصية بما يلي:

- إلى المنظمات والهيئات الدولية والمحلية المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة:

أولاً: لقد قدّم هذا المسح بيانات غنية يمكن التمعن فيها والاستفادة منها بطرق عملية مختلفة لإعداد الخطط وبرامج التدخل أو الحملات أو الورشات.

ثانياً: إيلاء أهمية خاصة لقضية التصوّرات عن قدرات المرأة وكفاءتها والتصدي لها بكل الطرق الممكنة من حملات ودورات وورشات، وإثارتها في الإعلام[7]، ويفضل التركيز على الفئات الاجتماعية والمناطق التي تزداد فيها الشكوك بقدرات النساء والتي بيّنتها هذه الدراسة بشكل جيد.

ثالثاً: عدم الاكتفاء بالتعامل مع قضية المساواة بين الرجال والنساء كمسألة أعداد تتمثل بزيادة نسبة النساء في المؤسسات أو وفود المفاوضات أو الأحزاب أو غيرها. فكما بينت هذه البيانات، لابد من الاهتمام بشروط وجود الناس وأحوالهم المعيشية[8]. إن السعي الحثيث لتحسين هذه الشروط هو ما يمكن أن يساهم في إحداث قفزات حقيقية في مكافحة التمييز ضد المرأة. لذلك، لا يجب الفصل بين نضال السوريين رجالاً ونساء من أجل الانتقال الديمقراطي وبين النضال من أجل تجاوز هذا التمييز.

---

[7]– صدرت مؤخراً دراسة مفيدة بهذا الخصوص عن شبكة الصحفيات السوريات، ففي إطار بحثها عن الافتراضات كما تجلت في وسائل الإعلام التي تشكلت بعد الثورة السورية في 2011؛ وجدت أن "*هناك، في حالات كثيرة، نقص في الإيمان بقدرات النساء، وإيمان بأن النساء تابعات للرجال، وقناعة بأن النساء، ضحايا أو مصابات، هن أداة جيدة لإثارة التعاطف*". (النساء في وسائل الإعلام السورية الناشئة، شبكة الصحفيات السوريات، هولندا 2016). اذا ما قارنا ذلك ببعض النتائج التي شاهدناها في دراستنا هذه يمكننا القول إن ما يحدث هو تعزيز للاعتقاد الواسع الانتشار بأفضلية الرجال على النساء بالقدرات والإمكانات، حيث لاحظنا كيف أن أكثرية الرجال (63.7%) وحوالي نصف النساء (49.1%) يعتقدون به. بينما من المفترض من إعلام نشأ بعد ثورة جذرية أن يعمل على مواجهته لا تعزيزه. ويمكن لدراستنا هذه أن تساعد في رسم سياسة إعلامية مختلفة، ففيها من البيانات ما يسمح بتحديد الكثير من المحاور التي يجب العمل عليها حسب الفئات الاجتماعية المختلفة أو النطاق الجغرافي (للإذاعات المحلية مثلاً).

[8]– غالباً ما تتم مقاربة إشكالية حرية اللباس من خلال البحث في التفسيرات الدينية، لكن هذه الدراسة أظهرت أن هذه الإشكالية متعلقة أيضاً بمتغيرات أخرى مثل الدخل والمهنة وغيرها.

- إلى المانحين والسلطات المحلية والحكومية الحالية والقادمة:

أولاً: يجب الاستفادة من التأييد الكبير لاقتراح دعم الجمعيات النسائية السورية وتوظيفه من أجل المساهمة في إحداث تغيير حقيقي، فدعم الجمعيات الموجودة والمساهمة في زيادتها ودعم إنشاء الشبكات سواء على المستوى المحلي أو الوطني بالإضافة إلى أنه يساهم في إنصاف المرأة، من شأنه أيضاً المساهمة في تغيير تلك التصورات السلبية عن عملها أو غيرها من الإشكاليات التي بينتها هذه الدراسة بالتفصيل. لكن، وفي الوقت نفسه، لا بد من الاهتمام بإجراء متابعة وضبط لعملها من خلال دراسات لتقييم أداء هذه الجمعيات بشكل مستمر، ومن ثمّ التمكن من خلق أدوات جديدة تساعدها في تحقيق أهدافها.

ثانياً: يجب على السلطات القادمة الاهتمام بالمناهج التعليمية بشكل يجعل منها أكثر فعالية لإدراك التمييز الواقع ضد المرأة، وبالتالي التمكن من مواجهته. فكما شاهدنا، كان التعليم على ارتباط مع عدة متغيرات لكنه لم يكن حاضراً بفعالية في تعزيز إدراك اللامساواة بين أحوال الرجال والنساء في سوريا. مثلاً، حتى عندما حضر التعليم في حالة الرجال كانت شدة الارتباط ضعيفة بينه وبين هذا الإدراك. يطرح ذلك أسئلة على المنظومة التربوية في سوريا ودورها في إبقاء الوضع على ما هو عليه، خصوصاً في تعليم الإناث حيث تنتشر المدارس الخاصة لهن في كثير من المناطق في سوريا. لا بد من تشجيع إجراء المزيد من البحوث ودعمها لفهم كيف من الممكن أن تلعب المدرسة دوراً أكبر في تجاوز التمييز ضد المرأة، سيما أن الوضع التعليمي الحالي يمر بكارثة حقيقية وفوضى كاملة خصوصاً بين النازحين واللاجئين.

- إلى المثقفين والناشطين والباحثين السوريين:

أولاً: ثمة العديد من الجوانب التي ما تزال بحاجة إلى بحث وتحديد أكبر، فلم يكن بالإمكان إجراء استبيان طويل شامل يتم عبر زيارة منظمة للمنازل، إذ كنا مضطرين لإجراء الكثير من الاختصارات على مسودة الاستبيان من أجل التمكن من إجراء المقابلات في أماكن مختلفة. إن مسألة الحريات الشخصية وإدراك السوريين لها وتصورات عنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث. فلم نتناول هنا إلا جوانب جزئية منها. وغني عن القول إن المسوحات الدورية ستساعدنا على فهم تطور المشكلة، ومن ثمّ التعامل معها بشكل أفضل كما أن الاستمرار في جمع البيانات الكمية أمر ملح وضروري.

ثانياً: تقترح هذه الدراسة، مثلها مثل دراستنا السابقة عن آراء السوريين وتوجهاتهم بخصوص الاتفاقات الدولية[9]، الحاجة إلى دراسات أكثر عن الشباب الذكور (حتى 25 عاماً) فعلى ما يبدو تنتشر بينهم، إلى حد كبير، بعض الأفكار التي تقوم على أساس التمييز ضد المرأة مثل رفض المرأة القيادية في منصب مثل رئاسة المجلس المحلي (حوالي نصفهم)، تماماً على عكس أقرانهم من الشابات اللواتي تتفق أغلبيتهن على قبول امرأة في منصب كهذا (أكثر من 70%).

[9]– المقصود هو آراء وتوجهات سورية في الاتفاقات الدولية حول سوريا، اليوم التالي، تشرين الثاني/نوفمبر 2016. حيث أشارت هذه الدراسة إلى احتمال تنامي ظاهرة التطرف الديني في صفوف الشباب الأقل من 25 عاماً.

ثالثاً: بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، تقترح هذه الدراسة الحاجة إلى البحث عن بدائل مبتكرة وحلول لقضايا تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية (مثل قضية الإرث)، بدلاً من الاستكانة إلى نماذج جاهزة لا سبيل لتطبيقها إلا بفرضها بالقوة، حيث من الممكن أن تحظى هذه البدائل بتأييد النسبة الأكبر من السوريين. لذلك لابد من فتح النقاش حول القضايا المتعلقة بهذه القوانين وإجراء دراسات أكثر عما يمكن عمله.

- إلى السياسيين السوريين والحقوقيين المعنيين بوضع دستور جديد للبلاد:

يجب ضمان المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون بشكل واضح ومن دون أي لبس أو غموض، فكما شاهدنا ستدعم هذا التوجه النسبة الأكبر من الرجال وسيحظى بدعم كبير من النساء، فهن شبه مجمعات على ذلك. ويجب أن يتم ذلك بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني السوري، والنسوية منها على وجه الخصوص.

لقد عانت المرأة السورية من أهوال الحرب مثلها مثل الرجال، وربما أكثر. إذ كانت وحيدة بعد فقدان زوج أو ابن أو اعتقاله، عدا عن الآثار النفسية الشديدة الوطأة عليها، والتي تحتاج إلى بحث خاص، كانت هي المعنية بإدارة شؤون العائلة وتدبيرها وضمان استمراريتها في ظروف جد قاسية وتحت الحصار والقصف والخوف على أفراد العائلة الباقين في كثير من الأحيان. لذلك، لا بد من الوقوف في وجه أية محاولات لإقصائها عن مراكز صنع القرار فيما يتعلق بسوريا ومستقبلها وعدم الركون لإجراءات تجميلية، مثل "المجالس الاستشارية" التي تضم نخباً منتقاة بمعايير معينة. فكما شاهدنا في هذا البحث تسعى النسبة الأكبر من النساء السوريات بإصرار للوصول إلى مجتمع سوري أكثر مساواة وعدالة.

الاستبيان

1. **كيف ترى الفروقات بين أوضاع النساء والرجال في سوريا حاليا؟**
   - فروقات كبيرة جدا
   - فروقات لا بأس بها
   - فروقات قليلة
   - فروقات قليلة جدا
   - لا يوجد أي فروقات
   - لا أعرف
   - لا إجابة
2. **ما رأيك بعمل المرأة؟**
   - أؤيد عملها شرط ان لا يكون هناك تعامل مباشر مع رجال
   - أعارض عمل المرأة تحت أي ظرف كان (إلى السؤال 6)
   - أؤيد عملها شرط أن تكون بحاجة ماسة لذلك
   - يحق للمرأة أن تقرر بنفسها متى وكيف وأين تعمل
   - أفضل عدم الإجابة
   - غير ذلك
3. **كيف ترى الفروقات بين أوضاع الرجال والنساء في سوريا في كل من الحالات التالية**

	أفضل من الرجال	الوضع نفسه	أسوأ من الرجال	لا أعرف / لا إجابة
فرصة الحصول على عمل				
الدخل الشهري				
فرصة الوصول إلى مراتب إدارية عليا في العمل				

4. **ما رأيك بالمقولة التالية؟**

	أوافق بشدة	أوافق	لست متأكدا	أعارض (إلى السؤال 6)	أعارض بشدة (إلى السؤال 6)
نادرات هن النساء القادرات على العمل بكفاءة في مناصب إدارية أو سياسية مهمة					

5. **أي من المهام التالية يمكن للمرأة ان تقوم بها بكفاءة مثلها مثل الرجل أو أكثر؟**

	نعم	**لا**	**لا أعرف/لا إجابة**
رئيسة مجلس محلي / رئيسة بلدية			
مديرة مدرسة			
قاضية			
وزيرة			
رئيسة للبلاد			

6. **في حال حدثت انتخابات محلية حرة في سوريا , وترشحت امرأة لمنصب رئاسة المجلس المحلي/أو البلدية في منطقتك , هل تعتقد أنها من الممكن أن تنجح؟**
   - نعم، ممكن
   - لا، من غير الممكن
   - لا أعرف
   - أفضل عدم الإجابة
7. **وماذا عنك، هل يمكن أن تصوت لها؟**
   - نعم ممكن
   - لا، من غير الممكن (إلى السؤال 9)
   - لا أعرف

- أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 9)

8. إلى أي درجة تعتقد أن كل من الأمور التالية مهم أو غير مهم بالنسبة لك عند التصويت

	مهم جدا	مهم	غير مهم على الإطلاق	لا أعرف /لا إجابة
كونها امرأة				
مواقفها السياسية أو الإيديولوجيا				
كفاءتها العلمية أو خبرتها الإدارية				
طائفتها الدينية				
لباسها ومظهرها الخارجي				

9. سأقرأ عليك بعض المقولات وأرغب بمعرفة موقفك منها

	أوافق بشدة	أوافق	لست متأكدا	أعارض	أعارض بشدة
يجب أن يضمن الدستور حقوقا متساوية للرجال والنساء في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية					
يجب عدم السماح بزواج النساء قبل بلوغهن 18 عام					
يجب أن تقوم الحكومة القادمة بدعم الجمعيات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة					
يجب أن يتم تقسيم الميراث بين الرجال والنساء بالتساوي					
يحق للمرأة أن تلبس ما تشاء فهذا جزء من حريتها الشخصية					

10. ما رأيك بتعليم المرأة؟

- لا يجب أن تذهب للمدرسة على الإطلاق
- يجب أن تدرس حتى المرحلة الابتدائية فقط
- يجب أن تكمل المرحلة الإعدادية فقط
- يجب أن تكمل المرحلة الثانوية فقط
- يجب أن تكمل المستوى التعليمي الذي تشاء (إلى السؤال 10.أ)
- أفضل عدم الإجابة

10.أ. كيف ترى التفاوت بين الرجال والنساء في سوريا في كل مما يلي

	أفضل من الرجال	الوضع نفسه	أسوأ من الرجال	لا أعرف / لا إجابة
الحصول على شهادة جامعية				
أن تحصل على عمل يتناسب مع شهادتها الجامعية				

11. الجنس

- رجل
- امرأة

12. العمر

(....)

13. المهنة حالياً

- مزارع
- موظف حكومي
- موظف في شركة خاصة/منظمات
- مقاتل
- مهنة حرة
- طالب
- مدير برتبة متوسطة
- مدير برتبة عالية
- عاطل عن العمل
- ربة منزل
- غير ذلك

14. **المستوى التعليمي**
- أمي
- ابتدائية
- اعدادية
- ثانوية
- جامعة
- دراسات عليا

15. **القومية –الاثنية**
- عربي
- كردي
- ارمني
- اشوري
- تركماني
- شركسي
- أفضل عدم الإجابة
- غير ذلك

16. **ما هو معدل الدخل الشهري؟**
- اقل من ٢٥ ألف ليرة سورية
- بين ٢٥ ألف و ٧٥ الف ليرة سورية
- أكثر من ٧٥ ألف ليرة سورية
- أفضل عدم الإجابة

17. **عدد الأفراد المسؤول عن إعالتهم**

(....)

18. **الديانة-الطائفة**
- سني
- شيعي
- علوي
- اسماعيلي
- درزي
- أزيدي
- مسيحي
- مرشدي
- أفضل عدم الإجابة

19. **المنطقة الحالية**
- محافظة الحسكة
- محافظة دير الزور
- محافظة الرقة
- محافظة حلب
- محافظة إدلب
- محافظة اللاذقية
- محافظة طرطوس
- محافظة حمص
- محافظة دمشق
- محافظة ريف دمشق
- محافظة السويداء
- محافظة القنيطرة
- محافظة حماه
- محافظة درعا
- مخيمات تركيا
- مخيمات لبنان
- مخيمات داخل سوريا

20. **الحالة المدنية**
- عازب/ة
- متزوج/ة
- مطلق/مطلقة
- أرمل/أرملة

21. **عند الحديث عن السياسة وشكل الدولة القادمة في سوريا , يجري الحديث عن تيارين سياسيين رئيسيين: العلمانيين الذين يريدون فصل الدين عن الدولة وجماعات الإسلام السياسي التي تريد إقامة دولة دينية، فيما يلي مجموعة من الأرقام، من 0 إلى عشرة، حيث صفر أقصى العلمانية، و10 أقصى الإسلام السياسي، في أي موضع تجد نفسك؟**

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0